اللسانيات العربية والإضمار

دراسة تركيبية دلالية



الدكتور
محمد الغريسي



2014

أستاذ جامعي
الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - المغرب

اللسانيات العربية والإضمار

دراسة تركيبية دلالية

الدكتور

محمد الغريسي

استاذ التعليم العالي مساعد

الكلية المتعددة التخصصات بالرشيجية – المغرب

عالم الكتب الحديث

Modern Books' World

إربد- الأردن

2014

الكتاب

اللسانيات العربية والإضمار: دراسة تركيبية دلالية

تأليف

محمد الغريسي

الطبعة

الأولى، 2014

عدد الصفحات: 242

القياس: 17×24

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

(2013/7/2392)

ISBN 978-9957-70-733-0

الناشر

عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع

إربد- شارع الجامعة

تلفون: (27272272- 00962)

خلوي: 0785459343

فاكس: 27269909- 00962

صندوق البريد: (3469) الرمزي البريدي: (21110)

E-mail: almalktob@yahoo.com

almalktob@hotmail.com

www.almalkotob.com

الفرع الثاني

جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع

الأردن- العبدلي- تلفون: 5264363/ 079

مكتب بيروت

روضة الغدير- بناية بزي- هاتف: 471357 1 00961

فاكس: 475905 1 00961

المحتويات

الموضوع	الصفحة
6: خاتمة	94
الفصل الثالث: حالات خاصة من الإضمار	95
0: تمهيد	95
1: الانعكاس في النحو العربي واللسانيات الحديثة	96
2: إضمار الشأن: قضايا تركيبية ودلالية	104
3: إضمار الحشو: قضايا تركيبية ودلالية	110
4: الإضمار بـ"ذلك": إضمار الجملة المصدرية	116
5: الإضمار والتواصل	124
خلاصة	126
الباب الثاني **العائدية الضميرية قضايا في التركيب والدلالة**	131
تمهيد: العائدية الضميرية وأهم القضايا المتعلقة بها	133
الفصل الأول: الضمائر العائدة في اللغة العربية قضايا تركيبية دلالية تداولية	137
1: الضمائر العائدة في اللغة العربية: مفهومها وخصائصها التركيبية والدلالية	137
2: العائدية الضميرية من خلال مبادئ نظرية الربط العاملية	147
3: نظام اللغة العربية العائدي ومبادئ نظرية الربط	153
4: الضمير العائد ونظرية المراقبة	157
5: العائدية الضميرية وأنواع العلاقات التركيبية والدلالية الممكنة	160
6: خاتمة	164
الفصل الثاني: العائدية الضميرية في أنماط جملية مختلفة	165
0: تمهيد	165
1: وظيفة الضمير العائد في الجملة الخبرية	165
2: الجملة الحالية ووظيفة الضمير العائد	173

الموضوع	الصفحة

مقدمة:

تتفق اللغات البشرية كلها على توفير كافة الوسائل اللازمة التي تيسر التواصل بأقل جهد ممكن وبوضوح تام انسجاما مع قانون الجهد الأدنى العام (le moindre effort)، الذي يهدف إلى الاقتصاد في الجهد العضلي والذهني أيضا. ويعتبر الإضمار من أهم الوسائل التي توظفها اللغة العربية في هذا الإطار، ذلك بأن الإضمار ظاهرة تركيبية ودلالية وأسلوبية (stylistic) يفرضها مقام الخطاب، وتقوم أساسا على تحويل الأسماء الظاهرة إلى ضمائر رغبة في الإيجاز والاختصار. فكلما تيقن المتكلم أن مخزون المخاطب المعلوماتي يتضمن من المعلومات ما يمكنه من معرفة المحال عليه اختزل اسما أو عدة أسماء ظاهرة بواسطة عناصر صغرى تسمى الضمائر رغبة في التواصل بأقل جهد ممكن.

وإذا كان القدماء قد اعتنوا بظاهرة الإضمار وضوابطه وبحثوا القوانين التي تنتظمها، فإن أعمالهم هاته جاءت موزعة في أبواب نحوية مختلفة، موسومة بطابع التعميم، مما جعل الإضمار مفهوما لغويا ذا معان ودلالات مختلفة، فهو تارة يقصد به الضمائر، وتارة أخرى يستعمل للدلالة على الحذف، وأحيانا أخرى يوظف لوصف العملية التي يحل فيها الضمير محل الاسم الظاهر.

ومع غياب أو ندرة بحوث تضطلع بمحاولة الكشف عن الفكرة الجوهرية الكامنة وراء هذا الشتات، انعقد العزم على البحث في هذا الموضوع بتحليل قضاياه ومناقشة إشكالاته التي نجملها فيما يأتي:

1- إشكال تصنيف الضمائر الذي يبرز انطلاقا من فكرة أن الإضمار يتم بواسطة الضمائر، وهو ما يفرض مناقشة قضايا الضمير في النحو العربي. فمع العلم بأن النحاة قد قسموا الضمائر إلى عدة أقسام: متصلة ومنفصلة، ظاهرة وبارزة، مقدرة ومستترة...الخ، فإنه يبدو أن ذلك التقسيم يمكن اختزاله في طبقتين: ضمائر منفصلة وأخرى متصلة. كما يمكن النظر إلى الطبقة الثانية باعتبارها منحوتات من الطبقة الأولى.

2- إذا ثبت أن الضمائر في اللغة العربية متصلة ومنفصلة، فإن القضية التي يجب معالجتها، من جهة معرفة العنصر المسؤول عن هذه الثنائية، ومن جهة أخرى معرفة الضمائر الأكثر استعمالا وتداولا، والمعايير التي تتحكم في ذلك، أهي تركيبية أم دلالية، أم أن الأمر يتعلق بمجال أوسع هو التداوليات؟

3- من بين القضايا الأساسية التي وضحها البحث أن الضمائر معرفة بغيرها لا بنفسها، فهي تحتاج إلى ما يزيل إبهامها ويشبع دلالتها.

4- وإذا كان الإضمار يقوم على أساس تحويل اسم ظاهر إلى ضمير، فإن ما يجب معرفته هو أنه لا يمكن تضمير أي اسم، فهناك طائفة من الكلمات التي تصنف ضمن مقولة الاسم، لكنه لا يمكن تضميرها.

5- وإذا كان الإضمار عملية تحويلية، يتم بموجبها تعويض الأسماء الظاهرة بضمائر للإيجاز والاختصار، فهل يعني هذا أن كل ضمير أصله مركب اسمي في أصل البنية؟

6- هل يمكن اعتبار الإضمار إجراء توليديا (generative procedure) يمكننا من توليد الضمائر في اللغة العربية؟ وإذا صح ذلك فكيف يمكن تعليل انقسامها إلى متصلة ومنفصلة وتفسيره؟

7- من بين الأطروحات التي دافع عنها البحث ما يقضي بأن الإضمار لا يتم بواسطة الضمائر فقط، وإنما بواسطة عناصر أخرى منها: أسماء الإشارة وأسماء الموصول، مما يفرض توسيع مفهوم الضمير، الذي يترتب عليه إضافة نوع آخر من الضمائر إلى اللغة العربية غير الضمائر العادية التقليدية. وهذا يدفعنا طبعا إلى إعادة تعريف الإضمار باعتباره عملية تحويلية بموجبها يتم تعويض اسم ظاهر بضمير أو اسم موصول أو اسم إشارة.

وسيتبين أن هناك ما يوحد بين هذه العناصر (الضمير، اسم الإشارة، اسم الموصول) ومن ذلك مايلي:

1- إنها جميعا من المبنيات.

2- إنها جميعا تأخذ محتواها مما تعود إليه:المرجع بالنسبة إلى الضمير، والمشار إليه بالنسبة إلى اسم الإشارة، وجملة الصلة بالنسبة إلى اسم الموصول.

3- إنها تشترك في النيابة عن الاسم للإيجاز والاختصار.

4- إنها تقوم بوظيفة الربط بين السابق واللاحق.

وبناء على كون الضمائر العائدة هي في الأصل مركبات اسمية أضمرت، فإن الحديث عن الإضمار يقتضي معالجة العائدية الضميرية. وقد اهتم النحو التوليدي بهذه الظاهرة، فصاغ قواعد وقيودا تضبط استعمال الضمير العائد في علاقته بمرجعه كالتحكم المكوني (c.command) والسبق السلسلي (chain precedence) والمراقبة (contrôle) والربط (binding)...الخ، غير أنه تبين في نهاية التحليل أن اللغة العربية تخرق معظم هذه المبادئ والقيود، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بمفهوم الربط.

من بين القضايا الأساسية التي عالجها هذا البحث أيضا إيضاح أن العائدية الضميرية تتعدى الجملة إلى الخطاب (النص). فإذا كان النص متوالية من الجمل، فإن العائدية الضميرية تساهم في ترابطها، مما يجعلها تشكل لحمة متماسكة يصعب الفصل بين عناصرها. وهكذا يتضح أن الضمائر العائدة ذات أهمية بالغة، لكونها لا تقف عند النيابة عن الأسماء والأفعال والجمل المتتالية فقط، بل تتعداها إلى الربط بين أجزاء النص المختلفة، شكلا ودلالة، داخليا (endophoric)، وخارجيا (exophoric) قبليا (anaphoric)، وبعديا (Cataphoric).

وسيتبين أيضا أن العائدية الضميرية من بين الوسائل التي تساهم في التماسك النصي، بل إنها ظاهرة أسلوبية (STYLISIC) لا يمكن الاستغناء عنها، فحذف الضمائر العائدة وتعويضها بمركباتها الاسمية ينتج عنه جمل ونصوص مليئة بالركاكة والحشو.

هذه القضايا والإشكالات وغيرها، مما هو وارد في مواضعه، شكلت محتوى هذا البحث الذي قسمناه إلى بابين اثنين، يتكون كل واحد منهما من ثلاثة فصول متكاملة على المستوى النظري والتطبيقي، يأخذ بعضها برقاب بعض لبناء وحدة الموضوع.

فانطلاقا من أن الإضمار يتم بواسطة الضمائر، خصص الفصل الأول من الباب الأول لقضايا الضمير في النحو العربي، ونوقشت فيه محاور نوجزها كالآتي:

1- الضمير لغة واصطلاحا.
2- أقسام المضمرات عرض وتقويم.
3- الضمائر المتصلة منحوتات من الضمائر المنفصلة.
4- بين الضمير المتصل والمنفصل
5- الضمير من التعريف إلى التنكير.
6- تفاعل النسقين الضميري والتطابقي.
7- الضمير المستتر والضمير الفارغ (PRO):أية علاقة؟
8- الاستتار والحذف: أية علاقة؟
9- النحو التوليدي والضمير الفارغ.
10- الوظائف الدلالية والتداولية للاضمار عند النحاة
11- الإضمار والعاملية

وقد اعتبرنا هذا الفصل تمهيدا لباقي الفصول، انتقلنا عبره مما هو نظري إلى ما هو تطبيقي، لنعالج في الفصل الثاني الكيفية التي يتم بها الإضمار في اللسانيات الحديثة، وصياغة القاعدة العامة الضابطة له حيث، بينا أن اللسانيات، ولا سيما التأليفية، استطاعت تجاوز التعميم الذي وسم الدراسات النحوية القديمة في معالجتها لهذا الموضوع. وانتهينا في آخر هذا الفصل إلى ملاحظة أن الإضمار لا يتم بسهولة، وهو ما حتم صياغة جملة من القيود التركيبية والدلالية التي تضبط ظاهرته فتجعله ممكنا أحيانا وغير ممكن أحيانا أخرى. وهذه أهم محاور الفصل الثاني من هذا الباب.

1- الإضمار في اللسانيات الحديثة: مفهومه، قيوده وضوابطه.
2- مفهومه
3- الكيفية التي يتم بها

4- أنواع الإضمار.

5- إضمار الفاعل وانتقال اللغة العربية من الثقيل إلى الخفيف

6- الفاعل في البناء للمجهول مضمر وليس محذوفا.

7- تحويل الإضمار بعض القيود التركيبية والدلالية والتداولية.

أما الفصل الثالث، فقد خصصناه لمجموعة من الحالات الخاصة التي تقتضي تعديل القاعدة العامة، كما وضحنا في هذا الفصل الإضمار في علاقته بالتواصل (commnunication)، ولاحظنا أنه لا يعرقل عملية التواصل، وإنما يساعدنا على تبليغ مرادنا ومبتغانا بأقل جهد ممكن. ونجمل محاور هذا الفصل كالتالي:

1- إضمار الانعكاس.بعض الخصائص التركيبية والدلالية.

2- إضمار الحشو.

3- إضمار الشأن.

4- الإضمار ب:"ذلك" بعض الخصائص التركيبية والدلالية.

5- الإضمار والتواصل.

وإذا كان الباب الأول قد تمحور حول الإضمار بين القديم والحديث، فإن الباب الثاني خصص للعائدية الضميرية، ولكل ما يتعلق بالضمائر العائدة من مراجع. وهذه الضمائر تحل محل أسماء ظاهرة، مما يجعلها تخضع بدورها للقاعدة العامة للإضمار. وقد قسمنا هذا الباب إلى ثلاثة فصول، تمحور أولها حول الضمائر العائدة في اللغة العربية (مفهومها، أشكالها، خصائصها). وانطلاقا من أن الضمائر العائدة عناصر غير مستقلة عن مراجعها تركيبيا ودلاليا وتداوليا، فقد صغنا مجموعة من القواعد ذات طبيعة تركيبية ودلالية وتداولية، تمكن من ضبط المرجع وتحديده، وخاصة عندما يكون متعددا. كما عالجنا العائدية الضميرية استنادا إلى المبادئ التوليدية كمبدإ التحكم المكوني والسبق السلسلي والمراقبة. واستنتجنا أن اللغة العربية تخرق بعض هذه القوالب، وأنها لا تستجيب بشكل مطلق لمبادئ النحو التوليدي.

وبعد مناقشة مفهوم العائدية والقضايا المتعلقة بها، قدمنا في الفصل الثاني نماذج من التراكيب الجملية التي تعتمد على الضمائر العائدة ومنها: جملة الخبر، الجملة الحالية، جملة الصفة، الجملة الموصولية...الخ، وبينا من خلال هذه النماذج أن الضمير العائد في هذه التراكيب أصله اسم ظاهر حذف تفاديا للتكرار وتوخيا للإيجاز، وأنه يقوم بوظيفة تركيبية تتمثل في الربط بين السابق واللاحق.

أما الفصل الثالث، فعالجنا فيه دور العائدية الضميرية في تماسك أجزاء النص (الخطاب). انطلقنا في البداية من توضيح كيف تم الانتقال من الجملة إلى النص، ثم تناولنا النص باعتباره متوالية من الجمل المترابطة بواسطة عناصر تركيبية على رأسها الضمائر العائدة. وهذا المستوى اللغوي مجال اهتمت به اللسانيات المندرجة تحت ما يسمى بلسانيات النص أو علم اللغة النصي (text linguistics). كما وضحنا في هذا الفصل أنواع العائدية الضميرية الممكنة داخل النص ودورها في تماسك أجزائه، وامتناع حذفها أو الاستغناء عنها، منبهين على عائدية لا تقل أهميتها عن العائدية الضميرية، ونعني بذلك العائدية الإشارية. كما وضحنا وظيفتها في تماسك أجزاء الخطاب الحكائي، وفي آخر هذا الفصل بينا كيف تساهم العائدية الضميرية أيضا في ترابط أجزاء النص الشعري، واستنتجنا في الأخير أنها ظاهرة أسلوبية لا يمكن الاستغناء عنها.

هذه إذن أهم قضايا هذا البحث وأفكاره. وقد حاولنا معالجتها اعتمادا على بعض القواعد التي تنتمي إلى النحو التوليدي، وخاصة تلك المتعلقة بنظرية الربط العاملي (binding theory)، التي وضع أسسها تشومسكي منذ (1981)، وهي نظرية تتميز بتداخل وتفاعل المبادئ (principles) والقيود والقواعد التي تشكل النحو الكوني (UNIVERSAL GRAMMAR)الذي يهدف إلى وصف اللغة باعتبارها خاصية للعقل البشري. كما استفدنا من بعض المبادئ التوليدية في تطوراتها الأخيرة، والتي شكلت ما يسميه تشومسكي بالبرنامج الأدنوي (minimalist program)، كمبدإ الاقتصاد (economy principle) الذي يهدف إلى تحليل العديد من الظواهر اللغوية بأقل ما يمكن من القواعد، وقيد الربط الأدنى (minimalist binding condition). الذي يعد

صياغة أدنوية لقيود سابقة في الأدبيات التوليدية. كما اعتمدنا، بين الفينة والأخرى، على بعض المبادئ الوظيفية، كمبدأ التعقيد المقولي (categorial complixity) الذي يحتم تقديم العناصر الأقل تعقيدا من الناحية المقولية على العناصر الأكثر تعقيدا. كما اعتمدنا بين الفينة والأخرى على أدوات لسانية تراثية ذات طبيعة تركيبية، كالحذف، تبادل المواقع، وأدوات لسانية أخرى ذات طبيعة دلالية كالتأويل، التقدير، وهذه الأدوات بأنواعها تحظى بقيمة تفسيرية كبيرة.

أما بالنسبة إلى العائدية الضميرية، فبالإضافة إلى المبادئ التوليدية، فقد استفدنا في معالجتها من لسانيات النص أو علم اللغة النصي (text linguistics)، وهو علم يهتم بدراسة النص من حيث الروابط التي تجعله يشكل وحدة أو لحمة متماسكة. وقد لاحظنا أن كل هذه النظريات (النحو التوليدي، النحو الوظيفي، علم اللغة النصي)، تحاول دراسة اللغة من خلال المعطيات المتعلقة بالأساليب المفترضة، وذلك بتقديم استدلالات مضبوطة لإثبات كفاية التحاليل المقدمة والمفاهيم التي تشكل نواة كل نظرية.

لقد حاولنا ما أمكن أن تكون فصول هذا البحث متكاملة على المستوى النظري والتطبيقي، مستفيدين من النحو التأليفي وأسسه القائمة على المزج بين ما هو نظري وما هو تطبيقي.

أما وقد استوى هذا العمل، واجتمعت مباحثه وفصوله، فإنه لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص شكري وعظيم امتناني إلى أستاذي المحترم الذي شرف هذا البحث بقبوله الإشراف عليه ومراقبة تطوره بروح من الصرامة العلمية والكرم المعرفي والسمو الإنساني. حيث استفدت من ملاحظاته النيرة، ونصحه الرشيد حتى استبانت لي الطريق وذللت الصعاب، في موضوع تتداخل فيه أبواب نحوية متعددة، وتتداخل فيه تصورات ونماذج نظرية مختلفة. فله مني صادق الشكر والتقدير، وله في شخصه جميل عرفاني لأساتذتي ولكل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

الباب الأول

الإضمار بين القديم والحديث

قضايا تركيبية ودلالية

الفصل الأول

من قضايا الضمير في النحو العربي: تحليل لساني

0: تمهيد:

لما كان موضوع البحث يتعلق بالإضمار، الذي يتم بواسطة الضمائر، كان لزاما علينا أن نقف، ولو بصورة موجزة، عند صور الضمائر في النحو العربي وما يتوزعها من خصائص صوتية وصرفية وتركيبية ودلالية. وعموما يمكن أن نجمل أهم القضايا والإشكالات التي أثارت انتباهنا من خلال دراسة النحاة لنسق الضمائر فيما يلي:

1. مشكل التصنيف: ذلك أن الدرس النحوي يقدم تصنيفات وتقسيمات مختلفة لنسق الضمائر. السؤال إذن هو: هل التزم النحاة بهذا التصنيف؟، و هل هذا التصنيف غير قابل للمراجعة والاختزال؟.
2. مشكل الالتباس لأن بعض الأشكال الضميرية تلتبس بعلامات التطابق، وقد تضاربت آراء النحاة حول هذا الإشكال، فكيف يمكن معالجته؟.
3. مشكل الاسمية: هل ينسحب مفهوم الاسمية -الضميرية- على كل أصناف الضمائر في اللغة العربية؟.
4. ما هو الأصل في اللغة العربية: الضمائر المتصلة أو الضمائر المنفصلة؟ ولم كانت الضمائر متصلة ومنفصلة؟ وهلا كانت كلها متصلة أو منفصلة؟.
5. ما هي الضمائر الأكثر استعمالا في اللغة العربية الضمائر المتصلة، أو الضمائر المنفصلة؟ وما هي المعايير التي تتحكم في ذلك؟، (علاقة الإضمار بالتداوليات).
6. إن بعض الضمائر حيرت النحاة، من ذلك الضمير المستتر، فما طبيعته؟ وهل ينتمي إلى الضمائر المتصلة أو الضمائر المنفصلة؟ ثم ما علاقة هذا الضمير المستتر بما يعرف في اللسانيات الحديثة، ولا سيما النحو التوليدي، بالضمير الفارغ (PRO)؟.

7. من بين المشاكل والقضايا التي تثير الانتباه كذلك في نسق الضمائر، نجد مشكل التعريف والتنكير، أهي معارف أم نكرات؟ ثم كيف يصنف النحاة الضمائر تحت مقولة التعريف، وفي الوقت نفسه يشترطون في الضمير أن يتوفر على مرجع بالضرورة يفسره ويزيل إبهامه، كيف يمكن إذن معالجة هذا التناقض؟.

يرى النحاة أن الضمائر تنوب عن الأسماء الظاهرة للإيجاز والاختصار، فهل هذا يعني أن كل ضمير أصله مركب اسمي؟

إن هذه القضايا والإشكالات وقضايا أخرى هو ما سيشكل مضمون هذا الفصل والذي يمكن اعتباره مدخلا لباقي الفصول، وهو منظم على الشكل التالي:في الفقرة الأولى سنتعرض بإيجاز لمفهوم الضمير من الناحية اللغوية والاصطلاحية. في الفقرة الثانية سنتناول أنواع الضمائر كما وردت عند النحاة، وسنبين أن التصنيفات التي قدمها الدرس النحوي لهذه الضمائر قابلة للمراجعة والاختزال. وسيتبين أن الضمائر المتصلة وأحرف المضارعة ما هي إلا منحوتات من الضمائر المنفصلة. وفي الفقرة الثالثة سنبين أن نسق الضمائر يتفاعل و نسق التطابق إلى درجة يصعب دراسة أحدهما في معزل عن الآخر. وسنخصص الفقرة الأخيرة من هذا الفصل للعلاقة بين الضمير المستتر، وما يعرف في النحو التوليدي بالضمير الفارغ (PRO)، وسيتضح في نهاية التحليل أن أفكار تشومسكي حول هذا الضمير ما هي إلا صدى تردد أفكار النحاة.

1 : الضمير في اللغة العربية :

1.1: مفهوم الضمير لغة:

- تدور معاني مادة (ض. م. ر)، كما في لسان العرب[1]، حول الخفاء والضآلة. فالضمر – بضم الضاد والميم أوبإسكان الميم– هو الهزال، والضمير: هو العنب الذابل،

---

[1] لسان العرب، ابن منظور دار لسان العرب، بيروت، 1988، مادة: (ضمر).

وتضمير الخيل: عمل يقصد به إزالة ترهلها. فهذه الاستعمالات تشترك في معنى الضآلة والصغر والنقصان والانكماش. فالهزال والذبول وإزالة الترهل تعبر عن اختفاء بعض أجزاء الشيء وزوالها عن حالها المعهود. ومن مادة (ض م ر) اشتقت الوحدات اللغوية التالية:

- الشيء المضمر، الضمير والضمائر، إضمار الشيء، فعل ضمر، أضمر، تضمر... الخ، لتشير كلها إلى ذلك المخفي والمستتر. وجاء في القاموس: الضمر، الهزال. ويقال منه ضمر ضمورا بمعنى هزل وضعف، فمادة (ض. م. ر) تستعمل في الهزال والضعف والخفاء والضآلة.

والضمير هو السر وداخل الخاطر، وما يضمره الإنسان في قلبه هو ما يخفيه، والهوى المضمر: المخفي. والضمير فعيل بمعنى فاعل. فضمير بمعنى ضامر من الضمور، لأن معظم الضمائر تتكون من حرف واحد كتاء الفاعل أو واو الجماعة...الخ.

وجاء في أساس البلاغة للزمخشري[1] في مادة (ض.م.ر) ما يلي: "فرس ضامر وضمر ومضمر، وقد ضمر ضمورا ومهرة ضامر وناقة ضامر. وتضمر وجهه من الهزال، وفي ضميري كذا، وأضمرت شيئا في قلبي. ومن المجاز، أضمرته البلاد إذا سافر بعيدا. والغناء مضمار الشعر..." لتؤكد كل هذه العبارات ذلك الشيء المغيب المخفي[2] في ذات الشيء.

يتضح مما تقدم أن الضمير في اللغة يعني الإخفاء والضآلة.

وكلمة الضمير المستعملة لدى النحاة يمكن أن ترتبط هي الأخرى، من الناحية اللغوية، بما سبق بيانه من المعاني، فمعظم الضمائر كلمات صغيرة التكوين، ضئيلة الحجم. فهي تتكون من حرف واحد نحو: (تاء الفاعل، وواو الجماعة). وقد تتكون من حرفين أو مقطعين نحو: (هو، هي، هم...الخ).

---

(1) الزمخشري،محمد بن عمر، أساس البلاغة،القاهرة،دار الكتب المصرية،1431 ص:271.

(2) نلفت الانتباه إلى أن الدكتور بنعيسى أزيط عالج في أطروحته المعنى المضمر، وهو يختلف تماما عن مفهوم الإضمار الذي نعالجه في هذه الأطروحة. انظر: عيسى أزيط: المعنى المضمر في الخطاب اللغوي، البنية والقيمة التنجيزية، مقاربة تداولية لسانية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة.

2.1: الضمير اصطلاحا:

الضمير في الاصطلاح اسم جامد يدل على متكلم كـ (أنـا) أو مخاطـب كـ(أنـت) أو غائب كـ(هو) [1] وهذا ما عبر عنه ابن مالك بقوله:

فمـــا لـــذي غيبـــة أو حـــضور   كأنـــتَ وهـــوَ ســـم بالـــضمير [2]

وهناك من النحاة من وسع مـن مـدلول الـضمير ليشمل أسمـاء الإشـارة وأسمـاء الموصول، ومن أولئك مهدي المخزومي، الذي جمع بين الضمير والإشارة والموصـول في بـاب أسماه الكنايات، وعرف الـضمير بأنـه (كناية أو إشـارة يـشار بـه إلى المـتكلمين والمخـاطبين والغائبين) [3].

وقد حذا هذا الحذو تمـام حسان، الـذي يـرى كـذلك أن الـضمير في اللغـة العربيـة الفصحى ينقسم إلى ثلاثة أقسام: ضمائر الشخص وضـمائر الإشـارة وضـمائر الموصـول [4]. ولا شك أنه أخذ هذا التقسيم من النحـو الغربـي. ولا أرى بأسـا في الأخـذ بهـذا التعريـف، ذلك أن الضمير يحل محل الإشارة، فهناك عملية تبـادل تركيبيـة، دلاليـة بـين الـضمير واسـم الإشارة، حيث استعمل الضمير استعمال الإشارة في مواضع كثيرة، ومن ذلك قوله تعالى:

- ﴿وَلَا تَتَبَدَّلُوا۟ ٱلْخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ ۖ وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾ [5].

إن الضمير في: ﴿إِنَّهُۥ﴾ بمعنى ذلك والتقدير:

- إن ذلك كان حوبا كبيرا.

---

(1) الرضي الإستراباذي، شرح الكافية،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، عن الطبعة العثمانية. ج2، ص3.

(2) ابن مالك: ألفيته في النحو والصرف، ص:6

(3) مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه،منشورات المكتبة العصرية، بيروت،ط1.ص:47.

(4) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، ص:110.

(5) سورة النساء، الآية 2.

وسنرى أن الإجراءات التركيبية والدلالية تؤيد هذا الافتراض، ذلك أن الإضمار يتم بالضمير كما يتم كذلك باسم الإشارة، ولاسيما عندما يتعلق الأمر بإضمار الجملة، كما يمكنه أن يتم باسم الموصول، مما يعطي لاسمي الإشارة و الموصول بعدا ضميريا وهذا موضوع سنعالجه بدقة في مبحث لاحق (المبحث 2.3.4.)من الباب الثاني.

أما تعريف الضمير في اللغة الإنجليزية، فإنه كلمة تحل محل اسم لتدل على شخص أو شيء سبق ذكره، أو عرف من سياق الكلام[1].

ويعتبر النحو التوليدي الضمير مركبا اسميا أدنى (NP)[2]، وهو تحقيق صرف تركيبي لسمات نحوية كالشخص والجنس والعدد.

بناء على ما سبق يمكن أن نعتبر الضمير من الناحية اللسانية مقولة تركيبية، لكونه يخضع لإجراءات تركيبية ودلالية كباقي المقولات الأخرى.

وقد تناولت كتب النحو العربي الضمائر تحت مسميات مختلفة: الضمير، المضمر، المكنيات، المبهمات، وكلها مسميات لمسمى واحد. كما صنفت كتب النحو الضمائر في باب المبنيات لاتفاقهم جميعا على أن الضمائر كلها مبنية. لكن اختلف في سبب بنائها فقيل: بنيت لشبهها بالحروف في المعنى، لأن كل ضمير متضمن معنى التكلم، أو الخطاب أو الغيبة، وهي من معاني الحروف[3].

2: أقسام المضمرات: عرض وتقويم

1.2: أقسام المضمرات:

قسم النحاة[4] الضمائر إلى ما يلي:

---

(1) The consice oxford dictionnary.

(2) انظر تشومسكي، 1995: كتابه:
The minimalist program, the MIT Press, cambridge, mass. P16.

(3) عن أساب بناء الحروف، انظر ابن مالك: التوضيح، ج1، ص125.

(4) سأعتمد فيما سأسوقه عن أقسام الضمائر على ما يلي من كتب نحاة العربية: سيبويه: الكتاب، ج1ص217وص399. شرح الكافية،ج1،ص81-91. ابن يعيش، شرح المفصل،ج3 ص84وص125.

1- من حيث مدلولها إلى ما يدل

على التكلم نحو: (أنا، إياي، نحن...إلخ)،

أو الخطاب نحو: (أنت، أنت، أنتما، أنتم، أنتن)،

أو الغيبة نحو:(هو، هي، هما، هم، هن).

2- من حيث ظهورها في الكلام أو عدم ظهورها إلى بارزة ومستترة: فالضمير البارز هو: ما له صورة في اللفظ،أي له حروف منطوقة لا متخيلة كالضمير البارز (أنت) و(كاف الخطاب) في المثال الآتي:

أنت مسؤول عن سلوكك بين الناس.

أما الضمير المستتر فهو: ما ليس له صورة في اللفظ كالفاعل في (استقم) و(أقوم) أي: استقم أنت، وأقوم أنا.

وقسم النحاة المستتر إلى جائز وواجب[1].

وقسم النحاة الضمائر البارزة أيضا- من حيث صورتها اللفظية- إلى متصلة ومنفصلة:

فالمتصل- كما يدل اسمه عليه- هو ما لا يستقل بنفسه نطقا وإنما لابد أن يتصل بغيره فعلا كان أم اسما أم حرفا وهذا ما يوضحه المثال الآتي:

1- منحنا وطننا الحرية ومن واجبنا أن نكافئه عليها.

الضمائر في هذا المثال متصلة، إذ نلاحظ أن الضمير(نا)اتصل أولا بالفعل(منح) ثم اتصل بالاسمين (وطن، واجب) وضمير الغائب (الهاء) اتصل بالفعل (نكافئ) ثم اتصل الضمير (الهاء) بحرف الجر: (على).

أما الضمير المنفصل فهو ما يستقل بنفسه ولا يحتاج إلى كلمة أخرى يتصل بها كما في المثال التالي:

2- نحن مقدرون للحرية،فهي إحساس نبيل وتضحية.

فكل من الضميرين (نحن وهي) يندرج ضمن الضمير المنفصل لأن كل منهما يستقل بنفسه نطقا ولا يعتمد على غيره

---

(1) سيتضح بشكل واضح -ولاسيما في الفقرة المتعلقة بإضمار الفاعل أن الاستتار في اللغة العربية واجب لا غير.

قسم النحاة الضمائر المنفصلة أيضا بحسب الإعراب إلى ما يلي:

أ- ما يختص بمحل الرفع نحو: (أنا، أنت، نحن...الخ).

ب- ما يختص بمحل النصب نحو: (إياي، إيانا، إياك...الخ..).

هذه إذن هي تقسيمات النحاة للضمائر بشكل مختصر. غير أننا نرى أن هذه التقسيمات قابلة للمراجعة والاختزال: إذ يمكن أن تختزل في ضمائر متصلة ومنفصلة لاغير. فالضمير الذي يدل على المتكلم، قد يكونا ضميرا منفصلا نحو: (أنا، إياي، نحن...) وقد يكون ضميرا متصلا نحو: تاء المتكلم في (خرجت). وإذا كان النحاة قد قسموا الضمائر إلى بارزة ومستترة، وقسموا البارزة إلى متصلة ومنفصلة،فإننا نرى أن الضمير البارز لا يعدو أن يكون ضميرا متصلا أو منفصلا.

أما الضمير المستتر فأصله ضمير منفصل، والدليل على ذلك أن النحاة يستعيرون له الضمير المنفصل عند التقدير. فإذا كان الفعل (جاء) مثلا يخفي ضميرا مستترا، فانه ذو طبيعة منفصلة. ذلك أن التقدير هو:

3- جاء هو.

وهكذا نخلص مما سبق إلى أ ن الضمائر في اللغة العربية نوعان لا غير: منفصلة ومتصلة. أ ضف إلى ذلك أن الضمائر المتصلة ما هي إلا أجزاء من الضمائر المنفصلة أو منحوتات منها وهذا ما سنتناوله في الفقرة الموالية.

2.2: الضمائر المتصلة وأحرف المضارعة منحوتات من الضمائر المنفصلة:

الضمائر المتصلة ضمائر مربوطة (bound pronominals) وهي تمثل جزءا من الكلمة التي يوجد ضمنها عاملها فعلا كان أو اسما أو صفة أو حرفا. ومن الملاحظ أن أغلب هذه الضمائر ما هي إلا أجزاء من الضمائر المنفصلة. فإذا أخذنا على سبيل المثال، الضمير المتصل الخاص بالرفع (تاء الفاعل) كما في (قمت)، فإننا نلاحظ أن التاء هنا تمثل الأجزاء الأخيرة من الضمير المنفصل (أنت) بعد استبعاد الهمزة والنون. وفي (قمنا)، نلاحظ

أن النون تمثل جزءا من الضمير المنفصل (نحن)، وهناك ما يوحد بينهما، ذلك أن النون في:قمنا مثلا تفتقر إلى الدلالة على النوع، فهي تصلح لأن يكون المتحدث بها يعني جماعة من الذكور أو جماعة من الإناث. والاحتمال نفسه يصدق على الضمير المنفصل (نحن).

وتمثل أحرف المضارعة كذلك أجزاء من الضمائر المنفصلة، فالهمزة في (أنيت) جزء من الضمير المنفصل (أنا). والنون في (أنيت) تمثل جزءا من (نحن)، ويعزز هذا الكلام الرضي بقوله[1]: "أفعل مشعر أن فاعله (أنا)، ونفعل مشعر ب (نحن)، الهمزة بالهمزة والنون بالنون." وورد عند ابن يعيش أيضا ما يلي[2]: "ألا ترى أنك إذا قلت: أفعل فالهمزة دلت على أن الفعل للمتكلم وحده، والنون دلت على أن المتكلم مع غيره، والتاء دلت على أن الفعل للمخاطب".

نخلص مما تقدم إلى أن أحرف المضارعة، والتي تعرف بأحرف (أنيت) ليست إلا منحوتات من الضمائر المنفصلة، وكل حرف يمثل الضمير الذي نحت منه. إلا أنه إذا كان من السهل إدراك العلاقة بين همزة المتكلم والضمير (أنا)، وبين نون المتكلم الدالة على الجمع وبين الضمير (نحن)، أو بين التاء في صيغ الخطاب، وضمائر المخاطب المنفصلة، إلا أنه ليس من السهل الربط بين الياء المستعملة في بعض صيغ الغائب وضمائر الغيبة المنفصلة. ولعل الياء في (أنيت) تكون ممثلة للواو التي نجدها في (هو)، والياء التي نجدها في (هي)، ما دام اختلاط الواو والياء أمرا سهلا في اللغات السامية على حد تعبير حسنين صلاح الدين[3].

هذا إذن باختصار عن بنية الضمائر من الناحية الاشتقاقية. وقد تبين أن الضمائر المتصلة وأحرف المضارعة منحوتات من الضمائر المنفصلة.

---

(1) شرح الكافية،ج2،ص:3

(2) ابن يعيش شرح المفصل، ج3 ص92.

(3) انظر حسنين صلاح الدين، العبرية:دراسة في التركيب والأسلوب، كلية الآداب جامعة عين شمس القاهرة، ص138.

3: بين الضمير المتصل والضمير المنفصل

ورد في شرح المفصل لابن يعيش ما يلي[1]: "الضمير ضميران: متصل ومنفصل. فما كان متصلا كان أقل حروفا من المنفصل، فمنه ما كان على حرف واحد كالتاء في (قمت)، والكاف في (ضربك) طلبا للإيجاز والاختصار. فأما المنفصل فلا يكون إلا على حرفين أو أكثر، لأنه منفرد عن غيره بمنزلة الأسماء الظاهرة. وإذا ثبت أن المتصل أقل حروفا من المنفصل وأوجز، كان النطق بالمتصل أخف، فلذلك لا يستعملون المنفصل في المواقع التي يقع فيها المتصل لأنهم لا يعدلون إلى الأثقل من الأخف والمعنى واحد إلا لضرورة".

يتبين من كلام ابن يعيش أن الضمير المتصل أقل حروفا وأكثر اختصارا من الضمير المنفصل، وهذه الميزة جعلته أكثر استعمالا وتداولا، وهذا ما عبر عنه ابن جني حين قال بكلام جميل: "الضمير المتصل وإن كان أضعف من الضمير المنفصل، فإنه أكثر وأيسر في الاستعمال منه ألا تراك تقول: إذا قدرت على المتصل لم يأت بالمنفصل. فهذا يدلك على أن المتصل أخف عليهم وآثر في أنفسهم"[2].

ولا يكاد كتاب في النحو تعرض صاحبه للضمير يخلو من قولهم: متى قدروا على المتصل لم يأتوا مكانه بمنفصل.

نستنتج مما تقدم أنه لا يصح العدول عن الضمير المتصل إلى المنفصل، وذلك للاختصار والإيجاز واجتناب الثقل. فلا يقال في: لعبت، لعب أنا. ولا يقال في: زرتك، زرت إياك. وذلك لأن الضمير المتصل، (تاء) الفاعل، في المثال الأول أوجز من الضمير المنفصل (أنا) وأشد اختصارا منه. و(الكاف) أوجز من الضمير المنفصل (إياك) وأشد اختصارا منه. إن منطق الخفة والاختصار والرغبة في التواصل بأقل مجهود ممكن جعل النحاة يؤثرون الضمير المتصل على الضمير المنفصل. وهذا المنطق المبني على الخفة والاختصار، هو الذي أدى بالعرب إلى تكثير ما يستخفون وتقليل ما يستثقلون. وقد كثر استعمال الضمائر

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص92.

(2) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية القاهرة، 1952.ج2، ص:191-192.

في اللغة العربية وفي القرآن الكريم، على اختلاف صيغها وصورها ومواقعها الإعرابية، وكان أكثرها ما كان متصلا[1].

إن المتكلم يميل بطبعه إلى الإيجاز والاختصار واجتناب الثقل، اقتصادا في الجهود العضلي والذهني أيضا. وأيد هذا المبدأ اللغويون المحدثون، من خلال توظيفهم لمجموعة من المبادئ والمفاهيم التي تتوخى الهدف نفسه من قبيل: مفهوم الاختصار، التقليص ولا سيما في النحو التوليدي في تطوراته الأخيرة،أو ما يسمى بالبرنامج الأدنوي[2] (minimalist program) الذي ينبني بدوره على الاختزال (réduction) والاختصار ما أمكن. ونجد عند أندري مارتيني[3] ما يسمى بالجهد الأدنى (Le moindre effort) الذي يقصد به إيصال المراد إلى المتكلم بأقل جهد ممكن وبوضوح تام.

إن القياس في اللغة العربية إذن أن تكون الضمائر كلها متصلة، لأنها أوجز لفظا وأبلغ في التعبير. وإنما أوتي بالمنفصل، كما سنرى لاختلاف مواقع الأسماء التي تضمر، فبعضها يكون مبتدأ، نحو:

1. زيد قائم.

- فإذا كنينا عنه أو أضمرنه نقول:

2. هو قائم

لأن الابتداء ليس له لفظ يتصل به الضمير، لذلك وجب أن يكون ضميره منفصلا.

وقد يتقدم المفعول به على عامله لأسباب تداولية كالعناية والاهتمام نحو:

3. خالدا ضربت.

فإذا أضمر مع تقديمه، لم يكن الضمير إلا منفصلا لتعذر الإتيان به متصلا،حيث نقول:

---

(1) انظر مرجع الضمير في القرآن الكريم مواضعه وأحكامه وأثره في المعنى والأسلوب لمحمد حسين صبرة، ص9.

(2) عن هذا البرنامج انظر تشومسكي 1995 مرجع سابق، ص5 وما بعدها.

(3) A. Martinet. Elément de linguistique Générale, nouvelle édition Remanie et mise à jour 1980. P176.

4. إياه ضربت.

وعليه قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾.

لذلك كانت الضمائر في اللغة العربية متصلة ومنفصلة، بيد أن معيار الخفة جعل الطبقة الأولى أكثر استعمالا وتداولا.

4: الضمير من التعريف إلى التنكير

حدد النحاة المعرفة بأنها: ما دل على معين محدد، وجعلوا التعريف من علامات الاسم المفرد، ثم صنفوا الضمائر تحت مقولة الاسم، ووضعوها بين المعارف[(1)]. جاعلين لضمير (التكلم) الدرجة الأولى ولضمير (الخطاب) الدرجة الثانية، وللمضاف إليهما الدرجة الرابعة. وبوءوا ضمير (الغيبة) المكان الخامس في سلم التعريف[(2)]، أي قبل اسم الإشارة والمنادى المسمى النكرة المقصودة، وقبل الموصول المحلى ب (ال) كذلك، وهذا يعني أن الضمير يصنف ضمن المعارف، بل في الدرجات العليا بينها. إلا أننا نجد النحاة أنفسهم يتحدثون عن مرجع الضمير وضرورة سبقه له، إذ معتمده عليه، وبه يتضح، وبدونه يفقد صفة التعريف ويصير إبهاما وغموضا. فهو – المرجع – محقق مقولة التعريف في الضمير. وهذا يعني أن الضمير معرف بغيره لا بنفسه. فضمائر التكلم، وضمائر الحضور معرفة بقرينة الحضور، وضمائر الغيبة معرفة بما تعود إليه هذه الضمائر من أسماء ظاهرة نابت تلك الضمائر عنها. ويترتب عن هذا أن ضمائر التكلم والخطاب إذا فقدت قرينة الحضور الحسية أصبحت مبهمات، وخرجت من مقولة التعريف، وصنفت مع النكرات، وينسحب الأمر نفسه على ضمائر الغيبة، حين تفقد ما يوضحها ويزيل غموضها وهو ما تعود عليه تلك

---

(1) المعارف كما هو متعارف عليها في النحو العربي هي: الاسم، العلم، المعرف ب (ال)، ما أضيف إلى معرفة، أسماء الموصول، أسماء الإشارة...،انظر المبرد،ج4، ص186.

(2) الأزهري، خالد ابن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح،دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي، القاهرة، 1312هـ ج1، ص:95.

الضمائر، وبهذا المعنى الأخير، يرى النحاة أن الضمير أعرف المعارف على النحو الذي سبق إيجازه، ولقد أدى مثل هذا الأصل العام إلى بعض المشاكل التي نوجزها فيما يلي:

- إن النحاة يرون أن العلم – من بين أنواع المعارف – هو الذي يدل على التعيين والتحديد بذاته، وليس بواسطة، فإن صح هذا الاستنتاج، فإنه يفرض أن يكون (العلم) هو أعرف المعارف لتحقيقه التعيين والتحديد دون واسطة، أما ما اكتسب التعريف بواسطة الحضور (ضمير المتكلم، أو ضمير الخطاب)، أو التعريف بالعائد (ضمير الغيبة)، فإنه لا يعد معرفة، ولا يرقى إلى درجاتها إلا بعائده متقدما أو متأخرا، ملفوظا به أو مقدرا...الخ.
- المشكل الثاني، يتمثل في كون النحاة يقررون أن الضمير، بكل أنواعه، أقوى تعريفا من الاسم الظاهر، ومنه المحلى ب (ال)، إلا أنهم في الوقت نفسه يرفضون التركيب التالي:

1. انتصر المجاهدون أنفسهم.

ويرجع فساد مثل هذا التركيب عندهم إلى أن الضمير: (هم) وقع مؤكدا للاسم الظاهر[1]، لأن الاسم الظاهر أقوى في درجة التعريف من الضمير. فكيف يستقيم إذن أن تعتمد قاعدة منع توكيد الاسم الظاهر بالضمير على قاعدة منقوضة بأخرى في باب الضمير؟

إن الضمائر من حيث خصائصها الدلالية أسماء ناقصة تفتقر إلى أسماء تامة تفسرها. إلا أن ما يثير الانتباه هو أن مفسر الضمير قد يكون نكرة نحو:

2. قرأت رسالة وطويتها.

فأي الحقائق نتبع: حقيقة أن الضمير معرفة؟ أو حقيقة أن المرجع نكرة؟ ثم كيف نوفق بين مقتضيات اللغة القاضية بتنكير (رسالة)، ومقتضيات القواعد القاضية بتعريف الضمير (ها)؟.

---

[1] انظر: شرح المفصل، ج7، ص94 وشرح الكافية ج2، ص5.

لقد اختلفت كلمة النحاة في هذا الإشكال وتضاربت آراؤهم: فمنهم من يرى أن الضمير معرفة رغم كونه يعود على نكرة[1]. ومنهم من سلخ عن الضمير خاصية التعريف، ووصفه بالتنكير، لكونه يعود على نكرة ومن هؤلاء ابن يعيش[2] والرضي[3]. ويظهر أن الموقف الثاني أكثر صوابا ومعقولية، لأن الضمير لا يمكنه أن يكتسب التعريف من كلمة نكرة. ذلك أن المرجع والضمير يشكلان سلسلة يمثل المرجع رأسها والضمير ذيلها. وهذه السلسلة تقتضي أن يتوفر الذيل على الخصائص الدلالية والإحالية نفسها التي يتوفر عليها الرأس. وهذه السلسلة تقتضي كذلك أن الضمير إن عاد على نكرة، فهو نكرة، وإن عاد على معرفة فهو كذلك معرفة.

5: تفاعل النسقين الضميري والتطابقي

تلتبس الأشكال الضميرية بعلامات التطابق في اللغة العربية، إلى درجة يصعب معها دراسة كل واحد منهما في معزل عن الآخر. والإشكال مطروح بالنسبة لمجموعتين من الجمل أساسا. وهذه أمثلة توضيحية للمجموعة الأولى:

- وصل.
- وصلا.
- وصلوا

نلاحظ أن هذه الأمثلة تطرح إشكالا يتعلق بمعرفة ما إذا كانت (الواو) و(الألف) علامة تطابق بين الفعل والفاعل، أم ضميرا. فإذا كانت (الواو) و(الألف) علامة، فمعنى هذا أن هناك ضميرا مستترا يمثل الفاعل التركيبي لفعل، وهو ما يعبر عنه في اللسانيات التوليدية بالفاعل الفارغ (PRO).

---

(1) انظر شرح الكافية،ج2، ص12.

(2) انظر شرح المفصل، ج7،ص94.

(3) انظر شرح الكافية، ج2،ص5.

أما المجموعة الثانية من الجمل فهي تراكيب تتضمن نوعا آخر من الجمل وهي كالتالي:

1- وصل الأولاد.

2- * وصلوا الأولاد.

3- * وصلن هن.

إن المشكل في هذه الجمل هو إمكان أو عدم إمكان توارد هذه العلامة - الضمير- مع الفاعل المظهر كما في: (5) والمضمر كما في (6).

فبالنسبة للإشكال الأول، الذي تمثله المجموعة الأولى من الأمثلة، تضاربت آراء النحاة حوله واضطربت، فجمهور النحاة متفقون على أن (الواو) ضمير وليس علامة. وذهب أبو عثمان المازني وغيره من النحويين إلى أن الألف في: قاما و(الواو): في قاموا حرفان يدلان على الفاعلين والفاعلين المضمرين، والفاعل في النية[1]، وإذا أردنا ترجمة كلام المازني، اعتمادا على مصطلحات النحو التوليدي التحويلي، نقول: إن المتصلات علامات، وإن الضمائر مقولات ضميرية فارغة أي (ضم) وأن العلامات تصلح لتعيين (identify) هذه الضمائر الفارغة صواتيا.

أما بالنسبة للإشكال الثاني، فالنحاة لا يجوزون الجمل (5) و(6) استنادا إلى أصلين من أصولهم هما:

1- لا إضمار قبل الذكر، إلا المضمر في الغيبة على شريطة التفسير.

2- الفعل لا يرفع فاعلين: أحدهما مضمر والآخر ظاهر[2].

ونشير إلى أن الفاسي الفهري، في كتابه: البناء الموازي، حاول معالجة هذين الإشكالين انطلاقا مما يسميه بافتراض الدمج (pronominal incorporation) أو الاتصال الضميري، في مقابل تحليل العلامة. وجوهر هذا الافتراض الذي ينطلق منه الفهري، هو أن ما يسمى ب(ألف الاثنين، واو الجماعة، ونون النسوة) تعتبر ضمائر متصلة

---

(1) انظر شرح المفصل، ج1،ص88.

(2) نفس المرجع السابق، ج3، ص88..

أو مدمجة بعاملها. وقد أسس هذا الافتراض على مبدأ التوزيع التكاملي (COMPLEMENTARY DISTRIBUTION)، حيث انطلق من مجموعة من الملاحظات هي على الشكل التالي:

- لاحظ في البداية أن وجود علامة على الفعل تدل على الشخص والعدد، يمنع ورود عبارة تركيبية تقوم بدور الفاعل[1].

لاحظ أيضا أنه لا يمكن أن تظهر على الفعل إلا سمة الجنس إذا ورد الفاعل التركيبي بعد الفعل، ويستدل على الملاحظتين بالأمثلة التالية[2]:

7- *جئن البنات.

8- *جئن هن.

9- جاءت البنات.

10- جاء الرجال.

يرى أن المثالين (7) و(8) لا حنان، لأن وجود علامة على الفعل تدل على الشخص والجنس منع ورود عبارة تركيبية تقوم بدور الفاعل. أما الفعل في (9) و(10) فلم يظهر عليه إلا سمة الجنس، ولذلك اعتبر ما بعده فاعلا تركيبيا. ويلاحظ أيضا أن سلامة (9) و(10) ولحن (7) و(8) يمثلان دليلا على أن الشكل الذي يرمز للعدد والشخص، يوجد في توزيع تكاملي مع الفاعل المعبر عنه تركيبيا[3]، ليلاحظ في الأخير أن التوزيع التكاملي يعتبر دليلا على ضميرية هذه الأشكال.

وحاول الفاسي الفهري أن يعمم افتراض الدمج على جميع الأشكال التي تتصل بالفعل، وهذا يعني في اعتقاده أنها كلها ضمائر مدمجة بالفعل أو العامل.

لا يخلو هذا الافتراض من أهمية، إلا أن الفاسي الفهري لم ينتبه إلى مجموعة من القضايا منها:

---

(1) الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص103.

(2) نفس المرجع والصفحة.

(3) البناء الموازي:103.

- وجود بعض الأشكال المتصلة بالفعل التي يصعب اعتبارها ضمائر، كالتاء في المثال التالي:

11- جاءت البنات.

ذلك أن اللاصقة المتصلة بالفعل في هذا المثال، لا يمكن أن تؤول إلا على أساس أنها علامة للتطابق وليست ضميرا. كما يعتبر الفاسي الفهري (ألف الاثنين، واو الجماعة، نون النسوة) ضمائر مدمجة بعاملها، إلا أن ما لم ينتبه إليه الفهري، هو أن هذه الأشكال أو اللواصق نفسها تصبح علامات، عندما يقدم الفاعل على فعله، وهو افتراض يتبناه الفاسي الفهري نفسه ويدافع عنه[1]، بيد أنه لو كانت هذه الأشكال ضمائر خالصة، فإنها ستبقى محافظة على طبيعتها المقولية – ضمائر – حتى في حالة تقديم الفاعل على فعله، إذ ليس للرتبة الدور القوي لإخراج هذه الأشكال من صفة الاسم -ضمير- إلى صفة الحرف – علامة للتطابق-.

- إن الفهري ينطلق في تحليل الدمج من مبدإ التوزيع التكاملي (complimentary distribution)، حيث لاحظ أن هذه الأشكال توجد في توزيع تكاملي مع الفاعل المعبر عنه تركيبيا، وهذا التوزيع التكاملي اعتبره دليلا قاطعا على ضميرية هذه الأشكال. إلا أن المعطيات تثبت أن هذه الأشكال: (ألف الاثنين، واو الجماعة) تتوارد مع الفاعل التركيبي. فقد وردت في القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة وفي الشعر الجاهلي أمثلة عديدة تواردت فيها الأشكال السابقة مع الفاعل، مما يجعل مفهوم التوزيع التكاملي، الذي تبناه الفهري، يفقد مصداقيته، ومن بين هذه الأمثلة[2] نذكر ما يلي:

---

(1) انظر كتاب الفاسي الفهري، 1993:
ISSUSE` IN THE STRUCTURE OF ARABIC CLAUSES AND WORDS Kluwer Acadimic Publishers, Dordrchet, P:12-13.

(2) في هذه اللغة يقول سيبويه: "ومن العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في: قالت فلانة، فإنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث. الكتاب،ج1،ص231. ولمعرفة خصائص هذه اللغة أكثر: انظر رابين (Rabine) كتابه:
Ancienne west arabian), P168

﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[1]

﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾[2]

يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار[3].

أول النحاة هذه اللواصق المتصلة بالفعل في هذه الأمثلة على أنها علامات للتطابق، منطلقين من افتراضهم أن الفعل لا يرفع فاعلين: ظاهرا ومضمرا. لكن ما المانع في أن يجتمع على الفعل فاعلان: ظاهر وضميره، وقد أجازوا ذلك في باب الاشتغال، حيث يعمل الفعل في الاسم الظاهر وفي ضميره معا؟ فلم صح عندهم ذلك في باب، وامتنع في باب آخر مع أن القضية واحدة؟

ونشير في آخر هذه الفقرة، أن عبد العزيز العماري يعتبر اللواصق (ألف الاثنين، واو الجماعة) علامات ضميرية[4] صالحة لتعيين الضمائر المستترة، وهذا يعني في تصوره أن الضمائر لها أيضا علامات، وسنوضح افتراضه أكثر في الفقرة المتعلقة ب:إضمار الفاعل.

نخلص مما تقدم إلى أن نسق الضمائر يتفاعل بشكل كبير مع علامات التطابق، ولا يمكن دراسة أحدهما في معزل عن الآخر، وسيتبين لاحقا أن الإضمار يساعدنا على الحسم في طبيعة هذه اللواصق المقولية أهي ضمائر أم مجرد علامات للتطابق؟

6: الضمير المستتر والضمير الفارغ (PRO): أية علاقة

تهدف هذه الفقرة إلى تسليط الضوء على مفهوم الضمير المستتر في اللغة العربية، وتوضيح الفرضية التي ينبني عليها. كما تسعى إلى إبراز الفرق بين الحذف والاستتار من جهة، ومن جهة أخرى الفرق بين الضمير المستتر والضمير الفارغ في النحو التوليدي.

---

(1) سورة الأنبياء، الآية 3.

(2) سورة المائدة، الآية 71.

(3) انظر صحيح البخاري،كتاب: مواقيت الصلاة

(4) عبد العزيز العماري، النحو العربي قدراته التنظيرية والتطبيقية، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة، مكناس، ص261.

وسنبين في آخر هذه الفقرة أن أفكار تشومسكي حول ما يسميه (الضمير الفارغ) ما هي إلا صدى تردد أفكار النحاة القدماء حول الضمير المستتر.

1.6: الضمير المستتر في النحو العربي:

يعرف سيبويه الضمير المستتر بالإضمار الذي ليست له علامة ظاهرة[1] أي الضمير الذي لم توضع له علامة تدل عليه. وورد في شرح المفصل ما يلي: "والمستتر ما نوي كالذي في زيد ضرب"[2].

إن الضمير المستتر ضمير منوي، مقدر ليست له علامة تدل عليه، إلا إذا ثني أو جمع، حيث يظهر في شكل علامة دالة على التثنية أو الجمع كما في الأمثلة الآتية:

1- الرجل جاء.

2- الرجلان جاءا

3- الرجال جاءوا.

نلاحظ في هذه الأمثلة استتار الضمير الفاعل المرفوع في فعل (جاء) وظهر في شكل علامة للتثنية في: (2) وعلامة للجمع في (3). ونعتبر هذه العلامة دالة على استتار الضمير.

وقد انطلق النحاة لإثبات وجود الضمير المستتر، في النحو العربي، من فرضية مفادها ومضمونها أن لكل فعل فاعلا. يقول ابن يعيش في هذا الشأن: "وعلة الاستتار أن لكل فعل فاعلا ولكل كتابة كاتبا"[3].

إن الأساس الذي بنيت عليه فكرة استتار الضمير في النحو العربي، هو نظرية العامل. فإذا لم يظهر الفاعل أو نائبه، قدروا ضميرا مستترا إتماما للعامل الذي يطلب معموله.

(1) انظر سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، جامعة الكويت، 1984، ج، ص:230.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص84.

(3) ابن يعيش، المرجع السابق، ص:103 و109.

وتعترف كتب النحو العربي بنوعين من الضمائر المستترة: ضمائر مستترة وجوبا وأخرى جوازا[1]. ذلك أن الضمير المرفوع قد يستتر وجوبا في مجموعة من الحالات هي: (فعل الأمر المفرد المخاطب، المضارع المتصدر بالهمزة أو التاء أو النون) وفي كل هذه الحالات لا يمكن استبدال الضمير المستتر باسم ظاهر أو ضمير بارز كما يتبين من الأمثلة التالية[2]:

4- افعل.

4. أ- * افعل أنت.

4.ب-* افعل زيد.

5- أوافق.

5.أ- * أوافق أنا.

6- تشكر.

6.أ- *تشكر أنت.

7- نخرج.

7. أ - * نخرج نحن.

تبين الأمثلة اللاحنة (4.أ، 4.ب، 5.أ، 6.أ، 7.أ) أنه لا يمكن استبدال الضمير باسم ظاهر أو ضمير بارز، وإنما يجب استتاره وجوبا.

في مقابل هذا، يجوز إبراز الضمير المستتر (الجواز) [3] عندما نتمكن من استبداله باسم ظاهر، أو ضمير منفصل يقوم بالوظيفة نفسها، وهي وظيفة الفاعل، دون أن يؤثر ذلك على مقبولية الجملة كما توضحه الأمثلة الآتية:

8- زيد يلعب.

8. أ- زيد يلعب أخوه.

(1) انظر: الصبان محمد، حاشيته على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مطبعة الحلبي، القاهرة، ج1، ص123.

(2) أخذت هذه الأمثلة من كتاب ابن عقيل، مجلد1÷ ص95-96.

(3) عن حالات استتار الضمير جوازا، انظر: ابن عقيل،ج1،ص96.

9- زيد قائم.

9.أ- زيد قائم أخوه.

توضح هذه الأمثلة إمكان استبدال الضمير المستتر باسم ظاهر أو ضمير بارز وهي الحالات التي يجوز فيها استتار الضمير.

2.6: الاستتار والحذف والإضمار: أية علاقة؟

نشير في البداية إلى أن هناك من النحاة من يستعمل الاستتار والحذف والإضمار بمعنى واحد[1]، وهذا ما نجده عند الزجاجي مثلا الذي وظف الإضمار للدلالة على الحذف أو الاستتار. يقول في هذا الصدد وهو يوضح إضمار اسم (كان): "ويكون اسمها مستترا فيها بمعنى الأمر والشأن وتقع بعدها جملة تفصل ذلك المضمر لأنه مضمر لا يظهر فلا بد مما يفسره، كقولك: كان زيد قائم.التقدير كان الأمر زيد قائم"[2].

يفهم من هذا النص أن الإضمار يعادل الاستتار أو الحذف، حيث يستعمله الزجاجي للدلالة على عنصر نحوي غير ظاهر (محذوف) ولكن يفترض أنه كان موجودا. في هذه الفقرة سنبين الفرق بين الحذف والاستتار.أما عن العلاقة بين الحذف والإضمار فستتناولها في الفصل الثاني من هذا البحث وسيتضح أن الحذف يشكل مرحلة فقط من مراحل الإضمار.فماذا إذن عن العلاقة بين الحذف والاستتار؟

ورد في شرح البسيط لابن أبي الربيع ما يلي:

"الحذف باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ عجيب الأمر، شبيه بالسحر"[3]. ونظرا لما للحذف من صلة قوية بالمعنى اعتنى به القدماء عناية خاصة. وهناك تحاليل مشهود لها

---

(1) استعمل سيبويه الإضمار أيضا بمعنى الضمير:الكتاب ج2، ص:6 كما استعمله أيضا بمعنى: العملية التي يحل فيها الضمير محل الاسم الظاهر. المرجع السابق،ج 2، ص:263.وهذا الاستعمال الأخير هو الاستعمال الصحيح الذي تعالجه هذه الأطروحة.

(2) انظر الجمل في النحو، ص:116.

(3) ابن أبي الربيع، البسيط، ج2، ص617. وانظر كذلك المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لضياء الدين بن الأثير، ص268.

بالريادة كما هو في علوم البلاغة، حيث نجد بابا مستقلا في علم المعاني يهتم بالحذف وقضاياه الدلالية والتركيبية والتداولية[1]. كما اهتم النحاة بهذه الظاهرة وبخصائصها، يقول ابن جني مثلا: "قد حذفت العرب الجملة والمفرد، والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، إلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"[2]. وتحدث النحاة عن شروطه وضوابطه وأنواعه، ومواقع تقديره. يقول ابن أبي الربيع في هذا السياق: "ولا يجوز حذف شيء من الكلام إلا بثلاثة شروط، أحدها: أن يكون في الكلام ما يقتضيه، الثاني أن يكون في الكلام ما يدل عليه ويفسره، الثالث أن يكون إذا ظهر لم يخل بالمعنى"[3].

إن الحذف يرتبط بما أمكن ذكره، ثم حذف لغرض ما. ويعرفه عبد العزيز العماري بقوله: "إنه إجراء تركيبي يقوم على أساس إسقاط عنصر أو أكثر من الملفوظ"[4]، ولتوضيح ذلك، ننطلق من الأمثلة التالية:

1- أكل خالد وشرب.

2- اشترى خالد وباع في السوق.

3- ما أكلت قط.

تفتقر هذه الأمثلة إلى مفعول به، حيث محذوفاتها قد تكون هي:

(الخبز، الماء، الملابس مثلا). وتشكل العناصر المحذوفة داخل التراكيب السابقة مقولات دلالية فارغة، تملأ تركيبيا وتداوليا حال التلفظ بنسقها الكلي جملة أو تعبيرا. وقد كان الدارسون العرب الأوائل يدركون هذه الخاصية. يقول ابن جني في هذا الشأن: "إن المحذوف إذا دلت عليه الدلالة كان في حكم الملفوظ به، إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه"[5].

(1) انظر على سبيل المثال: الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، مكتبة القاهرة، 1969، ص:360، 411.

(2) ابن جني، الخصائص، ج 2 ص:284.

(3) ابن أبي الربيع، المرجع السابق، ص617.

(4) عبد العزيز العماري، النحو العربي، قدراته التنظيمية والتطبيقية، ص268.

(5) ابن جني، الخصائص، ج1، ص284-285.

إن المحذوف يكون مذكورا في الأصل ثم يحذف، إلا أن هذه العملية التركيبية لا تتم إلا بوجود دليل: كأن يفهم من كلام سابق، أو من كلام لاحق. وقد يظهر المحذوف بالإعراب كقولنا:

- أهلا وسهلا.

إن نصب الأهل والسهل، يدل على ناصب محذوف. وقد يظهر المحذوف بالنظر إلى إتمام المعنى كقولنا:

- فلان يحل ويعقد.

إن المحذوف في هذا المثال يظهر بالنظر إلى إتمام المعنى، أي إنه يحل الأمور ويعقدها.

ويتعلق الحذف كما هو متعارف في كتب النحاة بكل أقسام الكلام، حيث تحذف الكلمة سواء كانت اسما أو حرفا أو فعلا أو جملة...الخ فماذا إذن عن العلاقة بين الحذف والاستتار؟

يقول ابن عقيل، مميزا بين الحذف والاستتار: "والفرق بين المحذوف والمستتر من وجهين: الأول أن المحذوف يمكن النطق به، أما المستتر فلا يمكن النطق به، والوجه الثاني أن الاستتار يختص بالفاعل، الذي هو عمدة في الكلام، وأما الحذف فكثيرا ما يقع في الفضلات"[1].

إن الضمير المستتر لا يكون إلا في حالة تركيبية واحدة هي حالة الرفع، ذلك أنه يختص بالفاعل أو نائبه فقط. بخلاف المحذوف، فيكون في موضع النصب أو الجر. ويمكن أن نضيف نقطا أخرى يختلف فيها الضمير المستتر عن المحذوف نجملها فيما يلي:

- الضمير المحذوف يسقط من البنية استغناء عنه، بينما الضمير المستتر يحتفظ بموقعه التركيبي، وإن لم يظهر في العبارة، فهو غير مستغنى عنه.
- المستتر لا يجوز ذكره بخلاف المحذوف، فإنه يقبل ذلك حيث نقول:
- حضر الذي أكرمت أو أكرمته.
- المستتر يدل عليه اللفظ بدون قرينة، لأنه كالموجود، أما المحذوف فلا بد له من قرينة.

---

(1) ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، مجلد1،ص:95، هامش2.

- يستعار الضمير المنفصل للضمير المستتر عند التقدير، فيقولون في فاعل (قم): ضمير مستتر وجوبا تقديره (أنت). أما المحذوف فيذكر بلفظه عند رده أو عند تقديره.

ونشير إلى أن هناك اتجاها نحويا يرفض ما يسمى بالضمير المستتر، ولا يقبل افتراض وجود شيء غير موجود. وأن عدم ظهور هذا الضمير في بنية الجملة يتنافى ومنطق اللغة ووظيفتها التي خلقت لها، وهي الإبانة والإفهام. ومن بين هؤلاء نجد ابن مضاء القرطبي، الذي يرى أن تقدير الضمير المستتر يؤدي إلى ركاكة في الأسلوب، وأنه أمر ظني لا دليل عليه[1]. كما نهج نهجه مهدي المخزومي[2]. بينما لاحظ محمد الأوراغي[3] أن الضمير المستتر يتعارض مع ما يسميه ب"مبدإ البيان" الذي يقر بأن يكون لكل عنصر صورة صوتية وأن الضمير المستتر لاصورة صوتية له". وليس في المسألة أمر ظني كما زعم هؤلاء، وأن استتار الضمير لا يتنافى مع منطق اللغة ولا يتعارض مع مبدإ البيان كما اعتقد لأاوراغي، وذلك لوجود علامات للتطابق، تكون صالحة لاسترجاع هويته عند استتاره، وهذا ما توضحه الأمثلة التالية:

13- وصل.

14- وصلا.

15- وصلوا.

16 - وصلن.

فإذا افترضنا أن الفاعل في هذه الأمثلة ضمير مستتر فإن هناك علامات للتطابق تكشف عن هوية هذا الضمير: ف(ألف الاثنين) يدل على أن الضمير المستتر مثنى مذكر. و(واو الجماعة) تظهر أن الضمير المستتر جمع مذكر.بينما تبين (نون) النسوة أن الضمير

(1) ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، القاهرة 1947،ص:35-36.

(2) في النحو العربي،نقد وتوجيه، ص130.

(3) محمد اللأوراغي الوسائط اللغوية أفول اللسانيات الكلية،ط ج1، ص255.

المستتر جمع مؤنث. أما في المثال الأول فرغم غياب علامة التطابق فإننا نعتبر الفتحة علامة تدل على أن الفاعل مفرد مذكر[1].

غير أن ما يثير الانتباه هو أن النحاة اعتبروا الضمير المستتر من النوع المتصل[2]، وجعلوه أصلا للضمائر. إلا أننا لا نتفق مع هذا الرأي،فقد تنبه العماري[3] إلى أن الضمير المستتر أصله ضمير منفصل، وهناك ما يدعم هذا الافتراض ذلك أن النحاة أنفسهم يستعيرون له ضميرا منفصلا عند التقدير كما يتضح من المثال الذي قدمناه سابقا: (جاء هو). وسيتبين بشكل واضح، من خلال إضمار الفاعل، أن الضمير المستتر كان موجودا أصلا في صورة ضمير منفصل، ثم استتر إلزاما. وخلف وراءه علامة شاهدة عليه، وقد تكون هذه العلامة فارغة أو بتعبير عبد العزيز العماري صفرية[4] نحو:

- سافر دون أن يعرفه.

يخفي الفعل (سافر) ضميرا هو عبارة عن مقولة فارغة.فما المقصود إذن بهذه المقولة في النحو التوليدي؟

3.6: النحو التوليدي والضمير الفارغ (ضم) (PRO)

3.1.6: مفهوم المقولة الفارغة في النحو التوليدي:

ارتبط مفهوم المقولة الفارغة في الدراسات التوليدية بدلالات مختلفة: تسمى فارغة لعدم إمكانية تحققها على المستوى الصواتي، ويستعمل مفهوم المقولة الفارغة أحيانا كإجراء

---

(1) اعتبرنا الفتحة علامة تدل على الفاعل المفرد مذكر للأنها مقطع قصير،وفي حالة تمديد هذا المقطع يصبح ألفا يدل على المثنى المذكر.فإذا كان الألف يدل على المثنى المذكر فإن الفتحة،التي تمثل جزءا من الألف، تدل على الفاعل المفرد، إلا أن عبد العزيز العماري يرى أن الأثر في قولنا: جاء. يكون عبارة عن فتحة بشرط إذا ما اعتبرنا أن آخر الفعل ساكن أصلا. أدوات الوصف والتفسير اللسانية، ص75، هامش3.

(2) انظر على سبيل المثال، ابن يعيش، ج3، ص84. وانظر كذلك: الرضي، شرح الكافية، ج2،ص13.

(3) عبد العزيز العماري،أدوات الوصف والتفسير اللسانية ص.95

(4) انظر عبد العزيز العماري النحو العربي قدراته التنظيرية والتطبيقية ص:265.

تقني لضبط أصناف من الثغرات (GAPS) المحددة صوريا، والتي لا يمكن ملؤها بمقولة اسمية ظاهرة.

وتعتبر المقولة الفارغة مقولة تركيبية بدون مضمون صوتي.

وبصفة عامة تنحصر المقولات الفارغة في نظرية الربط العاملي التوليدية في عنصرين اثنين: الأثر (Trace) وضم (PRO). فالأول عنصر فارغ، ينتج عن تطبيق قاعدة انقل (أ). ذلك أن كل عملية نقل تترك أثرا في الموقع التركيبي الأصلي للمكونات المنقولة[1]. والثاني مضمر من نوع خاص، يظهر في البنية العميقة (DEEP STRUCTURE) في موقع الفاعل، لنتأمل الأمثلة التالية:

خالدا ضربت [أث].

جاء (ضم).

أريد الخروج (ضم).

من خلال هذه الأمثلة نلاحظ أن كل جملة تتضمن مقولة فارغة، هي إما أثر[2] ناتج عن عملية نقل، حيث نقل المفعول به في المثال الأول إلى بداية الجملة مخلفا أثرا. أو (ضم)، وهي مقولة فارغة مولدة في المكان الذي تظهر فيه.

إن ما يهمنا هو النوع الثاني،أي المقولة الفارغة (ضم). فهذا الضمير في منظور تشومسكي ضمير من نوع خاص، لأنه ليس له مضمون أو محتوى صوتي. وقد حدد تشومسكي خصائصه الإحالية باعتباره مضمرا من جهة، وعائدا من جهة ثانية. يقول هو نفسه في هذا الشأن: لننظر في المضمرات (Pronominals) التي ليس لها محتوى صوتي أعني (ضم)، لاحظوا أن (ضم) يشبه الضمائر البارزة في كونه ليس له سابق (Antecedent) أو مفسر في جملته، أو المركب الاسمي الذي يحتويه، و(ضم) يشبه أيضا العوائد لأنه ليس ذا

---

(1) Chomsky.M(1981), Lectures on government and bandin, Foris publications, dordrocht, holand.

(2) تجدر الإشارة إلى أن المقولة الفارغة (الأثر) تخضع لما يسميه تشومسكي بمبدإ المقولة الفارغة ويصوغه كالتالي: [أثر] يجب أن يكون معمولا فيه عملا مناسبا. انظر تشومسكي 1987، ص37.

مضمون إحالي في ذاته ولكنه يأخذ إحالته من السابق، وعلى هذا يمكن اعتبار (ضم) مضمرا عائدا[1].

ومن الناحية التركيبية، يرى تشومسكي أن (ضم) يولد في موقع الفاعل في البنية العميقة. أما عن مسوغاته ومبررات وجوده، فيرى أن ذلك يرتبط بمبدإ الإسقاط الموسع (projection principale étendu)، الذي ينص على أن يكون لكل جملة فاعل[2].

يتبين من خلال المعطيات المرتبطة بموقع (ضم) ومسوغات وجوده، أن هذا الضمير الفارغ، يوازي ما يعرف في النحو العربي بالضمير المستتر ويماثله. فإذا كان (ضم) في النظرية التوليدية مضمرا فارغا من الناحية الصوتية، فقد سبق لسيبويه أن عبر عن الضمير المستتر بالمضمر الذي ليست له علامة ظاهرة، كما شاهدنا في الفقرة السابقة. وإذا كان تشومسكي يرى أن مسوغ (ضم) هو مبدأ الإسقاط الموسع الذي ينص على أن يكون لكل جملة فاعل، فهذا الكلام لا يختلف عما أشار إليه ابن يعيش وهو يعلل وجود الضمير المستتر في النحو العربي، حين أشار إلى أن لكل فعل فاعلا، كما تمت الإشارة إلى ذلك سابقا.

وبناء على هذه المعطيات، تكون أفكار تشومسكي حول ما يسميه بالضمير الفارغ (ضم) بمثابة صدى تردد أفكار النحاة القدماء حول الاستتار.

7: وظائف الإضمار الدلالية والتداولية عند النحاة

بتتبعنا لأعمال النحاة ودراستهم نلاحظ أنهم كانوا يستعملون الإضمار لأغراض دلالية وتداولية وصوتية مختلفة نجملها فيما يلي:

1.7: الإضمار وسيلة للإيجاز واجتناب التكرار المملول.

تتجلى القيمة الاستعمالية للإضمار عند النحاة في الإيجاز والاقتصار في التعبير واجتناب التكرار، يوضح ابن يعيش هذا الكلام بقوله[3]: "المضمرات وضعت نائبة عن

(1) انظر تشومسكي، 1981، ص191.
(2) عن مبدأ الإسقاط الموسع ينظر تشومسكي،1981 و1986.
(3) ابن يعيش: شرح المفصل، ج3 ص 92.

غيرها من الأسماء الظاهرة لضرب من الإيجاز والاختصار. ذلك أن الإيجاز هو جل كلام العرب وعليه أكثر مبنى كلامهم. فالضمائر أشد اختصارا من الأسماء الظاهرة إذ بها يتم الاستغناء عن تكرير أسماء سبق ذكرها في نفس الجملة أو الملفوظ، وقد يحل الضمير محل أكثر من اسم واحد، يرى السيوطي[1] مثلا أن ضمير الغيبة في قوله تعالى: ﴿أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً﴾[2]، حل محل عشرين ظاهرا. وقد كثر استعمال الإضمار في القرآن الكريم رغبة في الإيجاز والاختصار، الذي هو من مظاهر إعجاز القرآن الكريم ففي قوله تعالى:

- ﴿ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾[3]
- أوجز من: اعدلوا فالعدل أقرب للتقوى.
- وقوله تعالى: ﴿وَإِن تَنتَهُواْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[4].
- أوجز من: وإن تنتهوا فالانتهاء خير لكم.

والسبب في ذلك أن الضمير أخف وأشد اختصارا من الاسم الظاهر وخاصة إذا كان الضمير متصلا. ويعبر ابن جني عن وظيفة الإضمار فيحددها في الخفة واجتناب التكرار المملول يقول[5] في هذا السياق: "وأما وجه الاستخفاف فلأنك إذا قلت العيشران شممته فجعلت موضع التسعة حرفا واحدا كان أمثل من أن تعيد التسعة كلها فتقول: العيشران شممت العيشران". يتضح من خلال هذا النص أن وظيفة الإضمار عند ابن جني تتجلى في الخفة واجتناب التكرار ومن ثم فهو وسيلة لإنقاذ اللغة من الركاكة والقبح. كما أن ابن جني يميز كذلك بين درجات الكلام من حيث القوة التعبيرية، وهذا ما نستشفه من قوله: العيشران

---

(1) الأشباه والنظائر: ج1، ص35.

(2) الأحزاب، الآية 35.

(3) المائدة، الآية 8.

(4) الأنفال: الآية 19.

(5) ابن جني: الخصائص ج2 ص 193.

شممته أمثل من: العبيثران شممت العبيثران. وهو ما تعبر عنه للسانيات عامة والنحو التوليدي خاصة بدرجات المقبولية (ACCEPTABILITY)[1].

إن الإيجاز والاقتصاد في التعبير ووضوح المعنى من أهداف اللغة، يعزز هذا الكلام اندري مارتيني[2]، الذي يرى أن الاقتصاد الداخلي للسان هو الهدف الأول للغة ومن ثم دافع عما يسميه بالجهد الأدنى: (le moindre effort) الذي يقصد به إيصال المراد إلى المتكلم بأقل جهد ممكن وبوضوح تام. وهذه هي الغاية نفسها التي تتوخاها اللسانيات التوليدية في تطوراتها الأخيرة تحت ما يسمى بالأدنوية (minimalisation)[3].

وعموما نخلص إلى أن المتكلم يحاول إيصال المراد والمبتغى بأقل جهد ممكن، ويعتبر الإضمار وسيلة من الوسائل التي يوظفها لتحقيق هذه الغاية، ذلك أن الكلام صفة قائمة في نفس المتكلم يعبر به عن أغراضه، لكن إذا تقدم في الكلام اسم ظاهر ثم أعيد ذكره، أومأ المتكلم إليه بأدنى لفظ ممكن ولم يحتج إلى إعادة الاسم لتقدم ذكره.

2.7: وظائف أخرى للإضمار عند النحاة

استعمل الإضمار عند النحاة في بعض الأحيان كذلك لرفع اللبس[4] وهذا ما أشار إليه ابن جني بقوله: "وذلك لو قلت زيد ضرب زيدا فجئت بعائده مظهرا مثله كان في ذلك إلباس واستثقال، أما الإلباس فلأنك إذا قلت: زيد ضرب زيدا، لم تأمن أن يظن أن زيدا

(1) Aspect de la théorie syntactique p23-28

(2) A. Martinet: 1976 p176.

(3) في البرنامج الأدنوي قاد التوتر بين الكفايتين الوصفية والتفسيرية النموذج التوليدي إلى الاقتصاد والتصميم الأمثل للغة وتفرع هذا المشكل إلى قضيتين جوهريتين هما: أ- كيف تكون الملكة اللغوية مصممة جيدا ؟ ب- ما هي الخاصيات الدنيا لتصميم أمثل للملكة اللغوية. للتفاصيل انظر تشومسكي 1995 ص5.

(4) اللبس كما هو معلوم أنواع: منه ما يرجع إلى أسباب تركيبية، ومنه ما يسمى باللبس المجازي كالذي يلازم التراكيب الاستعارية والمجازية التي تعد من صور التوسع في اللغة. ومنه أيضا ما يسمى باللبس الانجازي (illocutoire) الناجم عن دلالة اللغة مقاميا وسياقيا.للتفاصيل أكثر انظر: البعد التداولي عند سيبويه مقال ضمن مجلة عالم الفكر، مجلد 33،السنة:2004

الثاني غير الأول وأن عائد الأول متوقع مترقب. فإذا قلت زيد ضربته، علم بالضمير أن الضرب إنما وقع بزيد المذكور لا محالة وزال تعلق القلب لأجله وسببه[1].

يتضح من هذا النص أن الإضمار يساهم في بعض الأحيان في إزالة اللبس[2] لأن الضمير يعين مفسره أو العائد عليه.

استعمل الإضمار أيضا لأغراض دلالية تداولية منها:

- الفخامة بشأن صاحبه لفرط شهرته، كقوله تعالى:﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾[3].

ففي هذه الآية أضمر القرآن تفخيما وتعظيما له.

- التحقير نحو قوله تعالى:﴿إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٞ﴾[4] اي الشيطان[5].

في هذه الآية أضمر الشيطان لتحقيره وإهانته، وهي وظيفة مقابلة للوظيفة السابقة.

وسنرى في مواقع مختلفة من هذه الأطروحة، أنه يستعمل لأغراض تركيبية ودلالية أخرى من بينها الربط بين السابق واللاحق.

8: إضمار والعاملية

تعتبر نظرية العامل في النحو العربي نظرية متكاملة وضعها النحاة لضبط مكونات العبارة، وهي ترجمة للعلاقات التركيبية داخل الجملة، فنظام الجملة في النحو العربي عموما نظام عاملي، فلا تصور للجملة دون ذكر للعوامل والمعمولات. إذ لا بد لكل عامل من معمول، ولا بد لكل معمول من عامل.

---

(1) ابن جني الخصائص، ج 2، ص 193.

(2) عن الوسائل الأخرى التي وضعتها اللغة العربية لإزالة اللبس انظر: الأشباه والنظائر، ج 1ص 335

(3) سورة القدر، الآية1.

(4) سورة ياسن آية59.

(5) الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله (794هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط3، 1980، ج4،ص:24-25.

إن حضور العاملية في التقعيد النحوي حضور مكثف يستغرق النحو في جميع أبوابه وتتسرب إلى جزئياته، فحضورها ملاحظ في التعريفات والمصطلحات والمباحث والأبواب، ومن خلال تتبعنا لبعض النصوص النحوية يتبين أن الإضمار نفسه تحكمه هذه النظرية.

ويمكن أن نعزز هذا الكلام بتعبير جميل لابن يعيش الذي يقول[1]: "أصل الضمير المنفصل للمرفوع لأن أحواله الابتداء وعامل الابتداء ليس بلفظ فإذا أضمر فلا بد أن يكون ضميره منفصلا والمنصوب والمجرور عاملهما لا يكون إلا لفظا فإذا أضمرا اتصلا به".

يبين هذا النص أن الأسماء المرفوعة التي تكون في موقع الابتداء تضمر بواسطة ضمير منفصل لأن عاملها لا يكون لفظيا. ويمكن أن نوضح ذلك من خلال المثال التالي:

1- زيدٌ قائمٌ

إن إضمار (زيد) في هذا المثال لا يتم إلا بواسطة ضمير منفصل:

أ1- هو قائم

في مقابل هذا فإن الأسماء المنصوبة أو المجرورة تضمر بواسطة ضمير متصل كما يتبين من المثالين التاليين:

2- شاهدت خالدا

أ2 - شاهدته

3- مررت بخالد

أ3- مررت به

وسبب إضمار الأسماء المنصوبة أو المجرورة بواسطة ضمير متصل راجع إلى طبيعة عاملهما،وهذا يعني أن طبيعة العامل هي التي تتحكم في الإضمار: فإذا كان غير لفظي فإن الإضمار يتم بواسطة ضمير منفصل. بينما إذا كان العامل لفظيا فإن عملية الإضمار تتم بواسطة ضمير متصل. وعلى العموم، واعتمادا على المعطيات النحوية السابقة يمكن أن نقول: إن الإضمار بواسطة ضمير متصل يتم في سياق معمول فيه، بينما يتم الإضمار

---

(1) عن السيوطي: الأشباه والنظائر ج 2ص 49.

بواسطة ضمير منفصل في سياق غير معمول فيه[1]. وسنرى بطبيعة الحال أن هناك بعض التراكيب التي لا تحترم هذه التعميمات. فقد يكون الاسم معمولا فيه بواسطة عامل لفظي، ومع ذلك لا يمكن إضماره بواسطة ضمير متصل، وهذا ما نجده في سياق الحصر مثلا كما توضح الجملة التالية ذلك:

4- ما رأيت إلا عمرا.

نلاحظ أن كلمة (عمر) في هذه الجملة معمول فيها بواسطة عامل لفظي (رأى)، ومع ذلك لا يمكن إضماره إلا بواسطة ضمير منفصل حيث نقول:

4.أ- ما رأيت إلا هو.

وقد تعذرت عملية الاتصال لوجود أداة الاستثناء التي تشتغل كحاجز (barrier) يمنع اتصال الضمير بعامله اللفظي.

9: استنتاجات عامة

حاولنا في هذا الفصل مناقشة مجموعة من القضايا المتعلقة بالضمير في النحو العربي. ومن خلال المعطيات التي قدمناها يمكن استنتاج ما يلي:

- إن الضمائر تطرح مجموعة من الإشكالات والقضايا، وقد قدمنا بعض الاقتراحات لحل بعض هذه المشاكل.
- لاحظنا فيما يتعلق بمشكل تصنيف الضمائر أن النحاة صنفوها إلى عدة أقسام: متصلة، منفصلة، بارزة، مستترة... الخ، وبينا كيف أن الضمائر بكل أنواعها لا تعدو أن تكون إما متصلة أو منفصلة. وبينا أن النوع الأول منحوتات من النوع الثاني.
- إن الدراسة التصنيفية التي اعتمد عليها النحاة لمعالجة نسق الضمائر جعلتهم يدرسون الضمير المتصل في معزل عن الضمير المنفصل، إلا أننا لاحظنا وجود قرابة أو علاقة

(1) تختلف العاملية في النحو العربي عن العاملية في اللسانيات الحديثة، فالعاملية في هذا الاتجاه الأخير علاقة بنيوية تقوم بين مكونين أحدهما رأس والآخر فضلة، فالفعل رأس للمفعول به و يجب أن يتحكم الرأس في فضلته تحكما مكونيا ولا يجب أن يفصل بين العامل ومعموله بحاجز من الحواجز.

اشتقاقية بينهما، ذلك أن الضمائر المتصلة تمثل في معظمها أجزاء من الضمائر المنفصلة. بينما معيار الخفة جعل الضمائر المتصلة أكثر استعمالا وتداولا من الضمائر المنفصلة.

- إن الضمائر ذوات تتوزعها خصائص صرفية وتركيبية، وهي معرفة بغيرها لا بنفسها، فهي تحتاج إلى ما يفسرها ويزيل إبهامها كالحضور بالنسبة إلى ضميري المتكلم والمخاطب، أو المرجع بالنسبة إلى الضمير الغائب.
- لاحظنا كذلك، ولاسيما من خلال بعض النصوص التي تطرق فيها النحاة إلى مفهوم الإضمار، ما يلي:
- وجود تداخل كبير بين الإضمار ومفاهيم أخرى كالحذف والاستتار...الخ.
- لا نجد تعريفا دقيقا عند النحاة لمفهوم الإضمار يضبط حدوده ويكشف أبعاده المعنوية المتعلقة به.
- لم يتعامل النحاة مع الإضمار باعتباره إجراء تحويليا، إذا استثنينا بعض المحاولات البسيطة التي لا تشفي الغليل. إلا أن هذا لا يقلل من مجهودات النحاة القدماء، وذلك أنهم على الأقل أثاروا بعض القضايا التي تعتبر منطلقا للباحث اللساني في هذا الشأن.
- إن الضمائر تتوزع مع جميع أقسام الكلام وهي: الاسم، الفعل، الحرف، وتأتي إما متصلة بها أو منفصلة عنها، أو مضمرة فيها.
- إن الضمائر لا يحدد معناها إلا عند استعمالها داخل التركيب، لكي تدل على التكلم أو الخطاب أو الغائب.
- إن الضمائر وحدات صغيرة التكوين، ضئيلة الحجم، ومع ذلك لا مفر منها، إذ لا يمكن الاستغناء عنها لأن بواسطتها يتم إنقاذ اللغة من الركاكة والتكرار المملول.

وختاما، نشير إلى أن هذا الفصل يمكن اعتباره فصلا نظريا، بينا فيه مفهوم الضمير والغرض من استعماله في اللغة العربية. كما أثرنا مجموعة من القضايا المتعلقة بنسق

الضمائر.كما بينا الوظائف التي استعمل من أجلها الإضمار في النحو العربي وعلاقة الإضمار بالعاملية. وفي الفصل الموالي، سننتقل إلى الجانب التطبيقي: لنبين أن الضمائر، إذا كانت تنوب عن الأسماء الظاهرة لضرب من الإيجاز والاختصار، فإن الأمر يقتضي توضيح الكيفية التي تتم بها هذه العملية التحويلية. فكيف ننتقل إذن من الاسم الظاهر إلى الضمير؟ ما هي الإجراءات التركيبية التي تقتضيها هذه العملية؟ هذا ما سنتناوله في الفصل الموالي الذي خصصناه للإضمار في اللسانيات الحديثة من حيث مفهومه، والكيفية التي يتم بها والقيود التي يخضع لها.

الفصل الثاني

الإضمار في اللسانيات الحديثة: مفهومه، أنواعه، قيوده

0: تمهيد

يعالج هذا الفصل موضوع الإضمار في اللسانيات الحديثة. وسنركز أساسا على النحو لتاليفي (GRAMMAIRE COMBINATOIRE)، الذي تمكن من صياغة قواعد مضبوطة لظاهرة الإضمار. كما سنوضح أنواعه والقيود الضابطة التي تحكمه. وهو منظم على الشكل التالي: في الفقرة الأولى سنتناول الإضمار في النحو التاليفي وتبيان الكيفية التي تعامل بها مع هذه الظاهرة وخصوصا مع موريس كروس وعبد العزيز العماري. وفي الفقرة الثانية سنتناول الإضمار عند ميشال زكرياء.بينما في الفقرة الثالثة سنعالج أنواع الإضمار وسنختم هذا الفصل بفقرة أخيرة سنوضح فيها أن الإضمار لا يتم دائما بسهولة، إذ هناك قواعد تركيبية ودلالية تجعله ممكنا أحيانا وغير ممكن أحيانا أخرى.

1: الإضمار في النحو التاليفي

في البداية نشير إلى أن موضوع الإضمار لم ينل حظه من الدراسة في بعض المدارس اللسانية كالنحو التوليدي مثلا، في مقابل هذا هناك بعض الاتجاهات اللسانية التي اهتمت بهذا الموضوع ومن بينها نجد النحو التاليفي (grammaire combinatoire) الذي حاول تجاوز العموميات التي طبعت أعمال النحاة القدماء.وذلك من حيث تحديده لهذه الظاهرة تحديدا دقيقا من خلال اعتماده على أدوات ومفاهيم لسانية معبرة. وقبل بيان الكيفية التي تعامل بها النحو التاليفي مع موضوع الإضمار نشير إلى أن النحو التاليفي نتاج مدرسة فرنسية بالرغم من أن جذوره تنتمي إلى مدارس لسانية أمريكية. ويقوم هذا المنهج اللساني على الوصف (description) والتصنيف (taxionomic) [1]. كما يتميز النحو التاليفي

---

(1) انظر محمد الحناش: النحو التاليفي مدخل نظري دراسات أدبية ولسانية ع1، السنة1985 ص46.

أيضا بكونه يمزج في التفسير اللساني بين التنظير والتطبيق[1]، ومن أبرز رواد هذا الاتجاه موريس كروس،محمد الحناش وعبد العزيز العماري. فكيف تعاملت هذه المدرسة مع ظاهرة الإضمار؟

1.1: مفهوم الإضمار في النحو التأليفي.

حددت هذه المدرسة الإضمار تحديدا دقيقا اعتمادا على أدوات لسانية منها: التحويل، الاختزال، الاستبدال، التعويض...الخ، وهذه بعض التعريفات التي قدمتها هذه المدرسة للإضمار.

- يعرف رائد هذه المدرسة التأليفية موريس كروس الإضمار بقوله[2]: إن ما يسمى في النحو التأليفي إضمارا هو عبارة عن عملية تعويض الأسماء الظاهرة بعناصر متكونة من مورفيمات تسمى ضمائر"ويقول في موضع آخر[3]: إن قواعد الإضمار تعتبر التلافات من نوع:

  س = ضم، أي الاسم يعادل الضمير".
- ويحدد هاريس الإضمار بقوله: الإضمار تحويل يتم بمقتضاه استبدال مركب اسمي بضمير وهو ضرب من الاختزال (reduction)[4].
- أما عبد العزيز العماري[5]، فقد تناول موضوع الإضمار إلا أنه قد ميز في البداية بين الإضمار والإظهار، فلاحظ أن الإضمار عملية استبدال اسم ظاهر بضمير، بينما الإظهار عملية عكسية تقوم باستبدال ضمير باسم ظاهر. ويرى كذلك أن الإضمار تحويل يتم بمقتضاه استبدال مركب أسمي بضمير ويرمز للإضمار بالمعادلة التالية[6]: م س = ضم.

---

(1) نفس المرجع،ص:49.

(2) أخذنا هذا التعريف من كتاب: عبد العزيز العماري، قضايا لسانية. ص7.

(3) عن عبد العزيز العماري المرجع السابق،ص:7

(4) نفس المرجع السابق ص:8

(5) عبد العزيز العماري،النحو العربي قدراته التنظيرية والتطبيقية، ص:259

(6) نفس المرجع والصفحة

ويعني بالرمز (م س) الاسم الظاهر بينما يعني بالرمز (ضم) الضمير وبحكم أن الضمير مركب اسمي فإنه يرمز للاسم الظاهر ب: (س ض) بينما يرمز للضمير ب (ضم) أي الضمير.

2.1: الكيفية التي يتم بها الإضمار.

أما عن الكيفية التي يتم بها الإضمار فيصوغها عبد العزيز العماري كالتالي[1]:

- يحذف الاسم الظاهر، ثم يعوض بضمير مناسب، ثم ينتقل هذا الضمير إلى موقع مناسب، وهذا يعني أن الإضمار يعتمد على الإجراءات التركيبية التالية:
- يحذف الاسم الظاهر.
- يعوض بضمير مناسب.
- ينتقل الضمير إلى موقع مناسب.

ويوضح هذه العمليات من خلال الأمثلة التالية[2]:

1- ضرب زيد خالدا

1-أ- ضرب زيده

1-ب- ضربه زيد

تمثل الجملة (1) شكل البنية الأصلية قبل الإضمار، حيث عناصر الجملة مرتبة ترتيبا خطيا، إذ يحتل كل من الفعل والفاعل والمفعول به موقعه الأصلي وتشكل هذه البنية الرتبة الأصلية في اللغة العربية. وفي المثال (1 أ) تم إضمار المفعول به (خالد)، حيث حذف وعوض بضمير مناسب (هـ)، وفي المثال (1-ب) نقل هذا الضمير وجوبا إلى ما قبل الفاعل،أي تقدم عليه وجوبا طبقا لقاعدة نحوية تفترض أن يلتصق المفعول المضمر بالفعل، ونلاحظ من خلال المقارنة بين (1 و1أ) أننا انتقلنا من رتبة (ف-فا-مف) إلى رتبة

---

(1) نفس المرجع السابق، ص 259.

(2) نفس المرجع السابق،ص:260.

(ف-مـف-فـا) وهـذا يعـني أن الإضـمار إجـراء توليـدي (GENERATIVE PROCEDURE) يمكننا من توليد رتـب أو بنيـات جديـدة في اللغـة العربيـة ومـن هـذه الزاوية يعتبر من صور التوسع في اللغة العربية.

ويرمز عبد العزيز العماري بالسهم في المثال (1-ب) إلى عملية نقل المفعول المـضمر. هذه المعطيات جعلته يعيد تحديد الإضمار كالتالي[1]: "هـو عبـارة عـن مـزيج مـن العمليـات التركيبية: الحذف، التعويض، والنقل" إلا أنه لاحظ كـذلك أن الإضـمار قـد يكتفـي بعمليـتي الحذف والتعويض فقط كما وضح ذلك من خلال المثال التالي(2):

2- رأيت زيدا

2-أ- رأيت ه ← رأيته

يبين المثال (2) أن عناصر الجملـة مرتبـة ترتيبـا خطيـا، وفي المثـال (2-أ) تم إضـمار المفعول به (زيد)، حيـث حـذف الاسـم وعـوض بـضمير مناسـب هـو (ه)، وهـذا يعـني أن الإضمار في هذا المثال عبارة عن عمليتين تحويليتين فقـط: الحـذف والتعـويض بالإضـافة إلى عملية الإلصاق (cliticisation) التي يلتصق فيها الضمير المفعول بـه (ه) بالـضمير الفاعـل (ت) وجوبا.

من خلال دراسة عبد العزيز العماري للإضمار نلاحظ ما يلي:

- إن مفهوم الإضمار لم يعد موسوما بطابع التعمـيم، فهـو عمليـة تحويليـة تقـوم أساسـا على استبدال اسم ظاهر بضمير، وعلى هذا الأساس نعتـبر الإضـمار اجـراءا توليـديا (generative procedure)، فهو المسؤول عن توليد الضمائر في اللغة العربية.
- أصبح الإضـمار عبـارة عـن معادلـة (EQUATION) تـصاغ كالتـالي: م س = ضمير.وهذا يعني أن الضمير هو المعادل الدلالي للمركـب الاسمـي، ومـن ثـم يقـوم الضمير بنفس الوظيفة الدلالية والتركيبية التي يقوم بها الاسم الظاهر، وبعبارة أخـرى،

---

(1) عبد العزيز العماري، المرجع السابق ص 260.

(2) نفس المرجع والصفحة.

إن الضمير يحل محل الاسم الظاهر تركيبيا ودلاليا. وعلى العموم يمكن أن نقول: إن المدرسة التاليفية استطاعت أن تتجاوز العمومية التي طبعت أعمال القدماء.

- إن الإضمار قد يقتضي الاعتماد على عمليتين تحويليتين فقط: الحذف والتعويض، وقد يقتضي الاعتماد على ثلاث عمليات تحويلية: الحذف والتعويض والنقل، وفي هذه الحالة الأخيرة يعتمد الإضمار على إجراء تركيبي يتمثل في تبادل المواقع التركيبية بين الفاعل والمفعول.

3.1: الإضمار عند ميشال زكريا تحويل اسم ظاهر إلى ضمير.

تناول ميشال زكريا[1] موضوع الإضمار في كتابه الألسنية التوليدية التحويلية.وقد انطلق من الأمثلة التالية:

1- ضرب الرجل ابنه
2- علم الرجل أن الولد يكرهه
3- كتب الرجل الرسالة إلى ابنه
4- الكتاب الذي قرأه أحمد مفيد.

يلاحظ ميشال زكريا أن هذه الجمل تحتوي على ضمير اعتاد النحاة على تسميته بالضمير المتصل تمييزا له عن الضمير المنفصل.ويرى أن هذه الجمل محولة من الجمل التالية:

1-أ- ضرب الرجل ابن الرجل
2-أ- علم الرجل أن الولد يكره الرجل
3-أ- كتب الرجل الرسالة إلى ابن الرجل
4-أ- الكتاب الذي قرأ أحمد الكتاب مفيد.

ويرى كذلك أنه تم الحصول على هذه الجمل (1-4) عن طريق إضمار المركب الاسمي الثاني، الذي لا يختلف في الجملة نفسها عن المركب الاسمي الأول.

---

(1) ميشال زكريا 1983: الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية بيروت، ص 124-129.

إن الإضمار عند ميشال زكريا يقوم على أساس تحويل المركب الاسمي الثاني إلى ضمير، ويتم إجراؤه في منظوره على مركبين اسميين غير متميزين، ويقعان في موقعين تركيبيين مختلفين.

ونرى من خلال الأمثلة التي قدمها أن تحويل المركب الاسمي إلى ضمير يتم باتجاه الوراء، بمعنى أن المركب الاسمي الثاني الذي يتبع المركب الاسمي الأول في الترتيب الخطي هو الذي يتم إضماره.

على الرغم من أهمية المحاولة التي قام بها ميشال زكريا، إلا أنها لا تخلو من نقائص منها:أن ميشال زكريا مثلا لا يبين لنا الكيفية التي تتم بها عملية الإضمار، ولا يوضح لنا المراحل التركيبية التي يمر بها، كما اقتصر على الأمثلة التي يحول فيها الاسم الظاهر إلى ضمير متصل فقط دون أن يقدم لنا أمثلة توضيحية يحول فيها الاسم الظاهر إلى ضمير منفصل.

2: أنواع الإضمار

انطلاقا من التعريفات السابقة التي قدمت للإضمار واعتمادا على الأدوات الإجرائية التي يعتمد عليها، نميز بين نوعين من الإضمار: إضمار بسيط وإضمار معقد:

1.2: الإضمار البسيط:

نقصد بالإضمار البسيط الإضمار الذي يقوم على عمليتين تحويليتين فقط:

- حذف الاسم الظاهر.
- تعويض الاسم الظاهر بالضمير، بالإضافة إلى عملية الإلصاق وهذا ما يوضحه المثال التالي:

1- أكلت التفاحة

2- أكلتها

لا يعتمد هذا النوع من الإضمار على النقل، لأنه ليس ثمة ما يقتضيه تركيبيا أو صرفيا، بل يعتمد على أقل عدد من الإجراءات التركيبية من الناحية الاشتقاقية، لذلك فهو

ينسجم مع مبدإ الاقتصاد في تفسير الوقائع الذي أشار إليه أندري مارتيني[1]. وباعتباره يرتكز كذلك على أقل عدد من الإجراءات التركيبية، فإنه يتلاءم مع قيد المجهود الأدنى بمفهومه التوليدي[2]، فالأدنوية (MINIMALISATION) في النحو التوليدي وضعت أساسا لبلوغ الأمثلية، أي اشتقاق أمثل بأقل عدد من الخطوات. والذي يتحكم في بساطة هذا النوع من الإضمار هو الطبيعة المقولية للفاعل، فعندما يكون ضميرا متصلا والمفعول به اسما ظاهرا فإن الإضمار لا يعتمد إلا على الحذف والتعويض فقط ولا يتعداهما إلى النقل نحو:

3- قرأت الجريدة

3.أ- قرأتها

4- فهمت الدرس

4.أ- فهمته

ومن خصائص هذا الإضمار أنه يحافظ على بنية الجملة، إذ يتم تعويض الاسم الظاهر بضمير، وتتم هذه العملية في الموقع التركيبي نفسه ومن ثم فإن الاسم والضمير يتعاقبان على الموقع نفسه، حيث يضمر المفعول به (يحذف)، ويعوض بضمير متصل لكنه يلزم موقعه الأصلي وجوبا، لأن الفاعل من الناحية المقولية لم يأت على شكل اسم ظاهر بخلاف ما يقع مع الإضمار المعقد، الذي يكون فيه الفاعل من الناحية المقولية اسما ظاهراكما سيتضح في الفقرة اللاحقة. ومهما يكن فإن الإضمار البسيط ينبني على عدد قليل

---

(1) A.Martinet, 1976 p 177.

(2) نلاحظ أيضاأن اللسانيات التوليدية خاصة في تطوراتها الأخيرة تنحو نحو منطق الاختزال والاقتصاد في تفسير الظواهر اللغوية بأقل عدد ممكن من القواعد، وهذا ما نلمسه من أعمال تشومسكي 1992 من خلال ما يسميه بالبرنامج الأدنوي (MP)، فهذا البرنامج ينطلق كذلك من مبدأ التفسير عبر الأدنيوي)

(Minimalisation وهو مفهوم يرتبط بالبساطة (Simplicity) والتقليص (Réduction) إذ يقوم على أساس تغطية وتحليل عدد من الوقائع والظواهر بعدد قليل من الافتراضات والمسلمات. وإذا عدنا إلى الإضمار البسيط فإننا نجده يتطلب أقل عدد ممكن من الإجراءات التركيبية حيث يعتمد على قاعدتين تحويليتين، وهو بذلك يتلاءم مع مبدأ البساطة والتقليص والمجهود الأدنى.

من الإجراءات التركيبية ويحافظ على البنية الأصلية، سواء كان الاسم المراد إضماره منصوبا أو مجرورا كما يتضح من الأمثلة الموالية:

5- تعلمت الاحترام منذ صغري

5.أ- تعلمته منذ صغري

6- مررت بصديقي الأستاذ

6.أ- مررت به

2.2: الإضمار المعقد:

يعتبر هذا الإضمار أقل اقتصادا من الإضمار البسيط، فهو مزيج من العمليات التحويلية المتمثلة في الحذف والتعويض والنقل بالإضافة إلى الإلصاق، هذه المراحل تتضح من خلال الأمثلة التالية:

7- تسلم محمد رسالة

7-أ- تسلم محمد ها

7-ب- تسلمها محمد (أث)

ننطلق من البنية الأصلية المتضمنة للأسماء الظاهرة: الفاعل، المفعول به (7)، وهي بنية مرتبة ترتيبا خطيا، وتمثل هذه البنية الرتبة الأصلية في اللغة العربية بينما تمثل (7- أ) مرحلة الإضمار والتعويض، إذ حذف الاسم الظاهر (المفعول به) ثم عوض بضمير مناسب (ها)، إلا أن هذه البنية غير مستعملة في اللغة العربية لأسباب صرفية لأن هذا الضمير (ها) غير قائم بذاته ولا يمكن أن يسطح في موقعه الأصلي، إذ لا بد له من عماد معجمي يلتصق به ليشبع خاصيته الصرفية، مما يضطره إلى الانتقال من أجل الاتصال وجوبا بهذا العماد طبقا للقاعدة النحوية التي تفترض أن يلتصق المفعول به المضمر بالفعل[1]. وقد خلف انتقاله[2] أثرا شاهدا عليه ويعتبر هذا الضمير سابقا له (antécédent). إن هذا الإضمار إذن هو

---

(1) انظر بن يعيش: شرح المفصل ج 3 ص 102.

(2) هذا الأثر يختلف عن (ضم)لأن هذا الأخير خاص بالفاعل بينما الأول خاص بالمفعول.

مزيج من العمليات الإجرائية إذ لا يتم إلا من خلال تضافر مجموعة من الإجراءات التركيبية (الحذف، التعويض، النقل والإلصاق (Cliticization)، إلا أن هذه العملية التحويلية لا تتم بطريقة اعتباطية وإنما تخضع لترتيب منطقي أو سلمية (HIERARCHIE) مضبوطة نصوغها كالتالي:

الحذف> التعويض> النقل> الإلصاق.

إذ يتضح أن هناك ترتيبا منطقيا في هذه المراحل، فعملية التعويض لا تتم إلا بعد إجراء عملية الحذف، والنقل لا يتم إلا بعد عملية التعويض.

وقد يفترض البعض أن إضمار المفعول به في الجملة السابقة: (المثال7) يمكن أن يتم بضمير منفصل، كأن يتم إضماره بالطريقة التالية:

- تسلم محمد إياها

دون اللجوء إلى إجراء النقل والإلصاق، إلا أن هذا الإضمار بهذا الشكل يخرق قاعدة نحوية مفادها أن الضمير المنفصل لا يستعمل في الموقع الذي يمكن أن يشغله الضمير المتصل، وهو ما أشار إليه الأشموني بقوله[1]: "لا يجيء الضمير المنفصل إن تأتى أن يجيء الضمير المتصل"، ولا يمكن أن يتم الإضمار بواسطة الضمير المنفصل في الجملة السابقة، إلا إذا قدم المفعول به على الفعل لأغراض تداولية كالعناية والاهتمام، فالجملة التالية:

- الرسالة تسلم محمد

يمكن إضمارها بضمير منفصل فنقول:

- "إياها تسلم محمد"

وقد أضمر المفعول به بواسطة ضمير منفصل لتعذر الاتصال[2]. ونلاحظ أن الإضمار يكون معقدا أي مزيجا من العمليات التحويلية عندما يكون الفاعل والمفعول به عبارة عن مركبات اسمية محضة، في هذه الحالة يتم تعويض الاسم المفعول به بضمير فينتقل بالضرورة إلى الفعل متخطيا الفاعل كما يتضح من المثال التالي:

---

(1) الأشموني: شرح الألفية ج 1 ص 127،وينظر كذلك بن جني:خصائص ج2 ص 191-192.

(2) انظر بن يعيش: شرح المفصل ج 3ص54.

1- قرأ الرجل رسالة قبل قليل

هذه الجملة تحول بعد إجراء الإضمار إلى الجملة التالية:

8 أ- قرأها الرجل قبل قليل

ولكن لا يجوز أن نقول:

8.ب - *قرأ الرجل ها قبل قليل.

فعندما يكون المفعول به ضميرا، فإنه يلازم الفعل دائما ولا يجوز الفصل بينهما.

بناء على المعطيات السابقة نلاحظ ما يلي:

- إن الإضمار إجراء تركيبي يقوم في أساسه على استبدال اسم بضمير وتتم هذه العملية إما بواسطة ضمائر متصلة أو بواسطة ضمائر منفصلة.
- اشرنا في الفصل الأول إلى أن الضمائر في اللغة العربية متصلة ومنفصلة، إلا أن ما يجب أن ننبه إليه هو إن الإضمار باعتباره إجراءا تحويليا، فإنه يحول الضمائر من إطار الانفصال إلى إطار الاتصال، فإذا كانت الضمائر التالية مثلا: (هم، هن، هما، إلخ)، ضمائر منفصلة فإنها تصبح في سياقات أخرى متصلة بعد إجراء عملية الإضمار التي تعد المسؤولة عن تحويل الضمائر من صنف الانفصال إلى صنف الاتصال كما يتضح من الأمثلة التالية:

غرس البستاني شجرتين ← غرسهما.

شاهدت الرجال ← شاهدتهم.

رأيت الفتيات ← رأيتهن.

وهذا يعني أن الاضمار يعتبر مسؤولا عن توليد الضمائر من جهة ومن ناحية أخرى يعتبر المسؤول عن انقسامها إلى متصلة ومنفصلة.

وإذا كان الإضمار يقوم في أساسه على استبدال اسم بضمير، فإن المسألة الواجب طرحها تتعلق باختيارية العملية أو إجباريتها وهذا ما سنتناوله في الفقرة الموالية:

3.2: إحلال الضمير محل الاسم المكرر (الإضمار الواجب)

بينا أن الإضمار يقوم في أساسه على استبدال اسم ظاهر بضمير، وتمدنا اللغة العربية بمجموعة من المعطيات التي يحل فيها الضمير محل اسم مكرر في الجملة نفسها، أضمر بالطريقة نفسها التي أشرنا إليها في الفقرة السابقة، لنتأمل الجملة التالية:

1- رأيت الرجل وكلمته.

2- الرجل وابنه في البيت.

3- المدير ونائبه وافقا على القرار.

4- قرأت رسالة وطويتها.

5- ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ [1]

6- هذا هو الطالب الذي نجحت أخته في الامتحان.

نلاحظ أن هذه الجمل تتضمن ضميرا متصلا اعتاد النحاة على تسميته بالضمير العائد[2] لكونه يعود على اسم سابق، ويحظى هذا الضمير بقيمة تركيبية، فهو شاهد على أن هذه الجمل محولة من الجمل التالية:

أ.1- رأيت الرجل وكلمت الرجل.

أ.2- الرجل وابن الرجل في البيت.

أ.3- المدير ونائب المدير وافقا على القرار.

أ.4- قرأت الرسالة وطويت الرسالة.

أ.5- وما تسقط من ورقة إلا يعلم الورقة.

أ.6- هذا هو الطالب الذي نجحت أخت الطالب في الامتحان.

---

(1) سورة الأنعام،آية:59.

(2) للمزيد من التفاصيل حول مفهوم الضمير العائد، انظر الصفحة:139 من هذا البحث.

- رأيت الفارس يضرب خصمه.
- الكتاب الذي قرأته مفيد.
- قرأ التلميذ القرآن وفهمه.

وذلك لأن الضمير المتصل أوجز وأشد اختصارا من الضمير المنفصل، إلا أنه قد يتم في بعض السياقات التركيبية بواسطة ضمير منفصل ولاسيما في سياق الحصر، وهذا ما يتضح في قوله تعالى:

﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾[1]

وقوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾[2]

4.2: الإضمار في البنيات ذات المفعولين:

نقصد بالبنيات ذات المفعولين التراكيب التي يتعدى فيها الفعل إلى أكثر من مفعول واحد، وقد بين الدكتور عبد العزيز العماري[3] الكيفية التي يتم فيها الإضمار في هذه البنيات، فلاحظ أنه يمكن إضمار المفعول به الأول فقط، وقد يضمر المفعول به الثاني، كما يمكن أن يضمر المفعول به الأول والثاني في الوقت نفسه.

في هذه الفقرة سنبين علاقة الإضمار في هذه البنيات بالنقل، حيث سيتضح كيف أن إضمار المفعول به الأول أو الثاني لا يحترم أطروحات النظرية التوليدية المتعلقة بالنقل سواء تعلق الأمر بنظرية الربط العاملي أو النقل، كما يتصوره البرنامج الأدنوي، كما سنبين كذلك من خلال الإضمار في هذه البنيات أن بعض الأصول النحوية التي تطرق إليها النحاة قابلة للتطبيق، ومن جهة ثالثة وأخيرة سنوضح كيف ولماذا المفعول به الأول يجب أن يتحكم مكونيا في المفعول الثاني لاسيما عندما يتم إضمارهما. وقبل مناقشة هذه القضايا لا بد وأن نشير إلى الملاحظات التالية:

---

(1) سورة الأنعام آية 59

(2) سورة الإسراء آية 23

(3) أنظر عبد العزيز العماري: النحو العربي قدراته التنظيرية والتطبيقية، ص:258.

- إن الفاعل في اللغة العربية يزحلق إلى يسار المفعول به بناء على ما يسمى في اللسانيات التوليدية بقاعدة زحلقة (extraposition) المركب الاسمي الثقيل (heavy NP chift) كما يوضح ذلك المثال التالي:

- ضرب خالدا هذا الرجل الذي ترى.

إذ نلاحظ أن المفعول به قدم على الفاعل لأن هذا الأخير مركب اسمي ثقيل

- تخضع الضمائر لترتيب منطقي، فيقدم المتكلم ثم يليه المخاطب ثم الغائب، لأن الكلام ينشأ عن المتكلم وينتهي إلى المخاطب ثم إلى الغائب على حد تعبير الخوارزمي[1]. وإذا اجتمع ضميران متصلان فأكثر، واختلفت الرتبة وجب غالبا تقديم الأخص، فيقدم المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب نحو:

- الدرهم أعطيتكه.

ففي هذا المثال قدم (الكاف) و(الياء) على (الهاء)، لأنهما أخص منها لأن الكاف للمخاطب والياء للمتكلم والهاء للغائب، ولا يجوز تقديم الغائب مع الاتصال فلا نقول:

- الدرهم أعطيتهوك[2].

- تخضع الضمائر لما يسمى في النحو الوظيفي بمبدأ التعقيد المقولي[3](categorial complexity) الذي يلعب دورا في ترتيب المكونات داخل جمل اللغات الطبيعية، إذ يرى المتوكل أن "المكون الأقل تعقيدا من الناحية المقولية يتقدم على المكون الأكثر تعقيدا"، فالمركب الاسمي مثلا يتقدم على المركب الحرفي في المثال الموالي:

أ - قابلت هندا في المقهى.

ب - قابلت في المقهى هندا.

---

(1) صدر الأفاضل القاسم بن الحسين، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، ط1، 1990، ج2،ص152.

(2) ابن عقيل بهاء الدين بن عبد الله، شرح ألفية ابن مالك، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، 1964، ج1، ص106.

(3) عن مبدإ التعقيد المقولي ينظر أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية مدخل نظري ص:162 وكذلك الجملة المركبة في اللغة العربية ص:165.

إن تقديم (م س) على (م ح) في الجملة (أ) جعلها أكثر مقبولية من الجملة (ب) التي قدم فيها (م ح) على (م س).

وبما أن الضمير المتصل أقل تعقيدا من الضمير المنفصل، يجب أن يتقدم عليه إذا تواردا في نفس الجملة. وبناءا على المبدأ السابق، تخضع رتبة المكونات للسلمية التالية:

ضمير متصل > ضمير منفصل> مركب اسمي> مركب حرفي.

واعتمادا على ما سبق، نقول مثلا:

- الكتاب أعطيته إياه.

ولكننا لا يمكن أن نقول:

- *الكتاب أعطيت إياه ه.

- تخضع الضمائر لما يسميه الفاسي الفهري[1] بقيد الشخص والذي يصوغه كالتالي:
شخص 1 > شخص 2 > شخص 3.

ومضمون هذا القيد أن ضمير الشخص الأول (ضمير المتكلم) يسبق ضمير الشخص الثاني (ضمير مخاطب) الذي يسبق بدوره ضمير الشخص الثالث (ضمير الغائب) كما يوضحه المثال التالي:

- أعطيتكه

ولا يمكن خرق هذا القيد كما يظهر من لحن:

- * أعطيتهك.

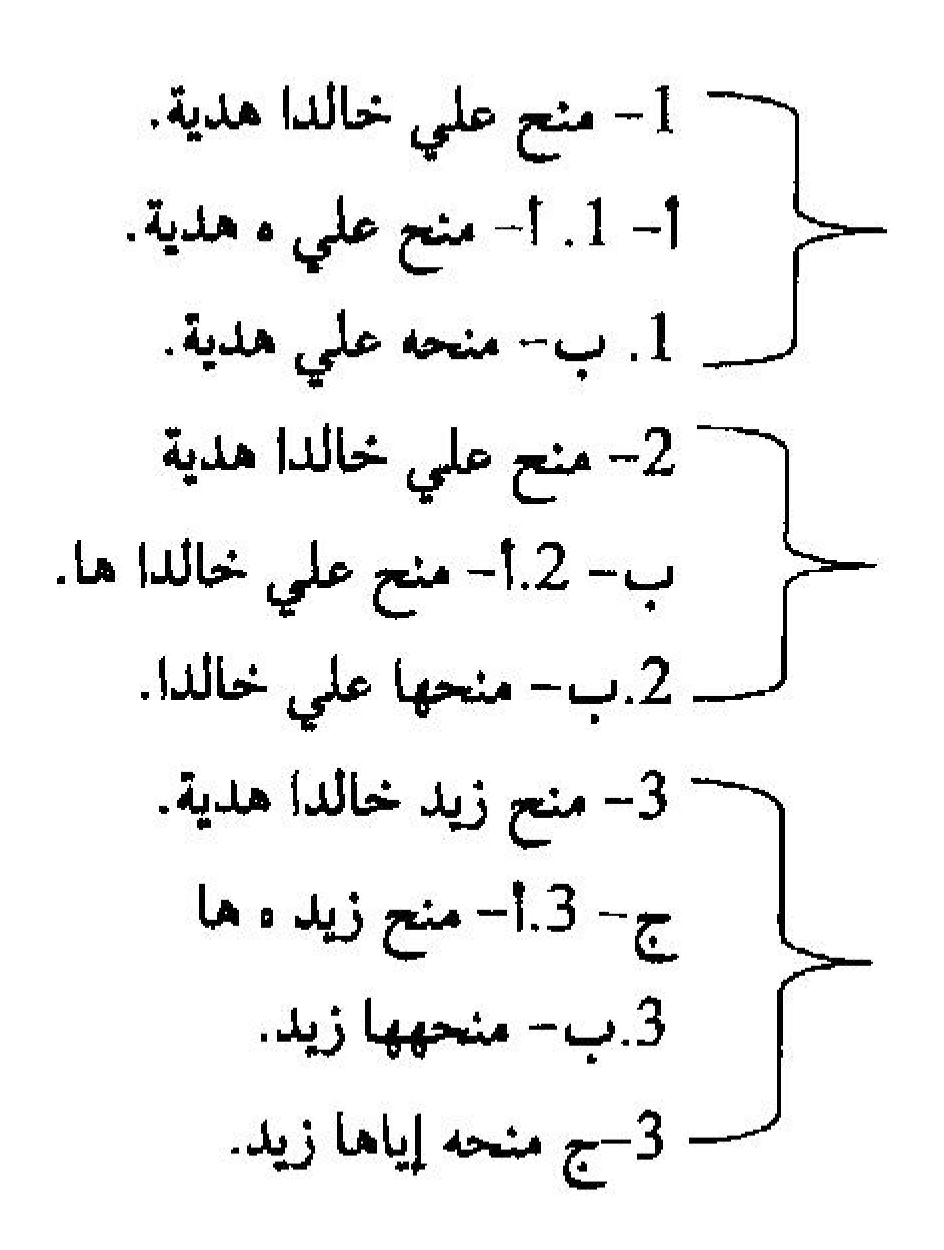
ونشير إلى أن هذا القيد ليس جديدا على النحو العربي، ذلك أننا نجد عند سيبويه ما يسميه بقيد الأقرب حيث يرفض سيبويه نفسه تقديم الأبعد على الأقرب[2]. وتتضح أهمية المبادئ السابقة من خلال الإضمار في البنيات ذات المفعولين، ولنحاول تطبيق هذه القواعد والمبادئ على أمثلة انطلق منها عبد العزيز العماري هي كالتالي[3]:

---

(1) الفاسي الفهري، البناء الموازي، نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، دار توبقال للنشر، 1990، ص103.

(2) سيبويه الكتاب ج2 ص 363 وانظر أيضا ابن يعيش ج 3 ص 105.

(3) انظر: عبد العزيز العماري أطروحته، ص:261.



1- منح علي خالدا هدية.
أ- 1. أ- منح علي ه هدية.
1. ب- منحه علي هدية.
2- منح علي خالدا هدية
ب- 2.أ- منح علي خالدا ها.
2.ب- منحها علي خالدا.
3- منح زيد خالدا هدية.
ج- 3.أ- منح زيد ه ها
3.ب- منحهها زيد.
3-ج منحه إياها زيد.

في المجموعة الأولى (1أ ب)، نلاحظ أن المفعول الأول أضمر: حذف وعوض بضمير متصل أي بتطبيق القاعدة العامة نفسها للإضمار، باعتباره مزيجا من العمليات التركيبية التحويلية، بينما في المجموعة الثانية (2أ ب)، نلاحظ إضمار المفعول الثاني حيث حذف وعوض بضمير متصل ثم نقل إلى ما قبل الفاعل والمفعول، إلا أن ما يثير الانتباه هو أن النقل تم عبر مسافة طويلة متخطيا مركبين اسميين، وهذا يتناقض وأطروحات النظرية التوليدية المتعلقة بالنقل، سواء تعلق الأمر بالنقل في نظرية الربط العاملي أو البرنامج الأدنوي، ذلك أن النقل بمفهومه التوليدي نقل محلي (Local)، حيث يخضع في نظرية الربط العاملي لشرطين أساسيين هما[1]:

- شرط التحتية (subjacency).
- مبدأ المقولات الفارغة (E MPTY category principle).

(1) انظر تشومسكي 1986 ب، ص مابين 12 حتى 24. وللإشارة ففي البرنامج الأدنوي تم تجاوز قيد التحتية واقترح ما يسمى بمبدأ النقل الأقصى او الأدنى (minimalist link condition)

يؤكد شرط التحتية أنه لا يجب على المقولة المنقولة (س أو م س) أن تتخطى عجرتين حاجزيتين أو سلكيتين. أما مبدأ المقولات الفارغة فمفاده أنه لا يمكن للمقولة المنقولة أن تتخطى عجرة حاجزية واحدة.إلا أننا نلاحظ في الأمثلة المتعلقة بالبنيات ذات المفعولين أن المفعول المضمر لكي يلتصق بعماده، فإنه تخطى مركبين اسميين أي حاجزين، ومع ذلك فالجملة مقبولة تركيبيا ودلاليا وهذا يعني أن الإضمار يخرق قواعد النحو التوليدي. ومن بين القضايا التي تثير الانتباه فيما يتعلق بالإضمار في هذه البنيات وكما يتضح من خلال أمثلة المجموعة الثالثة أن إضمار مفعولين دفعة واحدة يقتضي استعمال استراتيجيتين مختلفتين من الضمائر: متصلة ومنفصلة حيث نقول:

- أعطاه إياه زيد.

ولا يمكن إضمارهما بواسطة ضميرين منفصلين في الوقت نفسه فلا يمكن أن نقول:

- أعطى إياه إياها زيد.

كما أن عملية الإضمار في هذه البنيات تخضع لمبدأ التعقيد المقولي، الذي أشرنا إليه في بداية هذه الفقرة، حيث نلاحظ من خلال (3ج) اتباع سلمية مضبوطة يتقدم فيها العنصر الأقل تعقيدا على العنصر الأكثر تعقيدا على نحو ما يلي:

ضمير متصل > ضمير منفصل > م. س

وما يثير الانتباه في هذه البنيات كذلك أن المفعول الأول والثاني في حالة الإظهار يختلفان تركيبيا عن الحالة التي يأتيان فيها مضمرين، ففي الحالة الأولى يخضعان لعملية التقديم والتأخير، حيث يمكن للمفعول الثاني أن يتقدم عن المفعول الأول، وهو إجراء تركيبي مقبول، كما يتضح من الأمثلة التالية:

- منحت زيدا الكتاب
- منحت الكتاب زيدا

لكن في حالة الإضمار نقول:

- منحتكه

ولا يمكن أن نقول:

- * منحتهك.

10- ويبدو أن لحن هذا المثال الأخير راجع إلى كونه يخرق قيد الشخص، حيث يسبق الشخص الثاني الشخص الأول، وهو إجراء تركيبي غير مقبول، وهذا يعني أن المفعول الأول والثاني عندما يضمران، فإن الأمر يقتضي أن يتحكم الأول في الثاني دون العكس.

5.2: إضمار الفاعل وانتقال اللغة العربية من الثقيل إلى الخفيف.

نشير في البداية إلى أننا أجلنا مناقشة إضمار الفاعل بعدما تناولنا إضمار المفعول به، وذلك لكون الإضمار في الأصل خاصا بالمفاعيل. وعموما يمكن إجمال المشاكل والقضايا التي يطرحها إضمار الفاعل فيما يلي:

- هل يخضع الفاعل في حالة إضماره إلى قاعدة الإضمار العامة باعتباره مزيجا من العمليات التحويلية (الحذف، التعويض، النقل...)؟
- لماذا يستتر الفاعل في اللغة العربية ؟
- ما هي الطبيعة المقولية للأثر الذي يخلفه استتار الفاعل؟

قبل الإجابة عن هذه التساؤلات وغيرها، يستحسن أن نشير إلى الكيفية التي حلل بها عبد العزيز العماري[1] إضمار الفاعل، فقد بين أن الفاعل عندما يأتي على شكل اسم ظاهر يضمر كالتالي:

- يحذف الاسم الظاهر
- يعوض بضمير منفصل
- يستتر هذا الضمير وجوبا ويترك علامة أو أثرا قد يكون محققا وقد يكون صفريا (فارغا) وذلك ما توضحه الأمثلة التالية:

1- جاء الرجلان

(1) العماري عبد العزيز، النحو العربي قدراته التنظيرية والتطبيقية، وانظر كذلك كتابه: أدوات الوصف والتفسير اللسانية، سلسلة من النحو إلى اللسانيات، ص93-94.

1أ- جاءهما

1ب- جاءا

تمثل الجملة (1) شكل البنية الأصلية قبل الإضمار، بينما تمثل (1-أ) مرحلة الحذف والتعويض. وتمثل (1-ب) شكل البنية الفرعية النهائية بعد آخر مرحلة من مراحل الإضمار، وهي استتار الضمير المنفصل وجوبا، وقد تركت عملية الاستتار هذه أثرا محققا.

وقد تتم عملية الإضمار دون أن تحقق مرحلة الاستتار أثرا صوتيا وهذا ما يمثله المثال الموالي:

2- جاء الولد.

2-أ- جاء هو.

2ب- جاء.

نلاحظ في هذا المثال (2-ب) أن الفاعل جاء عبارة عن مقولة فارغة،وهو ما يسميه النحو التوليدي عموما و الفاسي الفهري على الخصوص بالفاعل الفارغ (Pro) [1].

أما المثال التالي:

3- جاءت زينب

فيتم الإضمار بنفس الطريقة، مع فارق شكلي بسيط هو أن التاء علامة متخصصة في تحديد الجنس، وبالتالي فإن المثال (3) يضمر كالتالي:

- يحذف الفاعل
- يعوض المحذوف بضمير منفصل مناسب
- يستتر هذا الضمير المنفصل وجوبا ويترك أثرا أو علامة صفرية تدل على أن المحذوف مفرد، أما التاء فتدل على أن المحذوف مؤنث.

ننطلق من هذه النتائج التي توصل إليها الدكتور عبد العزيز العماري، إلا أننا نثير الانتباه إلى قضيتين أساسيتين:

---

(1) انظر اللسانيات واللغة العربية ج2 ص 172.

أ- نلاحظ من خلال الأمثلة التي انطلق منها الدكتور عبد العزيز العماري أن آخر مرحلة يمر بها إضمار الفاعل هي مرحلة الاستتار وهي مرحلة إجبارية، في حين أن النحو العربي يقر بوجود نوعين من الاستتار: استتار جائز وآخر واجب، فكيف يمكن إذن أن نتعامل مع هذا النوع الأخير،الا يمكن اعتباره ضربا من الاستتار الواجب، ومن ثم يمكن الحديث عن نوع واحد من الاستتار في النحو العربي؟

ب- القضية الثانية التي أثارت انتباهنا أننا نلاحظ،انطلاقا من الأمثلة التي تعامل معها عبد العزيز العماري، أننا انتقلنا من الاسم الظاهر إلى الضمير المنفصل، ثم إلى اللاصقة، وهنا يرد سؤال:هل يمكن أن نعتبر اللغة العربية لغة انتقالية، تنتقل من الضمير إلى اللاصقة؟ وهل المعايير التي تتحكم في هذه العملية ذات طبيعة تركيبية أو دلالية أو هي ذات طبيعة صوتية؟ ثم ما هي الطبيعة المقولية لهذه اللاصقة؟

لنحاول إذن مناقشة الإشكال الأول المتعلق بالاستتار.

نتفق مع أطروحات النحو العربي أن الضمير المستتر وجوبا لا يجوز إبرازه فإذا قلنا: افعل، فهذا يعني أن الفعل يتضمن فاعلا مضمرا لا يجوز إظهاره، فلا يمكن أن نقول:

- افعل أنت.

أما ما ورد منه في الاستعمال كما في قوله تعالى:

4- ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾[1]

فإن النحاة[2] يؤولون الضمير (أنت) في هذا المثال توكيدا للضمير المستتر وجوبا وليس فاعلا. إلى حد الآن نتفق مع قواعد النحاة، إلا أننا نختلف معهم في الاستتار الجائز، إذ يمكن أن نعتبره نوعا من الاستتار الواجب فكيف ذلك؟

من الملاحظ أن النحاة حددوا مجموعة من المواضع والمواقع التركيبية التي يستتر فيها الضمير جوازا ومن بينها نجد:

---

(1) سورة البقرة آية 35.

(2) انظر في هذا الشأن: الشرح والتصريح على التوضيح، ج1 ص 97.

- الفعل المسند إلى ضمير الغائب أو الغائبة.
- ما يعمل عمل الفعل كاسم الفاعل وصيغ المبالغة...الخ.

ويمثلون للحالة الأولى بأمثلة من قبيل:

أ- محمد نجح.

بينما يمثلون للحالة الثانية بأمثلة من نوع:

ب- محمد فاهم.

إلا أننا نرى أن أصل المثال الأول (أ)هو:

أ.1- محمد نجح محمد.

ثم أضمر المركب الاسمي الثاني محمد) فتحولت الجملة إلى شكل غير مستعمل هو كالتالي:

أ.2- *محمد نجح هو.

ثم استتر الضمير المنفصل وجوبا وترك علامة صفرية. وينسحب التحليل نفسه على المثال الثاني(ب). وهذا يعني أن ما يسمى بالاستتار الجائز عند النحاة هو استتار واجب.

لنحاول الآن مناقشة الإشكال الثاني الذي أثرناه في بداية هذه الفقرة والمتعلق بانتقال اللغة العربية من الضمير المنفصل إلى اللاصقة عند إضمار الفاعل، ولننطلق من الأمثلة الآتية:

5- وصل الرجال

6- وصل هم

7- وصلوا

تجدر الإشارة إلى أن هذا الأثر كان محط جدال ونقاش حول طبيعته المقولية: أضمير هو أم مجرد علامة تطابق؟ وقد تضاربت آراء النحاة حوله وقدموا افتراضات متضاربة وغير مقنعة، على نحو ما أشرنا إليه في الفصل السابق[1]. وقد سبق أن أشرنا كذلك إلى أن عبد العزيز العماري يعتبره علامة ضميرية ويعني بذلك أن الضمير له أيضا علامته. وهو افتراض

---

[1] انظر الصفحة 31 من الفصل الأول

لا يخلوا من أهمية باعتباره لا يترك ثغرة في النسق، حيث تؤول كل الأشكال علامات ضميرية. أما ما سنقوم به نحن فيما تبقى من هذه الفقرة فبيان العلاقة الموجودة بين هذه الأشكال التي تتصل بالفعل – ما سماها عبد العزيز العماري بالعلامة الضميرية – والضمير المنفصل الذي خضع لعملية الاستتار. كما سنبين لماذا هذا الاستتار في اللغة العربية ولماذا تنتقل اللغة العربية من الضمير المنفصل إلى هذه اللاصقة؟.

بداية نشير إلى أن إضمار الفاعل يبين لنا المعنى الحقيقي للاستتار،حيث يتضح من خلال هذه العملية أن الضمير المستتر أصله ضمير منفصل، وهنا نختلف مع النحاة العرب،الذين صنفوا الضمير المستتر ضمن الضمائر المتصلة[1]، ذلك أن الضمير المستتر أصله مركب اسمي ثم أضمر بواسطة ضمير منفصل، ثم استتر أيضا كما يظهرمن المثال التالي:

8- وصل المدرسان

8.أ- وصل هما

8. ب- وصلا

ففي (8-أ) يتبين وجود ضمير منفصل حل محل الاسم الظاهر (المدرسان) بينما في (8-ب) استتر هذا الضمير وخلف وراءه علامة محققة. وهذا يعني أن عملية الاستتار لا تعني الاستغناء عن الضمير المنفصل بالمرة، وإنما يتم الاحتفاظ بموقعه التركيبي من خلال هذه العلامة الضميرية. وهنا يرد سؤال: لماذا هذه العملية – الاستتار -؟ ولماذا لا تقبل اللغة العربية تراكيب من نوع:

أ- *جاء هو.

ب- *وصلاهما.

ج- *وصلوا هم.

هذه الجمل غير مقبولة في اللغة العربية إلا في حالة تخريج الضمير المنفصل على أساس التوكيد.

---

(1) انظر على سبيل المثال ابن يعيش: شرح المفصل ج 3 ص84.

إن اللغة العربية لغة انتقالية، فهي تنتقل من الاسم الظاهر إلى الضمير المنفصل، ثم من الضمير المنفصل إلى اللاصقة (العلامة الضميرية). لكن ما يجب أن نتنبه إليه هو أن هذا الانتقال ليس اعتباطيا، وإنما هو انتقال يقتضيه منطق اللغة العربية، الذي يقوم على الاختصار واجتناب الثقل، ذلك أن اللغة العربية تنتقل مما هو أثقل إلى ما هو أخف، حيث تنتقل مثلا من الضمير المنفصل إلى الضمير المتصل، لأنه أخف وأشد اختصارا،و يمكن أن نعزز هذا الكلام بنص لابن جني إذ يقول في هذا السياق[1]: "الضمير المتصل وإن كان أضعف من الضمير المنفصل، فإنه أكثر وأيسر في الاستعمال منه. ألا تراك تقول: إذا قدرت على المتصل لم يأت بالمنفصل، فهذا يدلك على أن المتصل أخف عليهم وآثر في أنفسهم".

يفهم من كلام ابن جني أن الضمير المتصل أكثر استعمالا من الضمير المنفصل لأنه أخف منه وأوجز.

وفي اللسانيات الحديثة صيغت مبادئ تؤيد ما أثبته النحاة. ففي النحو التوليدي مثلا هناك ما يسمى بمبدأ اجتناب الضمير[2] Avoid pronoun وما يقصده النحو التوليدي بالضمير المراد اجتنابه هو الضمير المنفصل أساسا. فهذا المبدأ يرصد فيما يرصد الحالات التي لا يستحسن فيها استعمال المنفصل من الضمائر، وإنما تستعمل اللاصقة أو المقولة الفارغة (pro). فالمثال (أ) أكثر مقبولية (acceptabiliy) من المثال (ب):

أ- انتقدت الرجل الذي جاء

؟* ب- انتقدت الرجل الذي جاء هو.

ففي حالة إضمار الفاعل، تنتقل اللغة العربية من الضمير المنفصل إلى الضمير المتصل أو اللاصقة، لكون الضمير المتصل تقليصا (réduction) للضمير المنفصل، لا سيما و أن اللسانيات التوليدية وخاصة في تطوراتها الأخيرة (البرنامج الأدنوي) تنحو ما أمكن نحو الاختصار والتقليص.

---

(1) ابن جني: الخصائص، ج2 ص 192.

(2) انظر على سبيل المثال تشومسكي 1995 ص 87والفاسي الفهري اللسانيات واللغة العربية ص 89.

* تبين علامة الاستفهام أن الجملة (ب) ذات درجة دنيا مقبولية (acceptability).

وإذا عدنا إلى إضمار الفاعل، فإننا ننتقل من الاسم الظاهر إلى الضمير المنفصل، ثم ننتقل إلى ما هو أخف وأشد اختصارا منه وهي اللاصقة (الضمير المتصل).

وفي اللسانيات الوظيفية هناك ما يسمى بمبدإ التعقيد المقولي، الذي يقتضي أن اللغة الطبيعية ترتب مقولاتها حسب درجة تعقيدها المقولي، حيث تقدم العناصر الأقل تعقيدا على العناصر الأقل تعقيدا من الناحية المقولية. وإذا نحن تبنينا هذا المبدأ، فإننا نلاحظ أن اللغة العربية تنتقل من المقولة الأكثر تعقيدا إلى المقولة الأقل تعقيدا، وعليه فإن إضمار الفاعل يمر عبر المراحل التالية:

م س ← ضمير منفصل ← ضمير متصل (علامة ضميرية) علامة صفرية Pro، حيث ننتقل من الاسم الظاهر (م.س) إلى الضمير المنفصل ثم منه إلى الضمير المتصل، وقد ننتقل من (م.س) إلى ضمير منفصل ومن الضمير المنفصل إلى مقولة فارغة نحو: جاء المدرس ← جاء. وهذا يعني أن إضمار الفاعل يخضع لسلمية مضبوطة.

مما تقدم نخلص إلى أن الضمائر المتصلة مولدة من الضمائر المنفصلة و يترتب على ذلك أن الأصل في اللغة العربية هو الضمير المنفصل لا سيما من الناحية الاشتقاقية، أما من الناحية الاستعمالية والتداولية، فإن الضمائر المتصلة أكثر استعمالا من الضمائر المنفصلة.

من خلال المعطيات السابقة المتعلقة بإضمار الفاعل يتضح ما يلي:

إن اللغة العربية لغة انتقالية، فهي تنتقل مما هو أثقل إلى ما هو أخف.

إن الضمائر المتصلة مولدة عن الضمائر المنفصلة، ذلك أن الطبقة الأولى ما هي إلا أجزاء صغرى من الضمائر المنفصلة في أغلبها. فعلى سبيل المثال،نلاحظ أن الضمير المتصل (تاء) الفاعل في قولنا: (خرجت) جزء من الضمير المتصل (أنت).

إن استتار الفاعل يخضع لمنطق اللغة الذي ينبني على الخفة، ذلك أن الضمير المستتر إنما يستتر لكونه يعوض بشكل أخف وأشد اختصارا منه.

6.2: صور أخرى لإضمار الفاعل:

سنخصص هذه الفقرة لإضمار الفاعل المقدم على فعله[1] وسنبين كيف أن الضمير الذي يحل محل الاسم عندما يضمر يمكن الاستغناء عنه لوجود علامة ضميرية من خلالها يمكن استرجاع هوية الضمير المحذوف، كما سنبين لماذا تختلف اللغة العربية عن اللغة الإنجليزية، التي لا يمكن الاستغناء فيها عن الضمير؟ وبعبارة أخرى سنبين لماذا تفتقر اللغة الإنجليزية لما يسمى بإسقاط الفاعل[2]؟

الأصل في الفاعل في اللغة العربية أن يأتي بعد الفعل، وهو افتراض دافع عنه البصريون، إلا أنه يمكن أن يتقدم على فعله وهذا ما تبناه الكوفيون الذين يقدمون الفاعل للعناية والاهتمام. لننطلق من الأمثلة التالية:

1- وصل زيد

1.أ- زيد وصل

2- وصل الزيدان

2.أ- الزيدان وصلا

3- وصل الزيدون

3.أ- الزيدون وصلوا

نلاحظ أن (3.2.1) أصول ل: (1-أ، 2-أ، 3-أ) وقد حصلنا على هذه الفروع بواسطة نقل الفاعل في كل أصل إلى ما قبل الفعل. ونلاحظ أيضا أن الفاعل عندما نقل إلى ما قبل الفعل خلف أثرا شاهدا على وجوده في الموقع الأصلي. وهذا الأثر قد يكون صفريا (فارغا) كما في (1-أ)، وقد يكون محققا (2-أ 3-أ) كما نلاحظ أن الفاعل عندما يقدم على فعله يحتفظ بوضعيته الإعرابية الأصلية.

---

(1) يسلم الكوفيون كما هو معلوم بإمكان تقديم الفاعل على فعله، فيكون الاسم المتصدر في التركيب التالي: الأطفال قاموا فاعلا لا مبتدأ وقد تبنى هذا الافتراض الدكتور الفاسي الفهري ودافع عنه بعدما بين خصائص كل من الفاعل المقدم والمبتدأ. انظر كتابه ISSUES 1992 P 18 à 30

(2) حول إسقاط الفاعل انظر الفاسي الفهري،البناء الموازي ص:102

وقد بينا في الفقرة السابقة أن هـذا الأثـر الـذي يخلفـه الفاعـل عنـدما يقـدم، يعتـبره الفاسي الفهري أثرا ضميريا[1]، بينما يعتبره عبد العزيز العمـاري علامـة ضـميرية[2]. وهـذا الأثر ذو طابع صوتي بحيث يتطلب تمديد مقطع قصير: وصل ← وصلا.

إن هذا الأثر يحظى بقيمة تركيبية ودلالية،ولا سيما عنـدما يـضمر الفاعـل ويعـوض بضمير مناسب، فهو بوصفه علامة ضميرية يمكننا من حذف الضمير الذي يحـل محـل الاسـم الظاهر. لنتأمل الأمثلة التالية:

4- الرجال وصلوا

4.أ- هم وصلوا

4.ب- Ø وصلوا.

نلاحظ في البداية من خلال هذه الأمثلة أن إضمار الفاعل المقدم على فعله لا يطـرح أي مشكل تركيبي حيث يحذف ويعوض بضمير مناسب، إلا أن ما يـثير الانتبـاه هـو أن هـذا الضمير يمكن حذفه، والذي مكننا مـن ذلـك هـو الأثـر أو العلامـة الـضميرية، الـتي خلفهـا إضمار الفاعل عندما قدم على فعلـه، فهـذا الأثـر بمثابـة شـاهد مـن خلالـه نـسترجع هويـة العنصر المحذوف. لنتأمل هذه الأمثلة:

5- مروان نجح

5-أ هو نجح

5. ب- نجح

6- مريم نجحت

6-أ هي نجحت

6. ب - نجحت

نلاحظ أن الاسم الظاهر (الفاعل المقدم) أضمر بواسطة ضمير منفـصل، إلا أن هـذا الضمير نفسه حـذف (اسـتتر) لوجـود مؤشـر (INDEX) أو علامـة في الفعـل مـن خلالهـا

(1) انظر الفاسي الفهري، اللسانيات و اللغة العربية، ج1،ص: 74 و 123

(2) العماري عبد العزيز، النحو العربي قدراته التنظيرية والتطبيقية ص:261.

نسترجع هوية الضمير المحذوف. ويبدو أن هذه الظاهرة ترتبط بطبيعة التطابق في اللغة العربية، لأنه ذو طابع مورفلوجي محقق. إنه تطابق غني إذا تبنينا مفهوم الفاسي الفهري[1]، ذلك أن سمات (العدد، الجنس، النوع) قوية (strong) وتكون غالبا ملتصقة بالفعل، وهي الخاصية المورفلوجية التي تمكننا من حذف الضمير الذي يحل محل الاسم الظاهر.

إن هذه الميزة تظهر في اللغة العربية وتغيب في اللغة الإنجليزية، حيث لا يمكن حذف الضمير الفاعل كما توضحه الأمثلة التالية:

1- He travelled
1-a). Travelled *

2- she travelled
2-a). travelled*

3- they traveled →
3-a). travelled*

يتبين من خلال هذه الأمثلة استحالة حذف الضمير الفاعل في اللغة الإنجليزية، لأن الفعل يخلو تماما من علامة التطابق، التي بواسطتها نسترجع هوية الضمير في حالة ما إذا حذف، ذلك أن اللغة الإنجليزية لا تميز بين المذكر والمؤنث وبين المفرد والجمع، حيث يبقى الفعل محافظا على صورة واحدة، فإذا حذفنا الضمير في هذه اللغة، فإننا لا نعرف هوية الفاعل أهو للمذكر أم للمؤنث، للمفرد أم للجمع. بخلاف ما يقع في اللغة العربية التي يتغير فيها الفعل مع تغير الجنس والعدد.

والذي يؤكد لنا أن التطابق هو المسؤول عن حذف الضمير الذي يحل محل الاسم الظاهر، في اللغة العربية، هو أن هذه الخاصية تتعذر أو تنعدم فيما يعرف بالجملة الاسمية في اللغة العربية، كما تبينه الأمثلة التالية:

7- خالد في البيت

7.أ- هو في البيت

---

(1) انظر الفاسي الفهري 1992 ص 40 - 45

7. *ب- Ø في البيت

إذ لا يمكن أن نحذف الضمير في الجملة الاسمية، لعدم وجود ما يدل عليه في حالة ما إذا حذف.

ولا يقتصر الأمر على الضمير الغائب (هو) وإنما تعم هذه الظاهرة باقي الضمائر وهذا ما تبينه الأمثلة الموالية:

8- نحن مسؤولون.

8. *أ-Ø مسؤولون.

9- أنت مغربي.

*9.أ- Ø مغربي.

وإذا كانت اللغة الإنجليزية، كما بينا، لا تميز بين المفرد والجمع، وبين المذكر والمؤنث، حيث يبقى الفعل على حالة واحدة، فهذه الظاهرة نفسها نجدها في الجملة الاسمية نقول مثلا:

أنا
أنت ← مغربي
هو

حيث لا تميز الجملة الاسمية بين شخص المتكلم والمخاطب والغائب وهذا ما يجعل حذف الضمير إجراء غير مقبول. بخلاف ما يقع في الجملة الفعلية إذ لا يمكن أن نقول:

أنا
أنت ← جاء
هو

إن الفعل لا يقبل أكثر من ضمير واحد لكونه يتغير مع كل ضمير. وهذا يعني أن الفعل يتأثر بطبيعة الضمير، إن لم نقل إن الفعل يحمل السمات نفسها التي يحملها الضمير مما يجعل حذف الضمير إجراء ممكنا لوجود ما يدل عليه.

3: الفاعل في البناء للمجهول مضمر وليس محذوفا

يقصد بالبناء للمجهول، في الأدبيات النحوية، كل جملة حذف منها الفاعل لغرض من الأغراض، وأقيم غيره مقامه مع تغيير شكل الفعل المبني للمجهول. وهناك من أطلق على هذه الظاهرة: بناء ما لم يسم فاعله، ومنهم ابن يعيش[1]. والآليات التي يقوم عليها هذا البناء كما وردت في كتب النحاة هي كالتالي:

- تغيير صيغة الفعل من: فَعَل إلى فُعِل.
- حذف الفاعل من الجملة.
- إقامة المفعول أو غيره مقام الفاعل.

وهذا يعني أن البناء للمجهول يعتمد إجراءات ذات طبيعة صرفية وتركيبية تتمثل في تغيير الصيغة، وتبادل المواقع حيث يحل المفعول أو غيره محل الفاعل، كما يتضح من المثال الموالي:

أ- كتب الولد الدرس

ب- كُتب الدرس

تم الانتقال من (أ) إلى (ب) عن طريق تغيير صيغة الفعل ثم حذف الفاعل وحل محله المفعول به.

إن الآليات الصرفية والتركيبية التي يعتمد عليها البناء لغير الفاعل، تتفاعل وتتكامل فيما بينها. إلا أن التكامل بين هذه الآليات إجباري. ذلك أن حذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه لا يمكن أن يحدث بدون أن يجري تغيير إجباري على صيغة الفعل، لأن التغيير الصرفي لا يكفي لتفسير أية ظاهرة، بل لا بد من مراعاة التغييرات التركيبية والدلالية التي تطرأ على البنية، حيث إننا ننتقل من (أ) إلى (ب) في المثال الآتي:

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ج7،ص69.

أ- كتب خالد الدرس.

ب- كُتب الدرس.

إلا أننا لا يمكن أن ننتقل من (ب) إلى (ج) مثلا كما يظهر من لحن البنية التالية:

ج- * كَتب الدرسُ.

إن لحن (ج) ناتج عن عدم إنهاء تطبيق جميع أطراف المعادلة الصرفية، أي عدم تغيير الصيغة من (فَعلَ) إلى (فُعِل).

ولهذا التغيير الصرفي سبب تركيبي. فقد لاحظ محمد الحناش أن نَقل الصيغة من (فَعل) إلى (فُعل) إجباري يفسره رياضيا غياب الفاعل عن البنية[1].

يتضح من كلام محمد الحناش أن الضمة في صيغة (فُعِل) تعتبر أثرا (trace) للفاعل المحذوف، وهذا يعني أن الضمة في صيغة البناء للفاعل ليست حركة بسيطة وخالية من الدلالة، وإنما هي نتيجة عملية تضمير (Pronominalisation)، يختزل فيها الفاعل الحقيقي:الدلالي إلى حركة يكون حضورها إجباريا عند تطبيق هذا البناء[2].

لا يخلو هذا الافتراض الذي تبناه محمد الحناش من قيمة علمية، ويبدو أن هناك ما يؤيد كون الفاعل لا يحذف، وإنما يختزل في الضمة[3]. ذلك أن الفاعل يمتنع إبرازه في البنية مع حضور ما ينوب عنه، أي حركة الضمة الواقعة في فاء الكلمة.فهناك توزيع تكاملي (COMPLEMENTARY DISTRIBUTION) بين الفاعل والضمة. وبعبارة أخرى، لا يمكن أن نقول:

- * كُتب الولد الدرسَ.

(1) محمد الحناش: البناء المقلوب في اللغة العربية، مجلة دراسات أدبية ولسانية عدد 2و3، 1986 ص56.

(2) نفسه، ص57.

(3) يمكن تعميم مفهوم الاختزال على ظاهرة المطاوعة في اللغة العربية كما يظهر من المثال الموالي:

أ-فتح الولد الباب.

ب- انفتح الباب.

حيث اختزل الفاعل في الهمزة والنون. مما يعطي لهذه الحروف بعدا ضميريا.

ففي هذا التركيب يتوارد الفاعل والضمة، التي تعتبر في هذا البناء حركة ليست بسيطة، مما نتج عنه بنية لاحنة. ولحن هذه البنية راجع بالأساس إلى توارد فاعل وما ينوب عنه، الذي هو الضمة.

إذا صح هذا التحليل، فإن صيغة الفعل المبني للمجهول تكون صيغة مركبة، يتداخل فيها الحدث وصاحب الحدث، أي: الفاعل. وينتج عن هذا أن الفاعل لم يحذف، وإنما أضمر واختزل إلى ضمة.

إن ما سيترتب عن هذا التحليل، هو أنه سيضيف ضميرا جديدا إلى ضمائر اللغة العربية، وبمعنى آخر ستصبح الضمة ضميرا. وهو افتراض يحتاج إلى دراسة معمقة للبرهنة على القيمة التضميرية للضمة.

4: إضمار فاعل المصدر ومفعوله

في البداية سنتناول الخصائص التركيبية للمصدر، لأن من شأنها أن تساعدنا على تحليل إضمار فاعله ومفعوله.

صنف النحو العربي القديم الكلمة إلى اسم، وفعل وحرف. والمصدر[1] كمقولة نحوية ظل يطرح العديد من المشاكل بسبب تموقعه بين الاسمية والفعلية. فهو يمتلك خصائص الأفعال وخصائص الأسماء. وما يتميز به المصدر عن الفعل هو ظهور خاصية الحدث دون خاصية الزمن، في مقابل الفعل الذي يتميز بحضور سمتي الزمن والحدث. ويمكن وضع الإمكانات التالية من حيث ورود الحدث أو عدم وروده على الشكل التالي:

2) مقولات تتميز بحضور الزمن فقط مثل الظروف نحو: الليل اليوم...الخ.

3) مقولات تتميز بحضور الحدث فقط، وهو ما تمثله المصادر نحو: الضرب، الخروج... الخ.

---

(1) يشمل مفهوم المصدر في اللغة العربية عدة أنواع: منها الميمي، والصناعي، والصريح، والمؤول... الخ. وللاختصار فقط، سنترك هذه الأنواع لنقتصر على المصدر الصريح.

4) مقولات تتميز بغياب الحدث والزمن، وهو ما تمثله أسماء الذوات نحو: رجل، فرس...الخ.
5) مقولات تتميز بحضور الحدث والزمن وهو ما تمثله أسماء الأفعال.

نلاحظ إذن أن ما يتميز به المصدر هو حضور خاصية الحدث، وغياب هذه السمة يعطي للمقولة وضعا اسميا محضا كما في (3). كما أن حضور الزمن إلى جانب الحدث، يعطي للمقولة وضعا آخر، فتتحول من المصدرية إلى الفعلية كما في (4)، وهذا ما يجعل المصدر ملتبسا، لأنه يملك خصائص اسمية كما يملك خصائص فعلية.

إن المصدر شأنه شأن الفعل ينتقي الموضوعات نفسها التي ينتقيها الفعل. كما أن المصدر يعمل دون أن يعتمد على كلام قبله كما هو الشأن بالنسبة للفعل العادي. أضف إلى ذلك أن أنه يسند إعراب النصب إلى مفعوله، كما هو الشأن بالنسبة للفعل. وكما يمتلك المصدر هذه الخصائص الفعلية، فإنه يملك خصائص اسمية أخرى، حيث يرد المصدر في المواقع التركيبية نفسها التي يرد فيها الاسم العادي، فيكون فاعلا أو مفعولا كما توضحه الأمثلة التالية:

1- يقلقني ضرب زيد خالدا
2- أراد زيد قتل عمر.

في المثال الأول، يعتبر المصدر فاعلا. بينما في المثال الثاني مفعولا به. ويأخذ المصدر في هذه المواقع التركيبية إعرابا كما هو الشأن بالنسبة للأسماء المتمكنة.

هذه إذن بعض الخصائص التركيبية للمصدر، غير أنه إذا كان ينتقي موضوعات: فاعل، مفعول به كما هو الشأن بالنسبة إلى الفعل العادي، فهل هذا يعني أنهما يخضعان للإجراءات التركيبية نفسها؟

سنحاول إذن أن نبين ما إذا كان إضمار فاعل المصدر ومفعوله يوازي إضمار فاعل الفعل العادي ومفعوله أم أن هناك اختلافا بينهما.

نشير في البداية إلى أن فاعل المصدر قد يأتي اسما ظاهرا، كما قد يأتي عبارة عن ضمير متصل وهذا ما تبينه الأمثلة التالية:

3- يقلقني ضرب زيد خالدا

4- يقلقني ضربي زيدا

من خلال (3) و(4) نلاحظ أن المصدر جاء مضافا إلى فاعله. ونشير إلى أن إضمار فاعله لا يطرح أي إشكال تركيبي: فعندما يأتي هذا الفاعل اسما ظاهرا، فإنه يضمر بواسطة ضمير متصل. ومن ثم فإن الجملة رقم (3) تحول بعد إضمار فاعل المصدر إلى (3-أ):

3.أ- يقلقني ضربه خالدا

إلا أننا نلاحظ أن إضمار فاعل المصدر يوازي إضمار المفعول به للفعل العادي، حيث أضمر بالطريقة نفسها التي كان يضمر بها المفعول به.

بيد أن إضمار فاعل المصدر لم يعتمد على مرحلة الاستتار، بخلاف ما يقع مع فاعل الفعل العادي. ويبدو أن سبب غياب هذه المرحلة هو أن المصدر جاء مضافا إلى فاعله، وهذه الإضافة تقتضي أن يكون الفاعل المضمر متصلا وليس منفصلا. فليس هناك إذن مجال للاستتار. وهذا يشمل كل الحالات التي يأتي فيها اسما ظاهرا. ولا يمكن لفاعل المصدر أن يضمر بواسطة ضمير منفصل كما يتبين من لحن الجملة التالية:

5- *عجبت من ضرب هو عمرا.

إن الإضمار في هذه الجملة يخرق قاعدة نحوية أشرنا إليها سابقا، مفادها أن الضمير المنفصل لا يستعمل في السياق الذي يستعمل فيه الضمير المتصل.هذا باختصار عن إضمار فاعل المصدر، فماذا إذن عن إضمار مفعوله؟

1.4: إضمار مفعول المصدر.

إذا كان فاعل المصدر لا يمكن إضماره إلا بواسطة ضمير متصل، فإن مفعوله لا يمكن إضماره بواسطة ضمير متصل كما يتضح من لحن الجملة (6أ):

6- عجبت من ضرب زيد عمرا

*6-أ- عجبت من ضربه زيد.

إن كل ما يسوغه المصدر في هذا الصدد، هو تضمير مفعوله بواسطة ضمير قوي يظهر في موقعه الأصلي، وهذا الضمير يكون خاصا بالضمائر المنصوبة، ومن ثم فإن الجملة (6) تحول بعد إضمار مفعول المصدر بواسطة ضمير منفصل إلى الجملة التالية:

6-ب- عجبت من ضرب زيد إياه.

وإذا أردنا تضمير الفاعل والمفعول في الوقت نفسه نقول:

6-ج- عجبت من ضربه إياه.

غير أن السؤال الذي يفرض نفسه بإلحاح، هو لماذا لا يمكن تضمير مفعول المصدر بواسطة ضمير متصل بخلاف ما يقع مع مفعول الفعل العادي حيث نقول مثلا:

ضرب زيد عمرا ← ضربه زيد.

أما بالنسبة إلى المصدر فنقول:

7- ضرب زيد عمرا

ولكن لا يمكن أن نقول:

*7.أ- ضَرْبُهُ زيد.

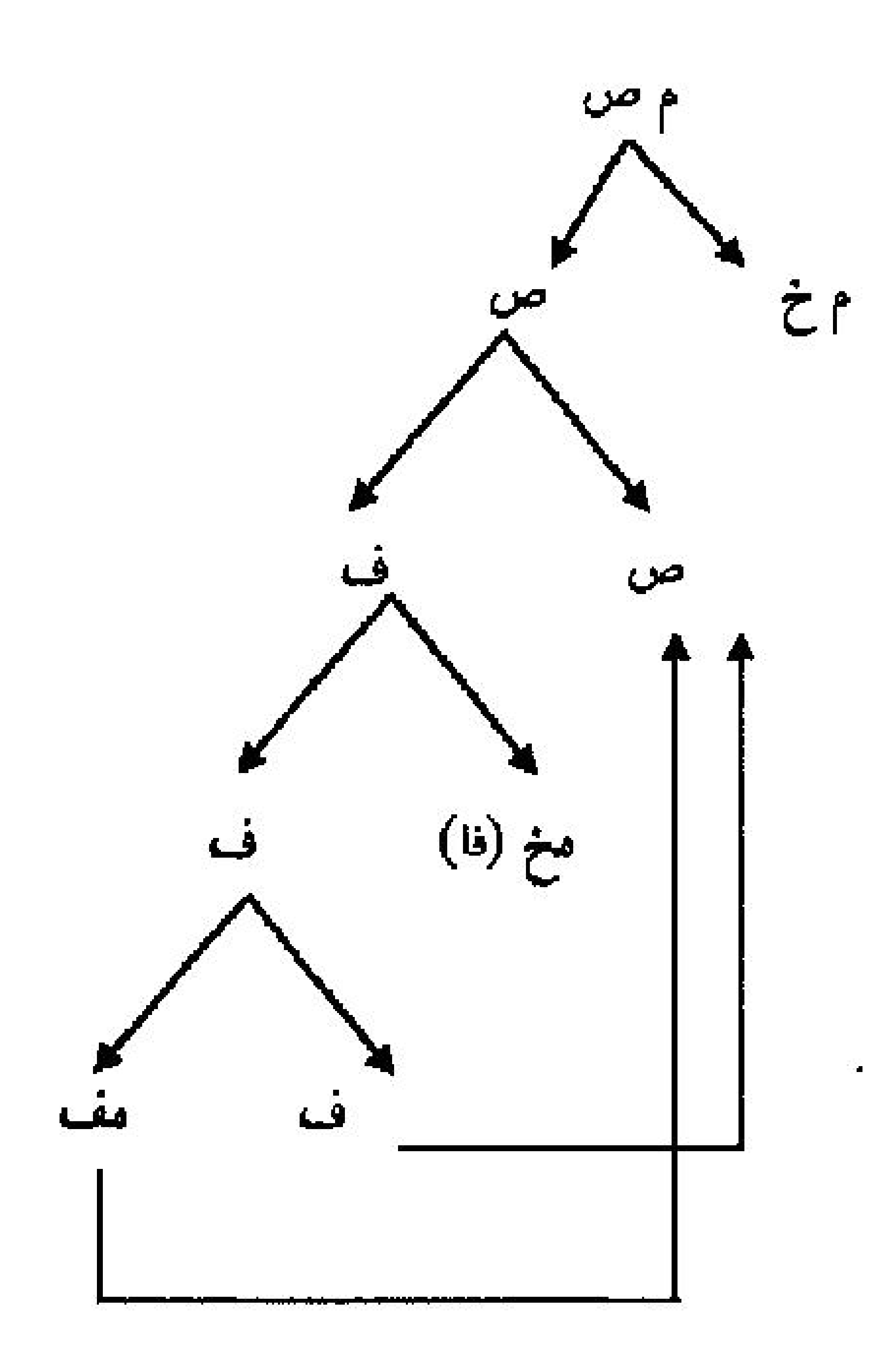
كيف يمكن إذن تعليل جواز إضمار مفعول الفعل العادي بضمير متصل واستحالة ذلك مع المصدر؟

إذا تبنينا نظرية الحواجز التوليدية[1] يمكن أن نجد مبررا نعلل بواسطته تضمير مفعول الفعل بواسطة ضمير متصل واستحالة ذلك بالنسبة إلى المصدر.

إن الاختلاف بين المصدر والفعل، ولا سيما من حيث إمكان تضمير مفعول الفعل بواسطة ضمير متصل واستحالة ذلك مع المصدر، يرجع للاختلاف الموجود بينهما. فقد بينا سابقا أن الفعل يتضمن الزمن والحدث معا، بينما المصدر لا يتضمن إلا سمة الحدث. فالفعل يتوفر على صرفية زمنية تضطره إلى الانتقال من موقعه الأصلي إلى الصرفة المتضمنة

(1) للتفاصيل حول هذه النظرية انظر: تشومسكي 1986ب، ص: 12-13.

للزمن، وفي هذه الحالة فإن الـصرفة تعمـل في موقـع الفاعـل، فيكـون موسـوما معجميـا ولا يشتغل كحاجز يمنع نقل المفعول عند التصاقه بالفعل، لننظر إلى المشجر التالي:



إن الفعل ينتقل من موقعـه الأصـلي قـصد الالتـصاق بالـصرفة (inflexion) الـتي تتـضمن الـزمن (T) والتطـابق (AGR)، وفي هـذه الحالـة تكـون مؤهلـة للعمـل في موقـع الفاعل، لأنها تتحكم فيه تحكما مكونيا ولا يشتغل الفاعل في هذه الحالـة كحـاجز، ومـن ثـم يمنع نقل المفعـول بـه، الـذي سـينتقل أيـضا إلى الـصرفة للالتـصاق بالفعـل باعتبـاره عمـادا معجميا: كما يتضح في المثال الموالي:

8- ضربه زيد (ث) حيث (ث) أثر.

إن المفعول به انتقل من موقعه الأصلي قصد الالتصاق بالفعل لأسباب مورفلوجيـة، ولم يمنع الفاعل نقل المفعول لعدم وجود أي مانع تركيبي يمنع ذلك.

في مقابل هذا، لا يحتوي المصدر على صرفة زمنية[1]، لأنه لا يتضمن إلا الحدث، فلا ينتقل، وفي هذه الحالة يبقى الفاعل غير موسوم معجميا، مما يجعله يشتغل كحاجز يمنع المفعول من الانتقال قصد الالتصاق بعماده المعجمي (المصدر)، وهذا ما ينتج عنه لحن الجملة الموالية: * ضَرْبُهُ زيدٍ ث

نلاحظ أن المفعول المضمر انتقل من موقعه العميق: بعد الفاعل إلى موقع سطحي متخطيا حاجزية الفاعل، مما نتج عنه لحن الجملة.

إن استحالة إضمار مفعول المصدر بواسطة ضمير متصل راجع إلى وجود الفاعل الذي يشتغل كحاجز أو مقولة سد(bloking category)[2] لكونه غير موسوم معجميا بواسطة الزمن. وما يسوغه المصدر فقط هو أن يضمر مفعوله بواسطة ضمير منفصل خاص بالنصب ولهذا نقول:

9- ضرب زيد إياه.

وهكذا يتبين مما تقدم أنه إذا كان مفعول الفعل العادي يضمر بواسطة ضمير متصل فإن مفعول المصدر لا يمكن تضميره الا بواسطة ضمير منفصل.

2.4: إضمار فاعل الصفة المشبهة.

نشير في البداية إلى أن الصفة المشبهة أيضا هي الأخرى تنتقي موضوعات شأنها شأن المصدر، لنتأمل المثال التالي:

10- زيد حسن وجهه.

نلاحظ أن "وجهه" يعتبر فاعلا تركيبيا للصفة المشبهة (حسن)، أو قائما مقام الفاعل، ويأخذ بالتالي إعراب الرفع كما هو الأمر بالنسبة إلى الفاعل العادي. ويتضمن فاعل الصفة

---

(1) انظر الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص 179 وانظر كذلك: مصطفى حسون: المصدر اسم ام فعل؟ مقال ضمن كتاب: الكليات والوسائط، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، ص155.

(2) المقولة السد في الأدبيات التوليدية هي كل مركب اسمي يوجد في سياق غير موسوم معجميا.

ضميرا متصلا يعود على الموصوف (زيد)، ومن خلال هذا الضمير يتضح أن أصل (1) هو (1-أ):

1 أ- زيد حسن وجه زيد

ثم أضمر الاسم الظاهر المكرر بالطريقة العادية التي تعتمد على الحذف والتعويض، وقد تم إضماره بواسطة ضمير متصل، وهذا ما يسميه النحاة باتصال معمول الصفة بضمير الموصوف[1]، ويقصدون بالموصوف المبتدأ أي (زيد) في الجملة عندنا، بينما يقصدون بالمعمول فاعل الصفة المشبهة أي:وجه.

لم يعتمد إضمار فاعل الصفة المشبهة على مرحلة الاستتار، ذلك أن هذا الفاعل أضمر مباشرة بواسطة ضمير متصل، بخلاف ما يقع مع فاعل الفعل العادي، حيث يضمر في البداية بواسطة ضمير منفصل ثم يخضع هذا الضمير لعملية الاستتار الإجباري. و بعد عملية إضمار فاعل الصفة حصلنا على الجملة الفرعية التالية:

11- زيد حسن وجهه.

وقد يعوض الضمير المضاف إليه الفاعل بواسطة أداة تعريف كما يتبين من الجملة الموالية:

12- زيد حسن الوجه.

وفي هذه الحالة فإن أداة تعريف (ال) تعادل الضمير،إلا أن هذا الإجراء لا يمكن أن يتحقق إلا إذا استغني عن التنوين، وهذا يعني أن هناك توزيعا تكامليا بين التنوين والتعريف.

بناء على المعطيات السابقة نستنتج ما يلي:

- إن الإضمار لا يقتصر على فاعل ومفعول الأفعال العادية، وإنما يشمل مقولات تركيبية أخرى كالمصدر، الصفة...الخ.
- إن إضمار فاعل ومفعول المصدر، لا يخرج عن القاعدة العامة للإضمار إذا استثنينا بعض التعديلات البسيطة.

---

(1) انظر الأشموني ج3 ص2، وانظر كذلك ابن يعيش: شرح المفصل، ج6 ص 86.

5: القيود الضابطة لتحويل الإضمار

نشير في البداية إلى أن النحاة حاولوا وضع بعض القيود الضابطة لتحويل الإضمار، إلا أن ما يثير الانتباه من خلال تتبعنا لمعظم كتبهم،أن هذه القيود تقتصر على الضمير في علاقته بمفسره. من ذلك قول الزجاجي مثلا[1]: "ولا يكون الإضمار إلا بعد تقدم الذكر والمعرفة بمن يعود عليه ولا يلزم من هذا أن يكون الذي يعود عليه مبتدأ"

سنرجئ الحديث عن مناقشة القيود التي أشار إليها النحاة إلى الباب الثاني، الذي خصصناه للعائدية الضميرية، ذلك أن هذه القيود في معظمها ترتبط بالضمير العائد، أما في هذه الفقرة، فإننا سنتناول قيودا من نوع آخر تتعلق بالإضمار باعتباره عملية تحويلية تقوم في أساسها على استبدال اسم بضمير ومن هذه القيود، قيد التعدية.

1.5: الإضمار وقيد التعدية.

مر بنا سابقا أن الإضمار يقوم في أساسه على تحويل الاسم الظاهر إلى ضمير، إلا أن هذا لا يعني أن كل اسم يمكن تحويله إلى ضمير، لنتأمل الأمثلة الموالية:

1- طاب الرجل نفسا.

2- خرج الرجل مسرورا.

3- امتلأ زيد ماء.

4- تفقأ زيد شحما.

في هذه الجمل لا يمكن أن نضمر المركب الاسمي الذي يلي الفاعل، فلا يمكن أن نقول:

1. أ- طابه الرجل.
2. أ- خرجه الرجل.
3. *أ-امتلأه زيد.

---

[1] الجمل في النحو ص117.

4. *أ- تفقأه زيد.

حيث يستحيل إضمار المركب الاسمي في هذه الأمثلة لأنه لا يشتغل كمفعول به[1] لهذه الأفعال التي تعتبر أفعالا لازمة، واعتمادا على المعطيات السابقة يمكن أن نلاحظ ما يلي:

- إن الإضمار إجراء تركيبي باستطاعته أن يميز بين جملتين متشابهتين شكلا ومختلفتين تركيبيا كما يتضح من خلال المثال الموالي:

أ- اشترى الرجل منزلا

ب- جاء الرجل ليلا

- نلاحظ أن (أ) و (ب) لهما الإطار التركيبي نفسه[2] (ف س$_1$ س$_2$) إلا أن هذا لا يعني أنهما يخضعان لنفس الإجراءات التركيبية، ذلك أن المركب الاسمي الثاني في (أ) يمكن إضماره بخلاف المركب الاسمي الثاني في (ب).
- يمكننا الإضمار كذلك من التمييز بين طبيعة الأفعال أهي لازمة أم متعدية ؟ ذلك أن الاسم لكي يضمر يشترط فيه أن يكون مفعولا به مباشرا أو غير مباشر، ونقصد بالمفعول المباشر المفعول المنصوب بينما نقصد بغير المباشر المجرور كما في الأمثلة التالية:

5. فكر زيد في أخيه

5-أ- فكر زيد فيه

6. مررت بالرجل

6-أ- مررت به

---

(1) ليتأكد سيبويه من أن كلمة ماء وشحما مثلا ليسا مفعولا به اعتمد على عملية الإظهار أي إظهار العنصر المحذوف، حيث لاحظ أن أصل (2) و(3) هو: 2-أ- و(3-أ):

2-أ- امتلأ زيد من الماء

3-أ- تفقأ زيد من الشحم.(انظر الكتاب ج 1 ص:205

(2) لمعرفة الإطارات التركيبية للجمل في اللغة العربية يمكن الرجوع إلى كتاب: عبد العزيز العماري: الجملة دراسة لسانية مرجع سابق، ص130-132.

وإذا كانت التعدية هي تجاوز الفعل فاعله إلى مفعول في التركيب، فإن المفعولات يجب أن تحصر في المركبات الاسمية ولا تتعداها إلى المركبات الوصفية. فيدخل في طبقة المفعولات مفعول ضرب مثلا ومفعولي أعطى، والمفعول الأول فقط من أفعال ظن وأخواتها والمفعول الأول والثاني من: أعلم،أنبأ...الخ، إلا أنه يجب أن نميز بين تعدية أصلية وتعدية بالنقل ولزوم أصلي ولزوم بالنقل أو ما يسميه الفاسي الفهري بالتلزيم[1]، فقد يكون الفعل لازما ولكنه ينتقل إلى التعدية بواسطة نحو: خرج الولد ← أخرجت الولد وقد أقصينا المركبات الظرفية والوصفية من التعدية لأنها لا تشكل مفعولا به، ومن ثم لا يمكن إضمارهما هذا ما سنبينه في الفقرة الموالية.

- الظروف:

يعرف النحو القديم الظرف بأنه اسم الزمان والمكان المنصوب بتقدير (في) يقول ابن يعيش[2]: "واعلم أن الظرف في عرف أهل الصناعة ليس كل اسم من أسماء الزمان والمكان على الإطلاق بل الظرف منها ما كان منصوبا على تقدير (في) واعتباره بجواز ظهورها معه".

وهو تعريف يركز فيما يبدو على ثلاثة عناصر:

أ- انتماء الظروف إلى مقولة الاسم.

ب- الدلالة المعجمية على الزمان والمكان.

ج- إعراب النصب الذي يظهر على الظرف.

إن النحاة إذن يدرجون الظروف ضمن الأسماء ويصنفونها مع المنصوبات والمفاعيل ومع ذلك فلا يمكن إضمارها، فكيف يمكن توضيح ذلك وتفسيره؟

بناء على تعريف ابن يعيش أعلاه يتضح أن أصل الجمل (1-2) هو (1 أو 2أ):

---

(1). ذكر بعض النحاة أن ضابط التعدية أن يتصل بالفعل ضمير يسمى بهاء المفعولية يعود على اسم سابق غير ظرف وغير مصدر فلا نقول مثلا: الغرفة قعدتها، وإنما نقول الغرفة قعدت فيها (انظر ابن عقيل: شرح الألفية ج 1 ص 533 وما بعدها، إلا أن هذا الضابط غير شامل، إذ نجد مثلا (دخل) فعلا لازما،ومع ذلك تقول: الدار دخلتها فحمل الفعل الضمير مع أنه لازم.

(2) ابن يعيش:شرح المفصل، ج 2 ص 358.

1- سافر الأستاذ ليلا

2- عاد المسافر مساء

1.أ- سافر الأستاذ في الليل

2.أ- عاد المسافر في المساء.

يبدو من خلال المثالين (1أ) و(2أ) أن العامل في الظرف هو الحرف وليس الفعل، حيث يظهر الظرف وكأنه ليس من انتقاء الفعل. فالمفعول فيه أو الظرف عامة هو أحد المنصوبات التي تتخفف - الخفة - العربية فيه من حرف الجر المعبر عن الظرفية. فكل اسم منصوب على الظرفية: زمان أو مكان، هو في التقدير أو البنية العميقة، بتعبير النحو التوليدي، عبارة عن جار ومجرور، وينتج عن هذا أن الظرف ليس من اختصاص الفعل، ومن ثم فلا يمكن إضماره وإلصاقه بالفعل، إذ يبدو وكأن الفعل اللازم ليس له القدرة على إسناد الدور لهذا الضمير في حالة ما إذا ألصق به.

2.5: الإضمار وقيد الاسمية: مشكل إضمار الخبر.

من بين ما يثير الانتباه أن النحاة العرب قد جوزوا إضمار خبر كان. فقد أثار سيبويه هذا المشكل وهو يناقش ويبين المواضع التي يقع فيها الضمير المنفصل بدل الضمير المتصل، يقول في هذا الشأن[1] "ومن ذلك كان إياه لأن كانه قليلة".

أما بالنسبة لابن يعيش فيقول في هذا السياق[2] "فأما إضمار (خبر كان) وأخواتها ففيه وجهان أحدهما الاتصال نحو: قولك كانه وكانني، والوجه الثاني يأتي منفصلا نحو كان إياه" وقد جوز ابن يعيش إضمار (خبر كان) تشبيها لها بفعل حقيقي وتشبيها لاسمها بفاعل حقيقي ولخبرها بالمفعول به. كما لاحظ ابن يعيش[3] كذلك أن إضمار خبر كان يتم بطريقتين، فقد يتم بواسطة ضمير منفصل أو متصل، وهذا يقتضي أن إضمار الخبر في الجمل التالية يتم كالتالي:

(1) سيبويه: الكتاب ج2 ص 258.

(2) ابن يعيش:شرح المفصل، ج 2 ص 358.

(3) نفس المرجع والصفحة.

1- كنت مسافرا

1- أ- كنته

1-ب- كنت إياه

غير أن هذا الافتراض الذي تبناه النحاة في شأن إضمار (خبر كان) افتراض يصعب الدفاع عنه لأسباب نوجزها فيما يلي:

- إن إضمار (خبر كان) يتعارض و قاعدة الإضمار العامة: فقد مر بنا سابقا أن الإضمار عملية تحويلية يتم بموجبها تعويض اسم بضمير. وهذا يعني أن الإضمار خاص بالأسماء فهو إجراء تركيبي يعتمد في الغالب على حذف اسم وليس خبرا أو وصفا وتعويضه بضمير مناسب، بينما نرى أن الخبر لا يكون دائما اسما، فقد يكون عبارة عن مقولة فعلية نحو:

2- كان زيد يلعب

أو عبارة عن وحدة كبرى:

3- كان الولد يقرأ الرسالة

وهذه الأشياء لا يجوز إضمارها بخلاف ما ذهب إليه سيبويه[1]، فإذا صح إضمار خبر كان كما هو في اعتقاد النحاة،وكما يتضح من الأمثلة السابقة التي قدموها، (كانه، كنت إياه)، فإن هذا الافتراض ينبغي أن يشمل كذلك ما يعرف بأخوات (كان) لنتأمل الأمثلة الموالية:

4- ظننت زيدا راكبا

4-أ*- ظننته إياه

5- حسبت زيدا ناجحا

5-أ- حسبته إياه

6- علمت عمرا خالدا جريئا

6-أ- علمته إياه.

---

(1) سيبويه: ج 2 هامش 3، ص 259وانظر كذلك الاسترابادي: شرح الكافية ج2 ص19.

لتعليل لحن (4-أ) و(5-أ) و (6-أ) ننطلق من أن الضمائر في اللغة العربية إما موضوعات (arguments) أو مبهمات (expletives) ومعلوم أن المبهمات غير محيلة وهي عبارة عن تهجية أو تحقيق لسمات مورفلوجية. فما طبيعة الضمير في: كنته، حسبته، كنت إياه... الخ؟

سنرى أن الضمير في (هذه الأفعال) ليس موضوعا (argument) لأنه لا يعوض موضوعا، كما أنه لا يشتغل كمبهم، لأن المبهم[1] يجب أن يتم تسويغه والترخيص له، أضف إلى ذلك أن المبهم في اللغة العربية يجب أن يقرن بمركب مصدري (إن) أو يقرن بفاعل نحو:

7- إنه جاء

8- إنه يبدو لي أن القمر طالع

فلكي يظهر المبهم يجب أن يتم تسويغه. فالمبهم في (7) مقترن مع الفاعل الفارغ ومقترن – متطابق مع المركب المصدري – (أن القمر طالع).

بناء على هذا الاقتران لا يعد الضمير في (كنته)، (كانه)، ضميرا مبهما إذ ليس هناك تطابق جملي مع الفاعل بحيث يمكن أن يقترن به، بخلاف الأمثلة السابقة (7 و 8)، وعليه يمكن اعتبار هذا الضمير موضوعا، إلا أننا نلاحظ أن العنصر المضمر (مريض، مسافر)، ليست موضوعات وإنما هي صفات تدل على حالات، فهي غير مؤهلة لتحمل وظيفة دلالية كما هو الشأن بالنسبة إلى الاسم العادي، وتدفعنا هذه الملاحظة إلى القول: إن الضمير في الأمثلة اللاحنة (كنته، ظننته، حسبته إياه) لا يمكن أن ينظر إليه على أنه موضوع من الناحية الدلالية والتصورية. فالأصل إذن أن يضمر موضوعات تدل على أشياء محسوسة وأشخاص معينة وليست حالات كالخوف والمرض...الخ.

إن الضمير في التصور التوليدي، ولا سيما في نظرية البرنامج الأدنيوي،هو حزمة من السمات الصوتية والدلالية والشكلية[2]. وباعتباره كذلك فهو لن يعوض إلا موضوعات محيلة أو بعض الأحداث التي تؤول كموضوعات محيلة كما في الأمثلة التالية:

---

(1) حول تسويغ المبهم، انظر الفاسي الفهري: البناء الموازي، ص141-143.

(2) انظر تشومسكي، م س، 1994، ص 8.

9- رأيت الموت بعيني

9-أ- رأيته بعيني

10- جربت الحزن في غربتي

10-أ- جربته في غربتي

وإذا ثبت أن الضمير في الأمثلة السابقة (كنته، كنت إياه، حسبته) ليس ضميرا مبهما لكون قراءة المبهم غير مرخص لها من جهة، وليس ضميرا موضوعا بحكم أنه لم يعوض موضوعات، فإنه يجب أن نشكك في هذه الجمل المتضمنة لإضمار (خبر كان) التي اعتبرت،في النحو العربي القديم، جملا نحوية أو على الأقل يجب أن نشكك في مقبوليتها، وهي جمل واردة عند سيبويه والزمخشري وابن يعيش وابن عقيل وغيرهم من النحاة.

إن المعطيات السابقة تدفعنا كذلك إلى مناقشة ما يسمى في النحو العربي بالمفعول الثاني (لظن) وأخواتها، ذلك أن ما يسمى في النحو العربي بالمفعول الثاني لظن وأخواتها لا يمكن اعتباره كذلك، فهو ليس مفعولا به حقيقيا لأن الأصل في المفعول به أن يكون من الناحية الدلالية اسما خالصا لا وصفا، وبما أنه ليس اسما خالصا فإنه لا يمكن تضميره كما يتضح من لحن (11-أ):

11- ظننت زيدا مريضا

*11-أ ظننته إياه

فمن خصائص الضمير في اللغة العربية أنه يعوض الاسم لا الوصف. وقد قدم عبد العزيز العماري أيضا أدلة بين من خلالها أن المفعول الثاني (لظن) ليس مفعولا حقيقيا[1]، إذ لاحظ من خلال الروائز المحددة للمفاعيل كرائز الاستفهام أن ما يسمى بالمفعول الثاني ل(ظن وأخواتها) ليس مفعولا به ولا يمكن أن يكون كذلك. ولتوضيح ذلك انطلق من المثال الموالي:

أ- ظننت زيدا مريضا.

أ.1- ماذا ظننت؟ زيدا مريضا.

---

(1) انظر الدكتور عبد العزيز العماري: قضايا لسانية، ط2000 سنيدي مكناس، ص:45.

أ.2- ظننت أن زيدا مريض.

أ.3- ماذا ظننت زيدا؟.

إذ لاحظ اعتمادا على رائز الاستفهام في المثال (أ.1) أنه لابد أن يقرن الجواب (زيد مريض) في موقع مفعول به. وهذا يعني أن العنصرين (زيد) و(مريض) يكونان معا مفعولا به. وأضاف إلى ذلك من خلال هذا الرائز أن الجواب الأصلي يأتي على الشكل الذي تمثله (أ.2)[1].

3.5: الإضمار وقيد الاسمية: مشكل إضمار المصدر.

مر بنا سابقا أن الإضمار عملية تحويلية يتم بموجبها تعويض اسم بضمير. إن هذه القاعدة تقتضي أنه لا يمكن تضمير إلا المقولات الاسمية. وتدفعنا هذه الملاحظة إلى القول إن المصدر لا يمكن تضميره إلا إذا أصبح اسما متمكنا في الاسمية، لا سيما إذا علمنا أن المصدر ملتبس بين الاسمية والفعلية. فمتى إذن يفقد المصدر خصائصه الفعلية حتى يصبح اسما محضا متمكنا في باب الاسمية؟ لنتأمل الأمثلة الموالية:

1- استنكرت هذا الضرب

أ.1- استنكرته

2- الكرم أكرمته

3- العلم تلقيته منذ صغري

4- اجتهدت اجتهادا لم يجتهده غيري

5- جاملتك مجاملة لم أجامل أحدا بمثلها.

6- أحب المجتهد محبة لا أحبها غيره.

---

[1] انظر عبد العزيز العماري، قضايا لسانية، ص45-46. وانظر كذلك كتابه: الجملة دراسة لسانية، ص92.

نلاحظ من خلال هـذه الأمثلة أن المـصدر قـد أضـمر: ففـي المثـال الأول نـرى أن المصدر(1) جاء بعد اسم الإشارة (هذا)، والمعطيات اللغوية تثبت أن المقـولات الـتي تظهـر في هذا الموقع التركيبي (بعد اسم الإشارة) هي مقولات اسمية كما في قوله تعالى:

7- ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ﴾

كما نقول أيضا:

8- هذا الولد يعمل ما في وسعه لتحقيق مبتغاه.

وهذا يعني أن المصدر في المثال السابق أصبح اسما متمكنا في الاسمية ولم يعد ملتبسا بين الاسمية والفعلية مما أهله للإضمار.

أما بالنسبة للمثال الثاني والثالث فإننا نجد أن الذي يبين اسمية المـصدر هـو موقعـه التركيبي، حيث ظهر في موقـع الابتـداء،وهو موقـع خـاص بالأسمـاء كمـا توضـحه الأمثلـة التالية:

- محمد مجتهد.
- الرئيس عرفناه...الخ.

أضف إلى ذلك أنه جاء مقترنا مـن الناحيـة المورفلوجيـة ب (ال) وهـي علامـة مـن علامات الاسم(2) مما أهله كذلك للإضمار.

بينما في المثال (4-5-6) يتبين أن المصدر صيغ صياغة المفعول المطلق الذي يـصنف بدوره ضمن الأسماء في النحو العربـي، وإن دل هـذا علـى شـيء فإنمـا يـدل علـى أن هـذه المصادر في الأمثلة السابقة مصادر اسمية محضة ومـن ثـم أمكـن إضـمارها. وهنـاك آيـات في القرآن الكريم أضمر فيها المصدر مفهوم مما قبله. لنتأمل المثالين التاليين:

---

(1) قلنا مصدرا من حيث الصيغة فقط، أما من حيث الإعراب فإن الكلمة التي تأتي بعد اسم الإشارة فتعرب نعتا أو بدلا.

(2) يقول ابن مالك:

بالجر والتنوين والنداء و ال // ومسند للاسم تميز حصل

ألفيته في النحو والصرف، ص6. ونشير إلى أن (ال) ليست دائما علامة للاسم، فقد تكون بمعنى الذي نحو:

شاهدت الرجل الضارب أخاك

وهناك (ال) الجنسية و(ال) العهدية...الخ.

9- ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ﴾

10- ﴿وَإِن تَنتَهُواْ فَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾

نلاحظ في المثال الأول إضمار مصدر وهو (العدل) ذلك أن أصل هذه الجمل هو كالتالي:

9.أ- اعدلوا فالعدل أقرب للتقوى.

أما في المثال الثاني فقد تم إضمار المصدر:الانتهاء، وهذا يعني أن أصل الجملة (10) هو:

10.أ- وان تنتهوا فان الانتهاء خير لكم.

وهذا يوضح أن المصدرين في المثالين السابقين متمكنان في الاسمية.

4.5: الإضمار وقيد التبعية الدلالية.

لاحظ ريشاد (1993) [1] أن الإضمار يخضع لقيد التبعية الدلالية. ففي اللغة العربية مثلا لا يمكن أن يخضع رأس مركب اسمي معقد للإضمار، وإنما يضمر المركب الاسمي المعقد برمته كما يتضح من المثال الموالي:

1- رأيت [الرجل الذي وصل]

1-أ- رأيته

1-ب*- رأيته الرجل

ففي (1-ب) نلاحظ أن إضمار الاسم الذي يمثل رأس المركب الاسمي المعقد يقود إلى لحن الجملة، وعليه فإن الأمر يقتضي إضمار المركب كله. وينسحب قيد التبعية الدلالية على مجموعة من المقولات النحوية في اللغة العربية منها: المضاف والمضاف إليه، الصفة والموصوف، المعطوف والمعطوف عليه..الخ. لنمعن النظر في الأمثلة التالية:

2- دخلت دار الرجل

(1) Rechad, 1993: syntaxe et morphologie des pronoms clitiques, p 93.

2-أ- دخلتها

*2- ب- دخلتها الرجل

3- أعتبر النساء والرجال سواء.

3-أ- أعتبرهم سواء.

*3-ب- أعتبرهم الرجال سواء

4- رأيت الرجل الطويل

4-أ- رأيته

*4-ب- رأيته الطويل

5- شاهدت المعلم عمر

5-أ- شاهدته

*5-ب-شاهدته عمر

6- قرأت هذا الكتاب

6-أ- قرأته

*6-ب- قرأته الكتاب

7- اشتريت كيلو تمرا

7-أ- اشتريته

*7-ب- اشتريته تمرا

نلاحظ في المثال الثاني تلازما دلاليا بين المضاف والمضاف إليه ومن ثم لا يمكن إضمار العنصر الأول دون الثاني كما يتضح من لحن (2-ب). أما في المثال الثالث، فإننا نلاحظ تلازما دلاليا بين المعطوف والمعطوف عليه، حيث لا يمكن إضمار أحدهما دون الآخر،وإنما يجب إضمار البنية برمتها. وفي المثال (4) نلاحظ أن الصفة والموصوف يشكلان بنية واحدة (وحدة دلالية) (semantic unit)، وعليه يستحيل إضمار أحدهما دون الآخر. وينسحب قيد التبعية الدلالية كذلك على البدل والمبدل منه، والمشار والمشار إليه، ذلك أنه يستحيل إضمار عنصر منهما دون الآخر.

يتبين من خلال هذه المعطيات أن الإضمار رائز تركيبي يبين لنا التلازم الدلالي بين مجموعة من المقولات النحوية: المضاف والمضاف إليه، الصفة والموصوف، المشار والمشار إليه، المعطوف والمعطوف عليه. وإذا كان النحاة يشترطون تطابقا في الجنس والعدد والنوع بين هذه المقولات النحوية،فإن هذا القيد ليس اعتباطيا لوجود تلازم دلالي بين هذه المقولات ويعتبر الإضمار وسيلة تؤكد هذا التلازم.

5.5: قيود دلالية أخرى على الإضمار.

أثارت انتباهنا حالات أخرى من الإضمار يخضع فيها لقيود دلالية ولا سيما في تراكيب الإضافة، لنتأمل الأمثلة الموالية:

1- مجلة زيد

1-أ- مجلته

2- كاس الشاي

*2-أ-كاسه

3- رئيس البلد

*3-أ- رئيسه

4- كاس الفضة

*4-أ- كاسها

5- ثلاثة كتب

*5-أ- ثلاثته

يظهر لأول وهلة كأن هناك علاقة بين الإضمار والسمات الانتقائية الدلالية. إلا أن المسألة ليست لها علاقة بسمة (+ حي) إذ أن المثال (6) الموالي يبين أن الإضمار ممكن بغض النظر عن هذه السمة:

6- راقني لون قميصك

6-أ- راقني لونه.

وإذا عدنا إلى الأمثلة الأولى نلاحظ أن الفرق بين المثال (1) والأمثلة (2-3-4-5) هو أن (زيد) في المثال الأول يحتل وظيفة الملكية (possession) بخلاف الفضلات الأخرى (الشاي، البلد، الفضة...) وهذا يعني أن في مثل هذه التراكيب تكون وظيفة الملكية وحدها هي التي تقبل عملية الإضمار.

مما تقدم نستنتج أن الإضمار إجراء تضبطه قيود تركيبية ودلالية فتجعله ممكنا أحيانا وغير ممكن أحيانا أخرى.

6: خاتمة

حاولنا في هذا الفصل تحديد الكيفية التي يتم بها الإضمار في اللسانيات الحديثة، ولا سيما النحو التأليفي، الذي حاول أن يضفي على هذا الموضوع طابع الدقة، حيث استطاع أن يتجاوز العمومية التي طبعت أعمال النحاة اعتمادا على أدوات ومفاهيم لسانية معبرة كالحذف، الاستبدال، النقل التعويض...الخ. وقد ميزنا بناء على هذه الأدوات بين نوعين من الإضمار: إضمار بسيط وآخر معقد. كما تناولنا نوعا ثالثا سميناه بالإضمار الواجب يحل فيه الضمير محل الاسم الظاهر المكرر، كما عالجنا أيضا الإضمار في بنيات مختلفة منها التراكيب ذات المفعولين، وبينا كيف أ ن إضمار المفعول به الأول أو الثاني في هذه التراكيب لا يحترم أطروحات النحو التوليدي التحويلي ولا سيما فيما يتعلق بالنقل.

إن الإضمار عملية تحويلية تقوم في أساسها على استبدال اسم بضمير، إلا أن هذه العملية لا تكون دائما ممكنة، من هنا حاولنا في هذا الفصل كذلك معالجة القيود الضابطة لهذا التحويل فبينا متى يكون الإضمار ممكنا ومتى يكون مستحيلا. أما في الفصل الموالي فإننا سنقدم نماذج تعتمد هي الأخرى على الإضمار إلا أنها تمثل حالات مختلفة، ذلك أن التعامل معها يقتضي التزام الحيطة والحذر وهذا ما سنبينه في الفصل الثالث من هذا الباب.

الفصل الثالث

حالات خاصة من الإضمار

0: تمهيد

يسعى هذا الفصل إلى مناقشة حالات خاصة تقتضي توسيع وتعديل القاعدة العامة للإضمار. وهو منظم بالشكل التالي: سنتناول في الفقرة الأولى ما يسمى، في الأدبيات اللسانية، بالبناء الانعكاسي، وهو إضمار لاحظ عبد العزيز العماري أنه يخضع لإجراءات الإضمار إلا أنه يتطلب إجراء إضافيا. وما سنقوم به نحن هو تقديم مجموعة من الخصائص التي تميزه. وسنبين أن هذا الإضمار لا يقتصر على ضمير الغائب فقط وإنما يكون معمما على كل الأشخاص. كما سنقارن بين العنصر (نفسه) التي يتم بها البناء الانعكاسي وبين (نفسه) المستعملة في التوكيد وسيتضح أن (نفسه) المستعملة في التوكيد يمكن الاستغناء عنها بخلاف (نفسه) التي تؤدي وظيفة الانعكاس. وسنتناول في فقرة أخرى بعض التراكيب التي تتضمن العنصر (نفسه) دون أن تفيد الانعكاس أو التوكيد، وإنما يقصد بها ذلك الجزء من الذات الإنسانية وفي فقرة أخرى سنتناول الإضمار في التراكيب الاشتغالية. وسنبين طبيعة الضمير المقولية في هذا النوع من التراكيب. وسنعالج أيضا إضمار "الشأن" وهو ما عبر عنه النحاة بضمير الشأن والقصة. وسنبرز في هذه الفقرة الخصائص التركيبية والدلالية لهذا النوع من الإضمار. كما سنتناول الإضمار بـ "ذلك"، وسنركز أساسا على إضمار الجملة، وسيتضح من خلالها وجود علاقة تبادل تركيبية ودلالية بين الضمير العادي واسم الإشارة، مما يترتب عنه توسيع مفهوم الضمير في النحو العربي ليشمل أسماء الإشارة كذلك. وسنختم هذا الفصل بفقرة أخيرة سنعالج فيها الإضمار في علاقته بالتواصل وسيتبين أن الإضمار لا يعرقل عملية التواصل (communication) وإنما يساهم في إيصال المبتغى والمراد بأقل جهد ممكن وبوضوح تام.

1: الانعكاس في النحو العربي واللسانيات الحديثة

1. 1: عند النحاة.

لاحظ عبد العزيز العماري[1] أن النحاة لم يكونوا يجهلون هذه الظاهرة (الانعكاس). فمن خلال تتبعنا لمعطيات النحو العربي نلاحظ أن هناك إشارات تؤكد وجود هذا النوع من الإضمار. إلا أن هذه الظاهرة بقيت عندهم بدون اسم وكأنها هامشية[2] ومن خلال إشارات النحاة حدد عبد العزيز العماري خصائص البناء الانعكاسي كالتالي[3]:

1- إن البناء الانعكاسي يتميز بتعادل الفاعل والمفعول به وذلك بإحالتهما على نفس الذات، وتعادلهما يعني تعادل منفذ الواقعة ومتقبلها.

2- إن العنصر نفسه يلعب دور الجسر بين الفاعل والمفعول المضمر إجباريا بواسطة ضمير مناسب يعادل الفاعل.

ويمثل للإضمار الانعكاسي بالجمل التالية[4]:

1- ظلم زيد نفسه.

لاحظ عبد العزيز العماري أنه للحصول على هذه الجمل لا بد من تتبع المراحل التالية:

1-أ- ظلم زيد زيدا.

1-ب- ظلم زيده

1-ج- ظلم زيد نفسه.

---

(1) عبد العزيز العماري، النحو العربي: قدراته التنظيرية والتطبيقية،ص:633.

(2) فيما يتعلق بالنصوص التي تثبت وجود ظاهرة الانعكاس عند النحاة أورد عبد العزيز العماري نصا لسيبويه ج2 ص 336 عبر فيه عن هذه الظاهرة بكلام واضح معززا بأمثلة انظر عبد العزيز العماري:أطروحته ص: 633كما أورد نصا آخر للاستراباذي: شرح الكافية ج32ص285-286 وهو نص مماثل لنص سيبويه انظر قضايا لسانية ص16.

(3) انظر عبد العزيز العماري المرجع السابق ص:634.

(4) نفسه ص:635.

ولتحقيق البناء الانعكاسي تخضع (1-أ) إلى عملية تحويلية أساسية هي الإضمار، إلا أن هذه العملية لا تتم بواسطة ضمير عادي، فلا يصح أن تتحول (1-أ) إلى (1-د).

1.د- ظلمه زيد

ذلك أن الضمير (ه) في (1-د) لا يحيل بالضرورة على زيد، إذ يمكن أن يحيل على شخص آخر.

ولتحديد الإحالة الأصلية يتم تعويض المفعول في (1-أ) بعنصر متخصص في الانعكاس وهو العنصر 'نفس'.

أما في اللغة الإنجليزية فيتم تعويضه بواسطة العنصر الانعكاسي (self) بينما يعوض في الفرنسية بواسطة (se)[1].

ما سنقوم به في هذا البحث هو تقديم مجموعة من الخصائص التي تميز الإضمار الانعكاسي كما سنقدم استعمالات خاصة للعنصر (نفسه) في تراكيب مختلفة و سنميز بين العنصر (نفسه) المستعملة في تركيب الانعكاس و(نفسه) الواردة في أسلوب التوكيد وفي فقرة أخرى سنبين أن العنصر (نفسه) توظف في تركيب ولا تودي وظيفة الانعكاس أو التوكيد وإنما تفيد ذلك الجزء من الذات الإنسانية. ولننطلق في البداية من تحديد خصائص الإضمار الانعكاسي.

2.1: خصائص تركيبية ودلالية للإضمار الانعكاسي:

من خصائص الإضمار الانعكاسي الدلالية أن يعادل المفعول به الفاعل بالضرورة، وبلغة المتوكل أن يعادل منفذ الواقعة متقبلها، ففي حالة تعادلهما، فإن المفعول به يعوض بالعنصر الانعكاسي 'نفسه' كما توضح ذلك الجملة (1-ج) سابقا، وإلى جانب هذا نلاحظ أن من خصائص الإضمار الانعكاسي: أن متقبل الواقعة - الاسم المكرر- لا يكون دائما منصوبا وبمعنى آخر لا يكون دائما مفعولا به، لنتأمل الأمثلة التالية:

2- سمع زيد صوت نفسه

(1) لمزيد من التفاصيل انظر عبد العزيز العماري:قضايا لسانية ص:17.18.وانظر كذلك اطروحته ص:636.637.

3- اشترى زيد معطفا لنفسه

4- صوت زيد لنفسه (لأجله)

5- زيد مسؤول عن نفسه.

6- فؤاد لا يهتم إلا بنفسه.

نلاحظ أن الضمير الانعكاسي ظهر في مواقع مختلفة: ففي المثال الأول (2) احتل موقع المضاف إليه، بينما جاء في موقع المجرور في باقي الأمثلة، وهذه الجمل نفسها خضعت للإضمار الانعكاسي وهي مولدة عن الجمل التالية:

2-أ- سمع زيد صوت زيد

3-أ- اشترى زيد معطفا لزيد

4-أ- صوت زيد لزيد (لأجله)

5-أ- زيد مسؤول عن زيد

6-ا- فؤاد لا يهتم إلا بفؤاد.

ففي هذه الأمثلة حذف المركب الاسمي المكرر واستبدل بالضمير الانعكاسي 'نفسه' لتطابقه وتعادله مع المركب الاسمي المنفذ.

ومن خصائص الإضمار الانعكاسي كذلك أنه يكون معمما على كل الأشخاص كما توضح ذلك الأمثلة الموالية:

7- خالد يحب خالدا

8- ضربت هند هندا

9- ضرب الرجال الرجال

يتم الإضمار في هذه الجمل اعتمادا على ضمائر انعكاسية مختلفة من حيث الأشخاص:

7-أ- خالد يحب نفسه

8-أ- ضربت هند نفسها

9-أ- ضرب الرجال أنفسهم

إذ يتضح من خلال هذه الأمثلة أن الضمير معمم على أشخاص مختلفين، فهو غير مقيد مثلا في الضمير الغائب المذكر، الأمر الذي يجعل النسق العربي يملك ضمائر منعكسة: نفسه، نفسها، أنفسهم...الخ، بالإضافة إلى ضمائر الشخص العادية (ضمائر الرفع والنصب)، ويعتبر الإضمار الانعكاسي هو المسؤول عن توليد هذا النوع من الضمائر.

ومن خصائص الإضمار الانعكاسي أيضا أنه يتوزع في الأصل مع الأفعال المتعدية إلى مفعول به واحد مطابق لفاعله دون أن يظهر مع بعض المداخل المعجمية وخاصة أفعال الشك واليقين، إذ لا يمكن أن نقول مثلا:

10- حسبت نفسي فعلت كذا، وإنما نقول:

11- حسبتني فعلت كذا.

1. 3: الانعكاس الصرفي:

يلاحظ مما تقدم أن الإضمار الانعكاسي يعتمد على تعادل منفذ الواقعة ومتقبلها، وفي هذه الحالة يتم تعويض الاسم المكرر في هذا البناء بواسطة العنصر الانعكاسي "نفسه" وأخواته، إلا أن هذا لا يعني أن الاسم المكرر في هذا البناء يتم تعويضه دائما بعنصر انعكاسي وإنما قد يضمر بواسطة لاصقة صرفية، لنتأمل المثال الموالي:

12- شغل زيد زيدا

13- انشغل زيد

يتضح في (12) أن الفاعل يعادل المفعول، ومع ذلك لم يضمر هذا الأخير بواسطة ضمير انعكاسي "نفسه" وإنما عوض بواسطة لاصقة صرفية، ويسمي الفاسي الفهري هذا النوع من الانعكاس بالانعكاس الصرفي تمييزا عن الانعكاس التركيبي[1]، إلا أن عبد العزيز العماري يعتبر النوعين معا تركيبيين في الأساس ولكن كلا منهما يتحقق بطرق تحويلية مختلفة[2]. ومن خصائص هذا الانعكاس أن اللاصقة (أن) قامت بامتصاص

---

(1) انظر المعجم العربي، نماذج تحليلية جديدة، دار توبقال للنشر، 1985 ص111-112.

(2) عبد العزيز العماري، النحو العربي قدراته التنظيرية والتطبيقية،ص638.

(ABSORPTION) المركب الاسمي الثاني، وأهم اللواصق التي يعتمد عليها الانعكاس الصرفي نجد الهمزة والنون كما في (13) وقد يتم بواسطة الهمزة والتاء وهذا ما يظهره المثال الموالي:

14- منع زيد زيدا عن شرب الخمر

14-أ- امتنع زيد عن شرب الخمر.

وقد يأتي الانعكاس أيضا على صيغة (تفعل) و(تفعلل) و(استفعل) وهذا ما توضحه الأمثلة التالية:

15- تشجع خالد

16- تدحرج خالد

17- استعد خالد للعمل

ويكون أصل هذه الجمل كالتالي:

15.أ- شجع خالد خالدا

16.أ- دحرج خالد خالدا

17ب- أعد خالد خالدا للعمل

ويقبل العنصر المكرر في الأمثلة السابقة أن يعوض بالعنصر (نفسه) على الشكل التالي:

15.ب- شجع خالد نفسه

16.- ب دحرج خالد نفسه

17.ب-أعد خالد نفسه للعمل

ومن الملاحظ أن هناك توزيعا تكامليا بين لاصقة الانعكاس الصرفي وضمير النفس، إذ لا يمكن أن يتوارد الاثنان معا في البنية نفسها فلا يمكن أن نقول:

18- *18- انشغل زيد نفسه

وسبب لحن هذه الجملة يكمن في أن الموقع الذي تحتله النون وضمير النفس واحد. فعندما تلتصق النون بالمحمول تكون قد امتصت دور المحور،ولا يبقى بذلك أي دور قابل لأن

يربط بضمير النفس، ولا يمكن أن يتلقى إعرابا في هذا الموقع. وإذا تبنينا مبادئ النحو التوليدي نقول إن الجملة السابقة تخرق المصفاة[1] الإعرابية التي تقر بأن كل مركب اسمي ذي محتوى صوتي يجب أن يتلقى إعرابا.

كما يجب أن نميز أيضا بين الانعكاس الصرفي والمطاوعة، لنأخذ المثال الموالي:

19- علم زيد عمرا القرآن

19-أ- تعلم عمرو القرآن

من الواضح أن الجملة (19.أ) بريئة من الانعكاس، وتعلن دلالتها على المطاوعة، ذلك أن كل جملة تدل على الانعكاس يجب أن تقبل تأويل النفس، كما يجب أن تكون الإحالة على الشخص نفسه، فلا يجب أن نقول كمقابل ل (19-أ):

19*ب -:علم عمرو نفسه القرآن.

4.1: الإضمار الانعكاسي والتوكيد بالنفس أية علاقة؟

لاحظنا سابقا أن الإضمار الانعكاسي يتحقق بواسطة العنصر الانعكاسي "نفسه" إلا أن هذا العنصر يرد كذلك في التوكيد كما يظهر من خلال المقارنة بين 20 و210

20- شغل زيد نفسه.

21- جاء الوزير نفسه.

ففي (20) تؤدي كلمة "نفسه" وظيفة الانعكاس بينما في (1 2) تؤدي وظيفة التوكيد، فكيف يمكن إذن التمييز بينهما؟

في البداية يمكن أن نميز بينهما من خلال التفريع المقولي (subcategorisation) للفعل، ذلك أن التوكيد بالنفس يعد من التوابع مثل البدل والعطف ولا يقع ضمن التفريع المقولي للفعل، فقد يأتي العنصر "نفسه" توكيدا للمبتدأ نحو:

22- الزيدان أنفسهما جاءا.

---

[1] يصوغ الفاسي الفهري المصفاة الإعرابية كالتالي:*م س إذا كان م س له محتوى صوتي وليس له إعرابا انظر البناءالموازي ص:27

أما الضمير الانعكاسي فيدخل ضمن التفريع المقولي للفعل، كما نلاحظ أيضا من الناحية الدلالية أن كلمة "نفس" في التوكيد يمكن أن يحل محلها كلمة "عين" دون أن ينتج عن ذلك تغيير في مقبولية الجملة نقول:

23- الوزير نفسه قال هذا

23أ- الوزير عينه قال هذا

بينما في تراكيب الانعكاس لا يمكن أن تحل كلمة "عين" محل كلمة "نفس" كما يتضح من سلامة (24) ولحن (24-أ).

24- 24- قتل زيد نفسه

24-*أ- قتل زيد عينه

كما يمكن أن نميز بين "نفس" الانعكاسية و"نفس" التوكيدية من زاوية أخرى، ذلك أن (نفس) التي تستعمل في الانعكاس تحتل مكان الموضوع (argument) كما يتضح من المقارنة بين (25) و(26).

25- قتل زيد نفسه

26- قتل زيدا عمرا

حيث تؤدي "نفس" في (25) دورا مماثلا للدور الذي تؤديه كلمة "عمر" وبمعنى آخر، إن الفعل في (25) يتعدى إلى النفس كما يتعدى الفعل

قتل إلى "عمر".

وينضاف إلى ما سبق أن (نفسه) المستعملة في التوكيد يمكن الاستغناء عنها كما يتضح من المقارنة بين المثالين التاليين:

27- جاء الوزير نفسه إلى القسم

27.أ- جاء الوزير إلى القسم

في مقابل هذا لا يمكن الاستغناء عن (نفسه) التي تؤدي وظيفة الانعكاس كما يتبين من لحن (28.أ):

28- ظلم خالد نفسه

28*أ- ظلم خالد

5.1: وظائف أخرى للضمير في العنصر "نفسه"

تطرد في اللغة العربية بعض الجمل تتضمن العنصر "نفسه"، إلا أنها لا تؤدي دور الانعكاس أو التوكيد، وإنما يقصد بها ذلك الجزء من الذات الذي هو النفس وتعبر عن هذا المعنى العديد من الأمثلة منها:

29- لنفسك عليك حقا

30- وما قيمة أنفسنا؟

31- نفسك أولا بالمعروف

32- شعر زيد بالإهانة إزاء نفسه

33- إن الفلاحين كانوا يتطوعون للجهاد من تلقاء أنفسهم

34- ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا﴾ [(1)].

35- ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [(2)]

حاولنا في هذا المحور معالجة نوع خاص من الإضمار يقوم في أساسه على استبدال الاسم المكرر بواسطة ضمير انعكاسي "نفسه" ومن هنا سميناه بالإضمار الانعكاسي، إلا أننا لاحظنا أن العنصر "نفسه" لا يستعمل فقط لهذا النوع من الإضمار وإنما قد يستعمل لأغراض أخرى كالتوكيد، وقد يوظف في سياقات أخرى دون أن يعوض اسما مكررا وإنما يقصد به ذلك الجزء من الذات الإنسانية.

---

(1) سورة آل عمران آية 30.

(2) سورة غافر آية 17.

2: إضمار الشأن: قضايا تركيبية ودلالية

0: تمهيد:

من عادة العرب أنهم كانوا يقدمون على الجملة ضميرا تفسره الجملة بعده يسمى ضمير الشأن والقصة، وقد تناوله النحاة في مواضع مختلفة تحت مسميات منها: الضمير المجهول، الضمير العماد، ضمير الحديث، ضمير الشأن[1]، فما هي الخصائص التركيبية والدلالية لهذا الضمير؟ ما علاقته بالإضمار؟ وهل يمكن اعتبار هذا الضمير ضميرا خالصا أم أنه لا يرقى إلى مرتبة الضمائر؟

1.2: الخصائص التركيبية والدلالية لضمير الشأن

نشير في البداية إلى أن ضمير الشأن ورد بشكل ملحوظ في القرآن الكريم كما يظهر من هذه الآيات:

1- ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾[2].

2- ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[3].

3- ﴿فَإِذَا هِىَ شَـٰخِصَةٌ أَبْصَـٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[4].

من خلال هذه الأمثلة وغيرها نلاحظ أن ضمير الشأن لم يتقدمه مفسره، وهذا يتناقض مع قيد الإضمار ويعتبر هذا أهم مميزاته. ومن خلال تتبعنا لمعظم كتب النحاة يمكن تحديد خصائصه التركيبية والدلالية كما يلي:

إنه خارج عن حكم ضمائر الغيبة في التزام تقدم مرجعها، فضمير الشأن يختص بعدم عودته إلى اسم ظاهر.

---

(1) انظر ابن يعيش: شرح المفصل، ج 3، ص 114 و 117، وانظر كذلك السيوطي ج2 ص 213.

(2) سورة الحج، الآية:46..

(3) سورة الإخلاص، الآية:1.

(4) سورة الأنبياء،الآية: 97.

إنه يلتزم الأفراد والغياب فلا يكون لمتكلم ولا لمخاطب ولا يكون مثنى ولا جمعا.
إنه لا يعطف، ولا يؤكد ولا يبدل منه ولا يتقدم خبره عليه ولا يفسر إلا بجملة، ولا يقوم الظاهر مقامه.

وقد استعمل هذا النوع من الضمائر لأغراض دلالية وتداولية، حيث وظفوه في مقام التفخيم وما يعزز هذا الكلام قولهم: إن الشيء إذا أضمر ثم فسر كان أفخم مما إذا لم يتقدم إضمار الا تر ى أنك تجد روعة في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾. سورة الحج الآية 44، يخالجك شيء منها إذا قلت: إن الأبصار لا تعمى"[1].

وهذا مطرد في كل كلام تضمن ضمير الشأن والقصة.فكيف حلل بعض اللسانيين هذا الضمير وما علاقته بالإضمار؟.

2.2: تحليل الدكتور الفاسي الفهري

تناول الفاسي الفهري ضمير اللسان في كتابه البناء الموازي، كما أشار إليه في كتاب مجالات لغوية الكليات والوسائط. وقد أطلق عليه الضمير المبهم (expletive)، يقول في هذا السياق بعد ما قارن بين الضمير العائد وضمير الفصل "وهناك ضمير من نوع ثالث وهو ما تجدونه في المثال الموالي إنه يؤسفني ان أقول هذا، فهذا الضمير يسمى في الأدبيات بضمير الشأن وسأسميه بالضمير المبهم"[2].

وقد ركز الفاسي الفهري في دراسته لهذه الطبقة من الضمائر على سماتها النحوية، حيث لاحظ أنها تكون محدودة عادة في الضمير الغائب والمفرد المذكر،وقد تأخذ شكل الغائبة المفردة أيضا ويمثل لذلك بما يلي[3]:

---

(1) انظر التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآني للزملكاني، ص 95، وينظر كذلك نهاية الإيجاز لفخر الدين الرازي، ص 309.

(2) انظر الكليات والوسائط، ص 219.

(3) البناء الموازي، ص236.

4- إنه زارني ثلاث شاعرات.

5- إنها زارتني البارحة ثلاث شاعرات.

إلا أننا نلاحظ أن الضمائر المبهمة إذا كانت مخصصة بسمتي العدد حيث تكون للمفرد والمذكر والمؤنث، فهذا يعني أن هذه الضمائر لم تعد مبهمة كل الإبهام، مما يجعل مصطلح الإبهام الذي يطلقه الفاسي الفهري على هذا النوع من الضمائر قابلا للمراجعة، وخصوصا إذا أخذنا بعين الاعتبار أن هذه الضمائر تكون جمعا كما افترض ذلك الفاسي الفهري نفسه[1] ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالجملة الاسمية، والمثال الذي يقدمه في هذا السياق هو:

6- هم الجنود خرجوا للمعركة.

كما أشار الفاسي الفهري إلى الضمير المبهم في علاقته بالاسم الظاهر، لكن ليس من جهة الإضمار، وإنما من جهة التطابق حيث اعتبر المبهم والاسم الظاهر – الفاعل – مراقبين للتطابق واستدل على ذلك بالجملة التالية[2]:

7- إنها جاءت البنات.

نلاحظ في هذا المثال أن التطابق في الفعل "جاءت" له مراقبان: المبهم والفاعل المنطقي[3]. إلا أن افتراض كون المبهم مراقبا للتطابق لا يعم بعض التراكيب التي قدمها الفاسي الفهري نفسه كما في الجملة التالية[4]:

8- إنه جاؤوا الرجال.

ففي الجملة (8) نلاحظ أن الفعل يتطابق مع الفاعل ولا يتطابق مع المبهم. أضف إلى ذلك أن الفاسي الفهري يرى أن الضمير المبهم يمكن إسقاطه، إذ لاحظ أن الجملتين الآتيتين متشابهتان[5]:

---

(1) نفس المرجع السابق، ص 223.

(2) البناء الموازي، ص129.

(3) نفس المرجع والصفحة.

(4) انظر: مجالات لغوية الكليات والوسائط، ندوة تكريمية مهداة للأستاذ إدريس السغروشني، منشورات كلية الآداب الرباط، 1994. ص: 226.

(5) الفاسي الفهري، الكليات والوسائط، ص229.

9- إنه جاء الجنود.

9.أ- جاء الجنود.

ويبدو أن الذي دفع الفهري إلى هذا الافتراض هو تبنيه جملة من المبادئ التوليدية منها مبدأ التأويل التام (principl of full interpretation) الذي يسمح بحذف العناصر الزائدة التي لا تلعب دورا في التأويل أو ليس لها وظيفة من الناحية الدلالية. فهذا المبدأ يسمح له حذف الضمير المبهم. إلا أننا لا نتفق معه في إسقاط الضمير المبهم، ذلك أن من مميزات هذا الضمير، كما هو متعارف عليه عند النحاة، أنه لا يعطف عليه ولا يبدل منه ولا يفسر بمفرده، ويفسر بجملة تقع بعده، ولا يحذف[1].

يؤكد هذا النص أن الضمير المبهم لا يحذف، وهذا ما نلاحظه في اللغات الأخرى أيضا كالفرنسية مثلا، فهذه اللغة لا تجيز حذفه إذ نقول مثلا:

Il est venu des enfants.

ولا يمكن أن نقول:

* est venu des enfants.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا نتفق مع الفاسي الفهري في أن الجملتين السابقتين (9)و(9.أ) متشابهتان، ذلك أن هاتين الجملتين مختلفتان دلاليا، وهذا ما يتضح كذلك من خلال مقارنتنا بين الجملتين الآتيتين:

10- هو زيد قائم.

11- زيد قائم.

نلاحظ أن هاتين الجملتين مختلفتان دلاليا، ذلك أن الجملة الأولى (10) تتضمن نوعا من التفخيم والتوكيد بخلاف الجملة الثانية. وهذا يعني أن الالتجاء إلى هذا الضمير ليس عبثا، ولعل هذا ما كان يقصده عبد العزيز العماري عندما أشار إلى أن الدوافع المقامية ضرورية لفرض هذا النوع من الإضمار[2]. فكيف تعامل معه عبد العزيز العماري؟.

---

(1) انظر السيوطي، الهمع،ج1 ص62.

(2) انظر عبد العزيز العماري، أدوات الوصف والتفسير اللسانية، ص113.

2. 3: تحليل الدكتور العماري عبد العزيز.

تناول عبد العزيز العماري ضمير الشأن مركزا اهتمامه على تحديد الكيفية التي يتم بها إضماره، وقد انطلق من الأمثلة التالية[1]:

12- هو زيد قائم

13- إنه زيد ذاهب

14- إنه لا يفلح الظالم.

يفترض العماري أن الضمير في هذه الأمثلة ناتج عن عملية إضمار اسم ظاهر مفترض[2]، وقد تم الإضمار في (13) و(14) بواسطة ضمير متصل فيما تم في (12) بواسطة ضمير منفصل[3]. وقد أطلق على ضمير الشأن ضمير الدعم، ولتعزيز هذا المقترح انطلق من المثالين التاليين[4]:

15- إنه ينبغي أن تجتهد

16- إنه زارني ثلاث شاعرات.

يفترض الباحث كذلك أن المقام الذي أفرز المثال الأول هو الحض والحث بينما المقام الذي أفرز المثال الثاني هو التوكيد أو الفخر، وكل من هذه المقامات فرض أن تتصدر الجملة بالعنصر (إن) كما في المثالين المواليين:

17- إن ينبغي أن تجتهد

18- إن زارتني ثلاث شاعرات.

ولما تعذر ذلك تركيبيا تم اللجوء إلى عنصر لغوي يتكأ عليه ويدعم به مما جعله يسمي هذا الضمير بضمير الدعم والاتكاء[5].

---

(1) انظر العماري عبد العزيز، النحو العربي قدراته النظرية والتطبيقية، ص277.

(2) لاحظ عبد العزيز العماري أن سيبويه في الكتاب: ج2، ص176 يفترض اسما ظاهرا هو (الأمر) انظر عبد العزيز العماري المرجع السابق: ص277.

(3) نفسه.

(4) نفسه.

(5) عبد العزيز العماري: المرجع السابق، ص 278.

لا تخلو محاولة عبد العزيز العماري من وجاهة، وقبل بيان موقفنا من هذا الضمير ننطلق من الأمثلة التالية:

19- إنه لا يفلح الظالم.

20- قل هو الله أحد.

21- إنه أنا الله.

22- هو زيد قائم

23- هم الجنود خرجوا للمعركة

24- هي الحياة أتعبتنا

نلاحظ أن الضمير المبهم في هذه الأمثلة يؤدي وظائف مختلفة: التنبيه، العناية، الاهتمام، التفخيم والتعظيم. وهي وظائف دلالية تداولية. كما نلاحظ أيضا أن الضمير المبهم مشبع بمعنى الإشارة والدليل على ذلك إمكان استبداله باسم (إشارة) وخصوصا عندما يأتي في صورة منفصلة ولا سيما الأمثلة (22، 23، 24) التي تقبل القراءة التالية:

22.أ- هذا زيد قائم

23.أ- هؤلاء الجنود خرجوا للمعركة

24.أ- هذه الحياة أتعبتنا.

أما عندما يأتي هذا الضمير متصلا بالمصدري (إن) فيمكن اعتباره في هذه الحالة إجراء تحويليا بواسطته نتمكن من تحويل الجملة الفعلية إلى جملة اسمية كما يتضح من المقارنة بين الأمثلة الموالية:

لا يفلح الظالم	←	إنه لا يفلح الظالم
لا تعمى الأبصار	←	إنها لا تعمى الأبصار
زيد قائم	←	إنه زيد قائم

يتبين في هذه الأمثلة أن ما يسمى بالضمير المبهم إجراء نتمكن بواسطته من الانتقال من الجملة الفعلية إلى الجملة الاسمية، وهي وظيفة تركيبية بالإضافة إلى وظيفته الدلالية

التداولية المتمثلة في التنبيه والعناية والتفخيم. ومع هذا لا يرقى هذا الضمير إلى مرتبة الضمائر العادية للأسباب التالية:

- إن هذا الضمير لا يحترم قيد المرجع حيث يتأخر وجوبا على مرجعه بخلاف الضمائر العادية.
- لا يتطابق مع مرجعه تطابقا تاما لأنه لا يتوفر على كل السمات فقد يكون هذا الضمير مخصصا بسمة الإفراد في حين أن مفسره قد يكون دالا على الجمع كما في قوله:

25- ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعۡمَى ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾[1].

إن هذه العوامل تجعل من هذا الضمير ليس ضميرا خالصا ولا يرقى إلى مرتبة الضمائر ومن ثم يمكن اعتباره عنصرا إشاريا، أما عندما يأتي متصلا بعماده، فيمكن اعتباره عنصرا تحويليا يمكننا من تحويل الجملة الفعلية إلى اسمية.

3: إضمار الحشو[2]: قضايا تركيبية ودلالية

0: تمهيد:

في هذا المحور سنعالج الإضمار الوارد في تراكيب الاشتغال من الناحية التركيبية والدلالية، ونشير إلى أن هذا الضمير يطرح العديد من الإشكالات التي استعصت على النحاة وتضاربت آراؤهم حولها، وإجمالا يمكن حصر أهم القضايا التي يثيرها هذا الضمير من خلال البحث عن إجابات للتساؤلات التالية:

- ما هي طبيعة الضمير في التراكيب الاشتغالية؟
- هل يؤدي هذا الضمير وظيفة في مثل هذه التراكيب؟

---

(1) سورة الحج، الآية: 46.

(2) أخذنا هذه التسمية عن عبد العزيز العماري في أطروحته ص:280.

- هل يمكن اعتباره ضميرا خالصا وإذا كان الأمر كذلك أهو ناتج عن إضمار اسم ظاهر أم أن هذا الضمير لا علاقة له بالإضمار؟
- ما هي درجة المقبولية التي تحضى بها التراكيب المتضمنة لمثل هذا الضمير؟
- ألا يمكن أن نقول إن إسقاط هذا الضمير بإمكانه أن يحول التراكيب الاشتغالية من درجة دنيا في سلم المقبولية إلى درجة عليا؟

قبل الإجابة عن هذه الإشكالات ننطلق في البداية من تعريف مفهوم الاشتغال في الأدبيات النحوية:

1.3: الاشتغال عند النحاة موضوع يعالج وفرة المعمولات وقلة العوامل.

يعرف خالد الأزهري الاشتغال بقوله[1]: أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو اسم يشبه ناصب لضميره أو لملابس ضميره أو غيرهما ويكون العامل لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم المتقدم لنصبه".

يتضح من هذا النص أن الاشتغال ظاهرة تقل فيها الأيدي العاملة مما لا يستقيم معه أن يكون لكل معمول عامل واحد، فهو يعكس باب التنازع الذي تتوفر فيه العوامل وتقل المعمولات، فالموضوعان وجهان مختلفان لظاهرة واحدة هي عدم تساوي العوامل والمعمولات.

وهو مؤسس على تقديم المعمول وتأخير العامل فالمشغول عنه هو الاسم الذي وضع في غير موضعه وحل في غير موطنه، وهذا ما يوحد بين الاشتغال والتقديم عند النحاة بدءا من تعريفهم للاشتغال بأنه أن يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل يعمل في ضميره[2]. فمتى تقدم المفعول به على عامله وحل محله ما يشغل مكانه ويغني العامل عن ذلك المفعول به

(1) الأزهري خالد بن عبد الله شرح التصريح على التوضيح دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي، القاهرة 1312، ج 1، ص 245.

(2) انظر البسيط، ج 2، ص 615.

المتقدم،فقد تحقق ما يسميه النحاة اشتغال العامل عن المعمول[1]، لهذا يمكن اعتباره مبحثا من مباحث التقديم أو نوعا من التبئير على حد تعبير الفاسي الفهري[2]. فشرط التقديم شرط وارد في الاشتغال، والتأخير يخرجه من باب الاشتغال إلى باب البدلية. يقول ابن عقيل: إن من شروط المشغول عنه أن يكون متقدما، فإن تأخر نحو: ضربته زيدا لم يكن من باب الاشتغال، بل إن نصبت 'زيداً' فهو بدل من الضمير وإن رفعته فهو مبتدأ خبره الجملة بعده'[3].

إلا أن الفاسي الفهري لا يتفق مع هذا التخريج،ويعده ثغرة في تفكير النحاة ذلك أن المثال التالي:

– ضربته زيدا

يمثل عنده اشتغالا إلى اليسار يقول: "ولعل ما دعاهم إلى هذا التخريج – على البدلية – صعوبة تقدير الفعل المضمر بعد المفسر، وفي اعتقادي أن مثل هذه الجمل يجب أن تخرج على الاشتغال إلى اليسار'[4]. ويبدو أن القول بالاشتغال إلى اليسار مخالف لتصور النحاة،ذلك أن الفعل عندما نصب الضمير استوفى بذلك عمله: فلم يبق أمام 'زيداً' إلا البدلية.

إن السؤال الذي يفرض نفسه في باب الاشتغال هو كيف يمكن للفعل أن يعمل في الاسم الظاهر وضميره؟ فإذا كان الفعل قد نصب الضمير واستوفى بذلك عمله، فليس له أن ينصب الاسم بعدما شغل بضميره[5]، فالعامل لا يعمل على اليمين إذا استوفى معمولاته على اليسار[6] فكيف يمكن إذن تأويل الضمير في مثل هذه التراكيب؟

---

(1) انظر النحو الوافي ج2 ص 127.

(2) انظر الفاسي الفهري:في اللسانيات واللسانيات العربية، ص 83.

(3) انظر شرح ابن عقيل، ج 2، ص 128.

(4) الفاسي الفهري، المرجع السابق، ص 85.

(5) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو مطبعة لجنة التأليف والترجمة بالقاهرة، سنة 1937، ص 151.

(6) أحمد العلوي: الجالات العاملية وبعض تماثيل سيبويه وابن هشام، ص 99.

2.3: نحو تحديد لطبيعة الضمير المقولية في التراكيب الاشتغالية.

ما سنقوم به في هذه الفقرة هو توضيح الطبيعة المقولية للضمير في تراكيب الاشتغال وإبراز ما إذا كان هذا الضمير هو ضميرا خالصا ناتجا عن إضمار اسم ظاهر أم أن هذا الضمير ليس ضميرا خالصا؟

لنتأمل الأمثلة التالية:

1- شاهدت زيدا

1-أ- زيدا شاهدت

1

-ب- زيدا شاهدته

نلاحظ من خلال هذه الأمثلة أننا يمكن أن نقول:

- شاهدت زيدا

ويمكن كذلك أن نقدم "زيدا" لأغرض تداولية كالعناية فنقول:

- زيدا شاهدت

كما يمكن أن نقول أيضا:

- زيدا شاهدته

إلا أن ما يميز المثال (1-ب) عن المثال (1-أ) وجود ضمير يحيل على زيد.

لقد أشار النحاة إلى العلاقة الموجودة بين هذا الضمير والاسم الظاهر، فهناك من النحاة من لاحظ أن هذا الضمير يحقق العلاقة بالاسم الظاهر المتقدم[(1)]. ومن النحاة من لاحظ أن العلاقة الموجودة بين الضمير والاسم الظاهر علاقة بدلية ولا سيما في تراكيب من قبيل:

2- سميته زيدا

3- وضربته عمرا[(2)].

(1) انظر ابن هشام: أوضح المسالك، ج3، ص 12.

(2) انظر ابن عقيل، ج2، ص 128.

وفي اللسانيات الحديثة نجد أحمد المتوكل يدرج هذا النوع من الإضمار في إطار ما يسمى بالربط الضميري[1].

وقد حاول عبد العزيز العماري معالجة هذا الإشكال فانطلق من الأمثلة التالية(2):

4- 4- رأيت خالدا

4-أ- خالدا رأيت

4.ب- خالدا رأيته

4.ج- خالد رأيته

تظهر هذه الأمثلة أن التركيبين (4-أ) و(4-ب) مترادفان دلاليا وتركيبيا، إلا أن المثال (4-ب) أقل مقبولية من المثال (4) الذي هو الأصل ومن المثالين (4-أ) و(4-ج) وهما فرعان، ويرى عبد العزيز العماري أن (4-ب) نقصت درجة مقبوليته لسبب تركيبي يتمثل في التناقض الواقع بين بداية الجملة الذي ينبيء بمفعولية "خالداً" ونهايتها التي تشعر بإضمار هذا المفعول[3]، وقد اقترح في الأخير أن يعتبر هذا الضمير ضمير حشو وأكد قوة هذا المقترح بجواز حذفه بل استحسان حذفه حيث تحول (4-ب) إلى (4.أ):

(4-أ) خالدا رأيت.

لا يخلو هذا الافتراض من أهمية بالغة، وهو افتراض يذكرنا بتحليل الكوفة الذي يقوم على فكرة أن الاسم المتصدر في هذه البنيات منصوب بالفعل الذي يليه وأن الضمير ملغى[4]. وهذا التحليل أكثر واقعية من تحليل البصريين وجمهور النحاة القائم على تقدير فعل مضمر يعمل النصب في الاسم المتصدر.أما موقفنا فيميل إلى اعتبار الضمير في باب الاشتغال علامة للتطابق،يشار بها إلى نوع وعدد ما قبلها وبمعنى آخر، إنها مؤشر من خلاله

(1) احمد المتوكل: من البنية الحملية إلى البنية المكونية ص 88.

(2) عبد العزيز العماري: المرجع السابق، ص 280.

(3) نفس المرجع والصفحة.

(4) انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الثقافة، القاهرة، ص 225، وانظر كذلك السيوطي: الهمع، ج 2، ص 111.

نتمكن من معرفة هوية الاسم قبله، والدليل على ذلك أن هـذه العلامـة تتطـابق مـع الاسـم المنصوب سواء وقع قبلها أو بعدها، كما يتضح من الأمثلة الموالية:

5- محمدا شاهدته

6- هندا شاهدتها

7- المحمدين شاهدتهما

8- المحمدين شاهدتهم

9- سميته محمدا

10- سميتها مريم

نلاحظ من خلال هذه الأمثلة أن الفعل يتضمن علامـة للتطـابق مـع الفاعـل كمـا يتضمن كذلك علامة من خلالها نتمكن مـن معرفـة هويـة المفعـول أهـو للمفـرد أم الجمـع، للمذكر أم للمؤنث، وعندما لا يحصل تطابق ينتج عنه لحن الجملة كما في الأمثلة التالية:

11- *سميتها محمدا

12- *ضربته هندا

13- *هندا شاهدته

وعليه يمكن اعتبار الضمير الوارد في مثل هذه التراكيب علامة للتطابق. وهنا نختلـف مع الفاسي الفهري الذي يرى أن اللغة العربية لا تتوفر على تطابق للمفعول[1].

إن افتراض العلامة في التراكيب الاشتغالية افـتراض يخلـصنا مـن إشـكال تـضاربت آراء النحاة حوله. ويتعلق الأمر بناصب الاسم المتصدر في هـذه التراكيـب الاشـتغالية: ذلـك أننا إذا افترضنا أن الضمير في التراكيب الاشتغالية مجرد علامة للتطابق، فـإن هـذا الافـتراض لا يستدعي لها إعرابا، ويترتب على هذا أن الاسـم في البنيـات الاشـتغالية منـصوب بالفعـل الذي يليـه بالـضرورة. وإذا ثبـت أن الـشكل المتـصل بالفعـل في تراكيـب الاشـتغال علامـة للتطابق مع المفعول، فإن بـاب الاشـتغال يجـب أن يـضم إلى كتلـة المنـصوبات ولا ينبغـي أن يخصص له قسم خاص به. أضف إلى ذلـك أننـا بهـذا التحليـل سـنتجاوز بعـض التقـديرات

---

(1) في شأن تطابق المفعول، انظر الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص123.

الاصطناعية، فإذا كان النحاة يقدرون في التراكيب الاشتغالية فعلا، لأن الفعل المذكور، مشغول بالضمير بعده، فإن الصحيح هو أن الضمير الذي شغل الفعل مجرد علامة للتطابق.

4: الإضمار بـ "ذلك": إضمار الجملة المصدرية.

0: تمهيد:

بينا سابقا أن الإضمار إجراء تركيبي يقوم في أساسه على استبدال اسم ظاهر بضمير، وأن الغاية من هذه العملية التحويلية هي الإيجاز والاختصار، في هذا المحور سنبين أن الإضمار لا يتم بواسطة الضمائر المتصلة أو المنفصلة فقط، وإنما يتم كذلك بواسطة اسم الإشارة "ذلك" ولا سيما عندما يتعلق الأمر بإضمار الجملة المصدرية. في فقرة أولى من هذا المبحث سنبين كيفية تعامل النحو العربي وكذا بعض الأنحاء الغربية مع هذه الظاهرة التركيبية، هذا من جهة، أما من جهة أخرى فإذا كانت الجملة المصدرية تضمر بواسطة اسم إشارة كما سنرى، فإننا في الفقرة الثانية سنوضح ما إذا كانت ثمة علاقة موجودة بين الضمير العادي واسم الإشارة. أما في الفقرة الأخيرة من هذا المبحث فستقدم سياقات أخرى يتم فيها الإضمار بذلك.

1.4: الجملة المصدرية: هل تضمر بواسطة الضمير العادي أو اسم الإشارة "ذلك"؟

تناول النحو العربي القديم الضمائر والجملة المصدرية في مواضع من كتب النحو[1] إلا أنه لم يعر اهتماما بالغا لمشكل إضمار الجملة المصدرية، باستثناء بعض الإشارات التي لا تشفي الغليل، إلا أن الباحث اللساني يستطيع من خلال هذه الإشارات أن يدرك أن النحاة يعاملون الجملة المصدرية معاملة الاسم المفرد في حالة الإضمار، وهذا يعني أنها تضمر بواسطة ضمير عادي، ومن بين الدلائل التي تبين أن الجملة المصدرية عند النحاة تعامل معاملة الاسم المفرد في حالة الإضمار ما يلي:

---

(1) انظر على سبيل المثال ابن يعيش: شرح المفصل، ج 3 و ج 5، وانظر كذلك ابن هشام: المغني، ص 490-687.

- إن الجملة المصدرية ترد في النحو العربي في موقع يشغله في الأصل اسم مفرد: كأن ترد في موقع الفاعل أو موقع المفعول كما يتضح من خلال المثالين المواليين:

1- يسرني أنك ناجح

2- أتمنى أن ينجح أخوك

ففي المثال الأول حلت الجملة المصدرية محل اسم مفرد وهو الفاعل، بينما في المثال الثاني حلت محل المفعول به، وتؤول في الحالتين معا تأويل المفرد.

- نجد عند النحاة كذلك أن بعض الأدوات المصدرية - (أن) المصدرية مثلا - تسبك مع ما يليها سبكا ينشأ عنه ما يسمى بالمصدر المؤول أو المصدر المسبوك[1]، ويمكن أن نوضح ذلك من خلال الأمثلة الموالية:

3- أتمنى أن تنجح

3-أ- أتمنى نجاحك

4- رغب زيد في أن يسافر

4-أ- رغب زيد في السفر

في هذه الأمثلة تم سبك أن المصدرية وما يليها سبكا ينشأ عنه مصدر مسبوك، وإذا نحن تبنينا مصطلحات لسانية حديثة نقول: إن الجملة المصدرية تختزل في مركب مصدري، وبمعنى آخر إنها تخضع لتحويل الاختزال تحول بموجبه (أن ج) إلى مركب مصدري. ويعتبر عبد العزيز العماري عملية السبك عملية تركيبية تصير (أن) المصدرية وما في حيزها مركبا مصدريا[2].

يتضح من خلال المعطيات السابقة أن الجملة المصدرية إما أن تحل محل الاسم المفرد أو تؤول باسم مفرد، ويترتب عن هذا أنها تعامل معاملة المفرد في حالة الإضمار، لنأخذ المثال الموالي:

---

(1) انظر ابن يعيش، ج 8، ص 149، وانظر كذلك عبد العزيز العماري: النحو العربي قدراته التنظيرية والتطبيقية، ص 175.

(2) للمزيد من التفاصيل حول عملية السبك يمكن الرجوع إلى كتاب عبد العزيز العماري: أدوات الوصف والتفسير اللسانية، ص:124-125.

5- يتمنى الولد أن ينجح.

إن الجملة المصدرية في (5) يمكن أن تختزل في مركب مصدري حيث نحصل على الجملة التالية:

5-أ - يتمنى الولد النجاح.

وفي مرحلة ثانية يتم استبدال المركب المصدري بواسطة ضمير عادي كما يتضح من خلال (5-ب) بعد إلصاق الضمير بالفعل:

5 -ب- يتمناه الولد.

وقد لاحظ عبد العزيز العماري[1] أن النحو الغربي التقليدي يعامل أيضا الجملة المصدرية معاملة الاسم المفرد.ويوضح ذلك من خلال المثال الموالي:

6- Je souhaite que tu réussisses

- 6a je le souhaite

يتبين من خلال هذا المثال أن الجملة المصدرية تضمر بواسطة ضمير عادي (le).

إن الجملة المصدرية في النحو العربي وكذا النحو الغربي تضمر بواسطة ضمير عادي،إلا أنها يمكن أن تضمر بطريقة أخرى حيث يمكن أن تعوض أيضا بواسطة اسم إشارة. وهذا الافتراض هو الذي اقترحه موريس كروس[2] ودافع عنه عبد العزيز العماري الذي اعتبره أحسن إضمار للجملة المصدرية في اللغة العربية وهذا ما سنبينه في الفقرة الموالية.

2.4: إضمار الجملة المصدرية: بعض القضايا التركيبية والدلالية.

يرى موريس كروس[3] أن بعض الجمل المصدرية تقبل أن تضمر بواسطة الضمائر العادية وبعضها لا يقبل ذلك، ويقترح تحويلا ضميريا يفترض فيه أن تعوض الجملة

(1) ينظر عبد العزيز العماري، قضايا لسانية،ص9

(2) عن عبد العزيز العماري: قضايا لسانية، ص:10

(3) نفس المرجع والصفحة

المصدرية بضمير محايد هو ضمير الإشارة[1]. وعليه فإن الجملة المصدرية في التركيب (7) تختزل في اسم الإشارة (ذلك) كما في (8):

7- ألح الولد على أن يسافر

8- ألح الولد على ذلك

إلا أن موريس كروس لاحظ كذلك أن الضمائر التي تصلح لإضمار الجملة المصدرية تخضع لطبيعة الفعل الدلالية والتركيبية، وقد وضح عبد العزيز العماري ذلك من خلال المقارنة بين الأمثلة التالية[2]:

9- أراد زيد أن يسافر

9.أ- أراد زيد ذلك

9.ب- أراده زيد

10- يحب زيد أن يسافر

10-.أ- يحب زيد ذلك

10.*ب- يحبه زيد

ففي (9.أ) يلاحظ أن الجملة المصدرية أضمرت في البداية بواسطة (ذلك) إلا أن هذا الإضمار تجووز واعتبر مرحلة تحويلية ثم أضمرت بعد ذلك بواسطة ضمير عادي (9ب) بينما في (10) نلاحظ أن الإضمار بواسطة (ذلك) هو آخر مرحلة تحويلية ولا يجوز إضمارها بواسطة ضمير عادي كما يتضح من لحن (10-ب)، وقد لا حظ عبد العزيز العماري أن المعايير التي تجعلنا نقبل (9ب) ولا نقبل (10ب) معايير ذات طبيعة تركيبية ودلالية ترتبط بطبيعة الفعل (اراد[3])، ذلك أن هذاالفعل يتوزع في الأصل مع مفعول به يأتي على شكل جملة مصدرية، ولذلك فإن إضمار المفعول به (أن ج) بواسطة ضمير عادي أو بواسطة ضمير محايد لا يحدث في الغالب لبسا في ذهن المخاطب لأن المتداول

(1) نفس المرجع والصفحة.

(2) انظر عبد العزيز العماري،قضايا لسانية، ص 10.

(3) عبد العزيز العماري،المرجع السابق ص:10.

في الاستعمال هو أراد (أن.ج). في مقابل هذا يرى أن الفعل (أحب) عكس ذلك. قد يرد فعلا عاديا وقد يرد فعلا مؤثرا ينتقي (أن.ج) بصفته مفعولا به.

ويرى عبد العزيز العماري[1] أنه في حالة إضمار الجملة المصدرية بواسطة ضمير عادي، فإن المستمع يكون لا محالة ضحية لبس خصوصا إذا ما جرد هذا الضمير من سياقه، وبمعنى آخر فإذا قلنا:

11- أحبه زيد

فإن المستمع يعتقد أن حب زيد موجه إلى (+ إنسان) أو

(+ متحرك) في حين أن الفعل (أحب) يقبل أيضا أن يوزع أيضا مع مفعول موسوم بسمة (+ محسوس) حيث تقول مثلا:

12- 12 -أحب زيد الكتاب

وإذا أضمرنا المفعول به في الجملة (12) حصلنا كذلك على الجملة السابقة (10ب):

- (10ب): أحبه زيد.

وفي حالة ما إذا جردنا الضمير من سياقه،فإننا لا نعرف ما إذا كان حب (زيد) متجها نحو الكتاب أو نحو شيء آخر، في مقابل هذا، فإن الضمير الإشاري يساعدنا على التنبؤ بهوية العنصر المضمر[2].

ومهما يكن،يبقى أن إضمار الجملة المصدرية بالعنصر الضميري (ذلك) هو أحسن إضمار للأسباب التالية:

- إن إضمار الجملة المصدرية بضمير الإشارة لا يتطلب اختزالها في مرحلة أولى في مركب مصدري وإنما تضمر مباشرة كما توضح ذلك الأمثلة التالية:

13- يتمنى الولد أن ينجح

13.أ- يتمنى الولد ذلك

---

(1) قضايا لسانية، ص: 11.

(2) نفس المرجع والصفحة.

14- رغب زيد في أن يتجول

14.أ- رغب زيد في ذلك

15- يطمع الأب في أن ينجح ابنه

15.أ- يطمع الأب في ذلك.

- إن إضمار الجملة المصدرية باسم الإشارة يغطي كل الأفعال في مقابل إضمارها بواسطة الضمير العادي، لكون الإضمار في هذه الحالة يخضع لطبيعة الفعل الدلالية والتركيبية كما شاهدنا مع مفعول (أحب) حيث لم يجز إضماره بواسطة ضمير عادي لأن دلالة الفعل قد تحول دون ذلك.

وإذا كانت الجملة المصدرية يمكن أن تضمر بواسطة ضمير عادي أو اسم إشارة فقد يتساءل البعض عما إذا كانت ثمة علاقة بين الضمير العادي واسم الإشارة ذلك، وهذا ما سنعالجه في الفقرة الموالية.

3.4: الضمير العادي واسم الإشارة ذلك: قضايا تركيبية ودلالية

إن إمكان إضمار الجملة المصدرية بواسطة الضمير العادي واسم الإشارة ذلك يمكن تعليله من خلال وجود تقارب دلالي، إن لم نقل تعادلا دلاليا بينهما، ذلك أن الضمير العادي يحمل في ذاته معنى إشاريا. وقد اعتبر بعض النحاة الضمائر إشارات يشار بها إلى المتكلمين والمخاطبين والغائبين[1]. كما وسع بعض النحاة من مدلول الضمير ليشمل أسماء الإشارة. وما يعزز كون الضمير يحمل معنى إشاريا أنه استعمل استعمال الإشارة في العديد من المواضع من ذلك قوله تعالى:

16- ﴿وَلَا تَتَبَدَّلُوا ٱلْخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ ۖ وَلَا تَأْكُلُوٓا أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾[2].

(1) انظر مهدي المخزومي: النحو العربي قواعد وتطبيق، ص 47.

(2) سور النساء، الآية:2

إن الضمير في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾ يحمل معنى (ذلك) والتقدير:

16.أ- إن ذلك كان حوبا كبيرا

كأنه قيل:

16.ب- إن ذلك كان حوبا كبيرا

كما أن اسم الإشارة يحل محل الضمير العادي[1] كما في قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾، والتقدير: ولباس التقوى هو خير، حيث يتضح من خلال هذه الآيات أن الضمير يحل محل اسم الإشارة والعكس صحيح مما يعني وجود تقارب دلالي بينهما.

4.4: سياقات أخرى للإضمار ب "ذلك".

أشرنا في الفصل الثاني من هذا البحث[2] إلى أن الخبر لا يمكن إضماره لكونه يخرق قاعدة الإضمار العامة، وإذا كان لا بد من إضماره فإن هذه العملية لا تتم بواسطة ضمير متصل أو منفصل وإنما يمكن أن تتم بواسطة اسم إشارة المعبر عنه بالكاف (كذلك) [3] وهذا ما توضحه الأمثلة التالية:

1- كنت مسافرا

1.أ- كنت كذلك

2- كنتم مرضى

2.أ- كنتم كذلك

3- . كنتما مريضين

3.أ- كنتما كذلك

(1) للمزيد من التفاصيل حول علاقة التبادل بين الضمير واسم الإشارة انظر ص:213 من هذا البحث

(2) انظر ص 85 من هذا البحث.

(3) اعتبرنا (كذلك) اسم إشارة لأنه يتضمن معنى الإشارة، فالكاف للتشبيه بمعنى مثل، و"ذلك" للبعيد.

4- ظننت زيدا مريضا

أ.4- ظننت زيدا كذلك

5- حسبت زيدا ناجحا

أ.5- حسبت زيدا كذلك

ب- حسبته كذلك.

كان همنا في هذا المبحث هو أن نبين أن الإضمار في اللغة العربية لا يتم فقط بواسطة الضمائر المتصلة أو المنفصلة، وإنما يتم كذلك بواسطة اسم الإشارة (ذلك) خصوصا عندما يتعلق الأمر بالجملة المصدرية، وقد لاحظنا وجود قرابة دلالية بين الضمير العادي واسم الإشارة مما يقتضي توسيع مدلول الضمير ليشمل اسم الإشارة وذلك لاشتراكهما في مجموعة من الخصائص نجملها فيما يلي:

- يمكن لأحد هما أن يحل محل الآخر، وقد قدمنا في هذا المبحث أمثلة توضيحية لذلك.
- اشتراكهما في عملية الربط، وهذا ما أشار إليه السيوطي، الذي يرى مثلا أن ربط الجملة بالمبتدأ لا يتم فقط بالضمير العائد وإنما يتم كذلك بعناصر منها الضمير وهو أقواها ثم اسم الإشارة[1].
- يمكن الاعتماد عليهما في حالة الإضمار وخصوصا عندما يتعلق الأمر بإضمار الجملة المصدرية.

ونشير في نهاية هذا المبحث أن النحاة قد حصروا الغاية الكبرى للإضمار في الإيجاز والاختصار، إلا أننا نلاحظ أن هذا الغرض نفسه يشمل اسم الإشارة "ذلك" لكونه يختزل جملة مصدرية بكاملها كما نلفت الانتباه كذلك إلى أن الإضمار "بذلك" يقتضي توسيع هذا المفهوم

ليشمل الجملة وعليه يمكن أن نقول: إن الإضمار تعويض اسم ظاهر بضمير أو جملة مصدرية ب(ذلك) ويمكن أن ترمز لهاتين العمليتين كالآتي:

اسم ظاهر ← ضم

أن.ج ← ذلك

---

(1) انظر الأشباه والنظائر، ج 1، ص 241.

ونقصد بذلك أن الاسم الظاهر يعوض بضمير، بينما تعوض الجملة المصدرية باسم الإشارة "ذلك".

5: الإضمار والتواصل

إن الإيجاز والاقتصاد في التعبير ووضوح المعنى من أهداف اللغة العربية، وهذه الخاصية نجدها في حروفها وألفاظها وتراكيبها. فهي تعبر عن المعنى الكثير باللفظ القليل وهذا يتلاءم مع ما يسمى في اللسانيات بقانون الجهد الأدنى (Le moindre effort)[1] الذي يقصد به توصيل المراد إلى المتكلم بأقل جهد ممكن وبوضوح تام. ويعتبر الإضمار من بين الوسائل التي وضعتها اللغة العربية لهذه الغاية، حيث يتم تعويض أسماء متعددة بواسطة عناصر صغرى تدعى الضمائر قصد الإيجاز والاختصار واجتناب التكرار المملول. والسؤال حينئذ هو: متى يستعمل المتكلم الإضمار؟ ومتى يستعمل الإظهار أي الأسماء الظاهرة؟ وهل هناك علاقة بين هذه العملية وبين المخزون المعلوماتي للمخاطب الذي يتلقى الإرسالية؟ وبمعنى آخر، هل يساعد الإضمار في عملية التواصل بين المتكلم والمخاطب أم يعرقلها؟.

لا غرابة أن شرط الإفهام أساسي في كل عملية تواصلية (communication). ولهذا صاغ النحاة قواعد مثل: "الأصل في الكلام أن يوضع للإفادة". فالنظام اللغوي وضع أساسا للإفادة وتبليغ أغراض المتكلم للمستمع، ذلك أن المتكلم حين يقصد إفهام رسالته اللغوية، فإنه يرتبها على منوال لايدع معه للبس مجالا حتى يدرك مقاصده ذلك الإدراك الذي يتوخاه. وقبل الإجابة على السؤال الذي طرحناه آنفا، والذي يتعلق حول ما إذا كان الإضمار يساعد على عملية التواصل أم يعرقلها، نبين في البداية كيف تتم عملية التواصل بين المتكلم والمخاطب متوخين الاختصار والإيجاز ما أمكن.

---

(1) بخصوص مفهوم الجهد الأدنى، انظر أندري مارتيني، مرجع سابق، ص:176.

يرى سيمون ديك (1997) [1] أن التواصل بين مستعملي اللغة الطبيعية يتم حسب نموذج قار يمكن تلخيص مكوناته وطريقة اشتغاله كما يلي[2]:

- يشترط في أي عملية تواصل مشاركان: متكلم ومخاطب. ويقصد هنا بالمتكلم والمخاطب ذاتان مجردتان تشتركان في عملية التواصل، تتم بالمشافهة أو بالكاتبة، فالمتكلم ليس بالضرورة الناطق كما يوحي بذلك لفظ المتكلم.
- ويتم التواصل بين هاتين الذاتين على الشكل التالي:

يقصد المتكلم تمرير غرض تواصلي معين، يصوغه جزئيا ضمن فحوى خطابه، وتتفاوت صياغة الغرض التواصلي من حيث درجة صراحتها التي يحددها مخزون المتكلم عن مخزون المخاطب المعلوماتي. وبعبارة أخرى نقول: إذا افترض المتكلم أن مخزون المخاطب المعلوماتي لا يفي بتمكينه من التعرف على الذات المحال عليها، فإنه يضطر إلى استعمال عبارات صريحة تضمن إنجاح عملية التواصل. في هذه الحالة يوظف المتكلم في خطابه أسماء ظاهرة دون أن يستعمل في خطابه ضمائر، كأن ينتج مثلا الجملة التالية:

أ- لقد قابلت أمس الرجل الذي سافر معنا إلى الخارج في العام الماضي.

أما إذا افترض المتكلم مثلا أن مخزون المخاطب المعلوماتي يتضمن من المعلومات ما يكفل تعرفه على المحال عليه اكتفى -المتكلم- بالإشارة إليه بواسطة مضمر، أي إنه في هذه الحالة يفضل الإضمار -الضمائر- كأن يقول مثلا:

ب- لقد قابلته أمس.

وفي هذه الحالة يختزل المتكلم جملة كاملة بواسطة ضمير واحد رغبة في الإيجاز والاقتصاد، انسجاما مع قانون الجهد الأدنى الذي أشرنا إليه سابقا، والذي يهدف إلى توصيل المراد والمبتغى بأقل جهد ممكن.

---

(1) Dic.1997 B: The Theory of Functional Grammar, Part II complex And derived construction Berlin P:410.

(2) نفسه، ص.411.

إن الإضمار فعل قصدي نفسي (psycho intentional)، ففي الوقت الذي يعرف فيه المخاطب من تعني لا حاجة إلى ذكر الظاهر. أما حين يكون السياق غير السياق، والمقام غير المقام، حيث لا يوجد اتفاق ولا تواطؤ حول المعنى، بل هو مجهول لدى المخاطب، مستور جوهره وحقيقته فآنئذ يتعين التصريح والبيان والتوضيح. وقد شدت انتباهنا نصوص ثمينة لسيبويه يربط فيها الإضمار بالنية وبعلم المخاطب بما يطوي من الكلام يقول[1] "وإنما صار الإضمار معرفة لأنك تضمر اسما بعدما تعلم أن من يحدث قد عرف ما تعني وأنك تريد شيئا يعلمه" ويقول أيضا "واعلم أن المضمر لا يكون موصوفا من قبل إنك إنما تضمر حين ترى المحدث قد عرف من تعني"[2].

إن الإضمار مرتبط بمخزون المخاطب المعلوماتي. فكلما تيقن المتكلم أن مخزون المخاطب المعلوماتي يتوفر على معلومات كافية تمكنه من التعرف على الكلمة المحال عليها، اضطر إلى استعمال الإضمار. فالمتكلم يمكن أن ينتج الجملة التالية: أكلها، عوض: أكل التفاحة، إذا كان يعرف أن المخاطب يكتسب من المعلومات ما يمكنه من معرفة أن الضمير حل محل التفاحة. وإذا كان المخاطب يمتلك مخزونا معلوماتيا، فإنه لا يحتاج إلى كبير عناء لمعرفة الكلمة المضمرة.

فكلما كان المتكلم يعرف أن مخاطبه قادر على فهم رسالته، فإنه يستغني عن بعض المركبات الاسمية أو بعض الأسماء الظاهرة فيستعمل عوضها عناصر صغرى تسمى بالضمائر، لكونها أكثر إيجازا واختصارا. ذلك أن الجملة المتضمنة للإضمار تكون أكثر اقتصادا من الجملة المتضمنة للإظهار. وبعبارة النحو التوليدي، فإنها تكون أكثر مقبولية، وتتطلب أدنى جهد عضلي، بخلاف الجمل المتضمنة للأسماء الظاهرة.

صحيح أن الضمائر لا تملك دلالة منفصلة، وأنها لا تفهم إلا بالتفطن إلى صلتها بما تحيل عليه، وهذا المحال هو الذي يعطيها مدلولها ويشبع دلالتها. لكن إذا كان المتكلم يعرف

---

(1) انظر الكتاب ج 2 ص 6.

(2) نفس المرجع والصفحة.

مخاطبه وأن مخزونه المعلوماتي يمكنه من تفسير الضمائر المتضمنة في رسالته، أو خطابه، فإنه يلجأ إليها كلما دعته الضرورة إلى ذلك. فإذا تقدم في الكلام اسم ظاهر ثم أعيد ذكره، أومأ المتكلم إليه بأدنى لفظ -الضمير- لأنه عبارة عن الاسم الظاهر، ولن يحتاج المتكلم إلى تكرار وإعادة الاسم الظاهر السابق لتقدم ذكره.

إن الإضمار يساهم إذن في عملية التواصل شأنه شأن الإظهار، لكون الضمائر من حيث الدلالة هي عبارة عن الأسماء الظاهرة. ومن هنا فإن المتكلم يستغني عن الأسماء الظاهرة بواسطة الضمائر لدلالتها عليها، وهي عملية لا تعيق أو تعرقل التواصل وإنما هي عملية تمكن من إيصال مراد المتكلم ومبتغاه بأقل جهد ممكن.

هذه هي القيمة الاستعمالية للإضمار والمتمثلة أساسا في الاختصار والإيجاز في التعبير وإيصال مراد المتكلم بوضوح تام وبأقل جهد ممكن. هذا هو الأصل في استعمال الإضمار، ولكنه ولأغراض بلاغية قد يستدعي الأمر الاستغناء عن الضمير وإعادة الاسم الظاهر، وهذا ما سماه البلاغيون بالتكرار أو التكرير، وعرفوه بأنه: "دلالة اللفظ على المعنى مرددا لتأكيد غرض من أغراض الكلام أو المبالغة فيه"[1]، ويشمل ذلك: المدح، الهجاء، التعظيم، الوعيد، التهويل، وما أشبه ذلك من الأغراض البلاغية.

فمما جاء مكررا للمدح قول الخنساء في أخيها صخر:

وإن صخرا لمولانا وسيدنا ... وإن صخرا إذا نشتو لنحار[2]

حيث كررت الاسم الظاهر في الشطر الثاني (صخر) ولم تضمره.

ومما جاء مكررا للوعيد والتهويل قوله تعالى:

﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝٢ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾[3].

---

(1) علي الجندي، البلاغة الفنية، نهضة مصر، القاهرة، 1956، ص182- 183.

(2) البغدادي، خزانة الأدب، ولب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة العامة، الخانجي، دار الرفاعي، الرياض،1979.

(3) سورة الحاقة، الآية 1.

وقوله تعالى: ﴿ ٱلْقَارِعَةُ ۝ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾[1].

ذاك أن تكرار الاسم الظاهر في هذه الأمثلة أقوى وأبلغ من استعمال الضمير. فقوله تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ أبلغ وأقوى دلالة من قولنا: الحاقة ما هي. وقوله تعالى: ﴿ ٱلْقَارِعَةُ ۝ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾أقوى وأبلغ من قولنا: القارعة ما هي.

إلا أن تكرار الاسم الظاهر عوض الضمير للأغراض البلاغية السابقة، لا ينقص من قيمة الإضمار ودوره في التواصل. فالمتكلم يميل دائما إلى الاختصار والإيجاز، والضمائر أكثر إيجازا واختصارا من الأسماء الظاهرة.

إن الإضمار استراتيجية أصبحت تسكن في ذهن المتكلم. فمستعمل اللغة قد يختزل اسما ظاهرا أو عدة أسماء ظاهرة في ضمير واحد. وقد يختزل جملة أو نصا كاملا بواسطة ضمير؛ ذلك أن المتكلم يحاول دائما تبليغ رسالته إلى مخاطبه بأقل جهد ممكن وبوضوح تام. فلا نجد فقرة من الفقرات، أو نصا من النصوص يخلو من ضمير أو عدة ضمائر. من هنا يعد الإضمار ظاهرة أسلوبية تساهم في تبليغ مراد المتكلم بصفة خاصة وفي التواصل بصفة عامة. لذا فإن مستعمل اللغة لا يمكن أن يستغني عن هذه الظاهرة.

---

(1) سورة القارعة، الآية 1.

خلاصة

من خلال ما تقدم نستنتج ما يلي:

- إن الإضمار عملية تعتمد على مجموعة من الإجراءات التركيبية المتكاملة وهي: الحذف، التعويض، النقل وقد يضاف إلى هذه العمليات الإلصاق.
- إن الإضمار لا يتم دائما بسهولة وإنما تضبطه قيود تركيبية ودلالية تجعله أحيانا ممكنا وغير ممكن أحيانا أخرى.
- يمكننا الإضمار من التمييز بين مجموعة من الظواهر النحوية كالتعدية واللزوم، مما يجعله ذا قيمة وصفية وتفسيرية كبيرة.
- إن الإضمار لا يتم بواسطة الضمائر فقط، وإنما يتم بواسطة عناصر أخرى كأسماء الإشارة وأسماء الموصول، مما يفرض توسيع مفهوم الإضمار ليشمل العناصر السابقة، وعليه نعتبره عملية تحويلية يتم بموجبها تحويل اسم ظاهر إلى ضمير أو اسم موصول أو اسم إشارة.
- إن الإضمار عملية لا تعرقل التواصل، وإنما هو إجراء يمكننا من توصيل المراد والمبتغى بأقل جهد ممكن وبوضوح تام.

الباب الثاني

العائدية الضميرية

قضايا في التركيب والدلالة

تمهيد: العائدية الضميرية وأهم القضايا المتعلقة بها.

نقصد بالعائدية (anaphore) العلاقة المرجعية التي تربط بين الضمير ومرجعه. وهي ظاهرة تقوم أساسا على الربط بين عنصرين: عنصر معاد (Anaphorisé) وعنصر عائد (Anaphorique). وقد خصصنا هذا الباب لمعالجة هذه الظاهرة لارتباطها الوثيق بموضوع بحثنا، ذلك أن العائدية تقوم غالبا على الضمائر العائدة التي هي في الأصل عبارة عن مركبات اسمية أضمرت. فعوض أن يرد الاسم الذي يعود عليه الضمير العائد في موضع الحاجة إليه، بعد أن ورد أول مرة، يرد عنصر ضميري ينوب عنه ويؤدي معناه، وسنرى أن هذه العملية لا تقتصر فقط على الضمائر العائدة، وإنما تتم بواسطة عناصر أخرى منها أسماء الإشارة، أسماء الموصول وبعض العناصر المعجمية الأخرى من قبيل: نفس، عين، بعض...الخ. فكل هذه العناصر تنوب عن أسماء سبق ذكرها مما يعطيها بعدا ضميريا.

والعائدية أنواع: فقد يعود الضمير على اسم سابق، وفي هذه الحالة تسمى العائدية قبلية (Anaphore)، ويمكن أن نمثل لها بالجملة التالية:

1- جلست الأم تنتظر ابنتها طوعا.

وقد يعود الضمير على اسم لاحق، وتسمى العائدية في هذه الحالة بعدية (Cataphore) حيث يعود الضمير على اسم لاحق، كما في قوله تعالى:

2- زژ﴿ قل هو الله أحد﴾.

وقد أثارت العائدية انتباه النحاة العرب، وذلك من خلال اهتمامهم بالعديد من القضايا المتعلقة بها. من ذلك مثلا تحديدهم لأنواع الضمائر العائدة، كما تناولوا[1] الصور التي يأتي عليها مرجع الضمير انطلاقا من أن الضمائر العائدة عناصر غير مستقلة عن مراجعها .كما اشتغل اللسانيون بالظاهرة المذكورة – العائدية – وقاربوها من زوايا مختلفة تركيبية ودلالية، فالفاسي الفهري مثلا أشار إلى أن العائدية الضميرية تختلف باختلاف طبيعة

(1) انظر على سبيل المثال:السيوطي،همع الهوامع ج 1،ص:65-وانظر كذلك الاستراباذي ج2 ص5-6 و66 وابن هشام مغني اللبيب ص649-652.

مفسر الضمير: فإذا كان هذا الأخير داخل مجال الخطاب تكون المراقبة لغوية، أما إذا كان خارجه تغدو المراقبة تداولية[1]. إلا أنه ركز في بحثه على المراقبة الوظيفية التي تقوم على خاصية أساسية تنص على ضرورة ظهور المراقِب والمراقَب داخل الخطاب نفسه.

إن هذا الاهتمام يكاد يكون مشغلا عاما عند أغلب اللسانيين الذين اعتنوا بالتجليات اللغوية لمفسر الضمير، ويمكن أن نمثل لذلك بلاينز (1977) (lyons) الذي اعتبر مفسر الضمير إشارة نصية واشترط تساوقه مع الضمير داخل مجال الخطاب. ومن بين اللسانيين الذين اهتموا بهذه الظاهرة أيضا نجد: (كيرون 1976-1978 Gueron وفوكوني Faucounier 1974 وملنر milner.1982) وغيرهم.

تقتضي معالجة العائدية الضميرية التمييز بين أنواع من العلاقات يمكن للضمير العائد أن يربطها مع مرجعه، من ذلك ما يسمى بالإرجاع المشترك (Coreference) والعائدية (Anaphore). فالإرجاع المشترك علاقة تربط بين الضمير العائد وسابقه داخل نفس الجملة كما سنرى بتفصيل، وهي تنطبق على عنصرين لهما نفس القيمة الدلالية، من حيث إحالتهما على نفس المرجع في الواقع. ويمكن أن نمثل لذلك بالجملة التالية:

3- أحبت فاطمة زوجها

في هذا المثال يتحاول الضمير مع المركب الاسمي "فاطمة" وهذا يعني وجود علاقة تماثل (Relation symétrique) بين الضمير ومرجعه، حيث يشترك كل من الضمير والمرجع في نفس القيمة الدلالية[2] أما بالنسبة للعائدية فهي علاقة دلالية إلا أنها تجمع بين مركبات اسمية وضمائر محددة تسمى بالضمائر العائدية الانعكاسية.

تطرح العائدية الضميرية العديد من الإشكالات والقضايا يمكن إجمالها فيما يلي:

---

(1) انظر عبد القادر الفاسي الفهري (1981): الدلالة النظرية لبعض الظواهر الاحالية في اللغة العربية، اللسانيات في خدمة اللغة العربية، سلسلة اللسانيات عدد 5.تونس،ص:15.

(2) Guron,79 p 44.

أ- ذا كانت العائدية الضميرية علاقة تربط بين الضمير العائد واسم ظاهر يسمى بالمرجع، فهل هذا يعني أن كل الضمائر العائدة أصلها مركبات اسمية في أصل البنية؟

ب- ما هي القواعد التي تساهم في تحديد مرجع الضمير العائد ولا سيما عندما يكون هذا المرجع متعددا؟

ج- ما هي أنواع العلاقات الممكنة وغير الممكنة التي يمكن للضمير العائد أن يربطها مع سابقه؟

د- إن الضمائر العائدة عناصر غير مستقلة تركيبيا ودلاليا عن مراجعها، ومن ثم فإنها بحاجة إلى مختلف القواعد والقيود التركيبية والدلالية، إضافة إلى بعض القيود التي تمس باقي المستويات اللسانية الأخرى كالصرف والصواتة، وذلك لضبط أنواعها وأصنافها، وحصر مواقع توزيعها ومختلف علاقاتها بمفسراتها، ومن أهم القيود التي صيغت في هذا الشأن نجد قيد التحكم المكوني والسبق السلسلي ونظرية المراقبة... الخ والسؤال حينئذ هو: هل هذه القيود والمبادئ بإمكانها أن تحلل معطيات اللغة العربية أم أنها تبقي قواعد وقيودا قاصرة أمام هذه المعطيات؟

إن دور الضمائر العائدة لا يقتصر على الجملة فقط، وإنما يتعداها إلى النص (الخطاب). فكيف تساهم إذن الضمائر العائدة في تماسك أجزاء النص؟ وهل يمكن حذفها واستبدالها بمركبات اسمية؟.

هذه القضايا والإشكالات وغيرها ستشكل محتوى الباب الثاني من هذا البحث والذي قسمناه هو الآخر إلى ثلاثة فصول متكاملة على المستوى النظري والتطبيقي، خصصنا الفصل الأول منها للضمير العائد في اللغة العربية في علاقته بمرجعه.

أما الفصل الثاني فناقشنا فيه نماذج من الضمائر العائدة في تراكيب جملية مختلفة، بينما عالجنا في الفصل الثالث دور العائدية الضميرية في تماسك أجزاء النص، وقد بينا فيه أن أي نص كيف ما كان نوعه لا يخلو من الضمائر العائدة وأنها عناصر لا يمكن الاستغناء عنها لكونها تساهم في تماسك أجزائه، وأن حذفها يجعل النص متوالية من الجمل المبتورة التي لا معنى لها.

الفصل الأول

الضمائر العائدة في اللغة العربية قضايا تركيبية دلالية تداولية

0: تمهيد:

يرمي هذا الفصل إلى معالجة مجموعة من القضايا التركيبية والدلالية والتداولية المتعلقة بالعائدية الضميرية. وهو منظم على الشكل التالي:في الفقرة الأولى حددنا مفهوم الضمائر العائدة، وبينا خصائصها. في الفقرة الثانية وضحنا الصور التي يأتي عليها مرجع الضمير في النحو العربي. وفي الفقرة الثالثة صغنا مجموعة من القواعد التركيبية والدلالية والتداولية التي تساعدنا على تحديد المرجع عندما يكون متعددا. أما الفقرة الرابعة فتناولنا فيها العائدية الضميرية من خلال مبادئ النحو التوليدي، كمبدإ التحكم المكوني، السبق السلسلي، نظرية المراقبة، نظرية الربط. وبينا في نهاية هذه الفقرة أن اللغة العربية تخرق بعض هذه المبادئ، ولا سيما المعطيات المتعلقة بالربط التوليدي. وختمنا هذا الفصل بفقرة أخيرة بينا فيها أنواع العلاقات الممكنة بين الضمير العائد ومرجعه. وميزنا بين علاقات إجبارية وأخرى اختيارية وثالثة ممنوعة.

1: الضمائر العائدة في اللغة العربية :مفهومها وخصائصها التركيبية والدلالية

1.1: الضمير العائد.

يسمى الضمير عائدا لكونه يعود على شيئ سابق أو لاحق[1]. وهو يمثل مكونا يعوض مكونا آخر، ذكر في موضع آخر سابق عادة. ويتيسر هذا التعويض بعمل الذاكرة في محتواها المشترك بين طرفي التواصل. فعوض أن يرد الاسم الذي يعود عليه الضمير العائد – العنصر الإشاري– في موضع الحاجة إليه، بعد أن ورد أول مرة، يرد عنصر ضميري –

---

(1) انظر مرجع الضمير في القرآن (مرجع سابق) ص12.

ضمير عائد – ينوب عنه ويؤدي معناه، ويحمل جملة المقولات التي يحملها مفسره: الجنس، العدد. لنتأمل الأمثلة التالية:

1- رضيت البنت بقدرها المحتوم.

2- محمد ركب الدراجة وعلي لم يركبها.

3- أضاع زيد طريقه.

4- ظن زيد أنه موقوف عن العمل.

5- اضاع زيد كتابه.

تتضمن هذه الجمل ضمائر عائدة لا تفهم إلا بصلتها بما تعود عليه.وهي ترد في موقع كان من المفروض أن يظهر فيه الاسم الظاهر، ولكن اجتنابا للتكرار حل محله ضمير عائد.

ويعتبر تشومسكي الضمائر العائدة نوعا من الضمائر المربوطة أو المعلقة[1] (bonndanaphora) وهي عبارة عن مركبات اسمية في أصل البنية ثم حذفت وعوضت بهذه الأشكال الضميرية، مما يجعلها معوضات للأسماء العائدة عليها.

وقبل بيان خصائص الضمير العائد نشير إلى أن مفهوم العودة لا يقتصر على الضمير العائد وحده، وإنما يشمل عناصر معجمية أخرى من بينها أسماء الإشارة، الموصولات الاسمية...الخ، فكل مقولة من هذه المقولات تمثل عنصرا عائديا (Elément anaphorique) يعود على اسم سابق (antécédent) وينوب عنه.وتشترك هذه العناصر كلها في كونها لا تتخذ محتواها ومدلولها إلا بعودتها إلى ما تحيل عليه.

1.2: الخصائص التركيبية والدلالية للضمير العائد:

برجوعنا إلى الأمثلة السابقة نلاحظ أن الضمائر العائدة تتميز بمجموعة من الخصائص نجملها فيما يلي:

(1) مازن الوعر: النحو الكلي ومسائل بلا حلول، مجلة علامات، 472 محرم 1424،ص،171.

- إنها ضمائر لا تفهم إلا بالتفطن إلى صلتها بما تعود عليه. وهذا المحال عليه هو الذي يعطيها مدلولها ويشبع دلالتها. وبعبارة أخرى إن هذه الضمائر تأخذ محتواها مما تشير إليه.

- من خصائص هذه الضمائر أنها قد تكون مربوطة أو معلقة (Bonnd anaphora)[1]، حيث تعود على اسم داخل الجملة نفسها (1-2). وقد تكون غير مربوطة (unbonnd)، إذ يكون مفسر الضمير غير موجود كما في المثال الموالي:

6- من ضاعت قبلته فليسر ولا يطلب شرقا ولا غربا.

في هذا المثال نلاحظ أن الضمير العائد غير مربوط،فهو يعود على مرجع غير موجود في هذه الجملة.

- من خصائص الضمائر العائدة أيضا أنها لا يمكن حذفها واستبدالها بالاسم العائدة عليه كما يظهر من ركاكة المثال التالي:

7- التقيت برجل لا رجل طويل ولا رجل قصير.

والصواب أن نقول:

7.أ- التقيت برجل لا هو طويل ولا هو قصير

هذه إذن بعض الخصائص التي تميز الضمائر العائدة. وإذا كانت هذه الضمائر كما أشرنا سابقا غير مستقلة عن مراجعها، ولا تأخذ دلالتها إلا بعودتها إلى مفسراتها، فما هي الصور التي يأخذها مراجع الضمير في اللغة العربية؟ وما هي القواعد التي تساهم في تحديده، ولا سيما عندما تكون هذه المراجع متعددة، هذا ما سنبينه في الفقرة الموالية.

3.1: الصور التي يأتي عليها مرجع الضمير في النحو العربي:

بعد الحديث عن المعوضات – الضمائر العائدة – لا بد من الحديث عن العناصر التي تعوضها أو المعوضات، وهي ما يسمى بمرجع الضمير أو مفسره ومزيل إبهامه، إذ يسمى الاسم الذي يعود عليه الضمير العائد مفسر الضمير ومرجعه. وهو عبارة عن

---

(1) مازن الوعر: النحو الكلي ومسائل بلا حلول، مجلة علامات،472 محرم 1424، ص:171.

وحدات معجمية (أسماء مفردة، وما يضارعها من المركبات، ويتخذ صورا عديـدة في النحـو العربي يمكن إجمالها فيما يلي:

1.3.1 التصريح بلفظه (المرجع الصريح).

يقصد عادة بالمرجع الـصريح المرجـع الواضـح الـذي يهتـدي إليـه إنسان متوسـط الثقافة، وهو مرجع لا يحتاج إلى إعمال فكر، ولا طول نظر، لأنه لا لبس فيه ولا خفـاء كمـا يظهر من المثال الموالي:

8- خالد مررت به

في هذا المثال يشكل الاسم "خالد" المرجع الصريح للضمير العائد المتصل بحرف الجر، فهو الذي يمنحه محتواه ويشبع دلالتـه. وإذا كـان الاستعمال الـصريح لمرجـع الـضمير هـو التصريح بلفظه. فهناك حالات ينعدم فيها ذكـر صـريح لهـذا المرجـع، حيـث يكـون المرجـع مفهوما من الكلام أو ما يسمى بـسياق المقـام (context of situation)، الـذي تـدور فيـه الملفوظات، وقد جمع السيوطي هذه الحالات في سياقات على النحو التالي[1]:

الاستغناء عنه بما يدل عليه حسا. ويمكن أن نمثل لذلك بقوله تعـالى:﴿قَالَ هِيَ رَٰوَدَتۡنِي عَن نَّفۡسِي﴾[2].

في هذه الآية لم يذكر لفظ مرجع الضمير "زوليخا" لأنها كانـت حاضـرة[3]، ومـن أمثلـة ذلك قوله تعالى:﴿يَٰٓأَبَتِ ٱسۡتَـٔۡجِرۡهُ﴾[4].

الاستغناء عنه بما يدل عليه علما. وخير مثـال علـى ذلـك قولـه تعـالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾[5].

---

(1) أنظر على سبيل المثال السيوطي: همع الهوامع، ج 1، ص: 65-66

(2) سورة يوسف، الآية:26.

(3) السيوطي، الفرائد الجديدة تحقيق عبد الكريم المدرس،منشورات دار الأوقاف العراق 1977ج 1 ص:141.

(4) سورة القصص آية 26.

(5) سورة القدر، الآية 1.

إن الضمير في "أنزلناه" يعود على القران، وهناك قرائن تؤكـد ذلـك، إذ أن الفعـل "أنـزل" يقتضي شيئا منزلا والضمير "نا" يدل على أنه منزل من عند الله، كما أن ذكر ليلة القـدر تدل عليه. وهذا يعني أن القران هو المرجع الذي أضمر.

الاستغناء عنه بجزئـه. والمقـصود بـذلك أن اللفـظ المـذكور يمثـل جـزءا مـن مـدلول المرجـع المـستغنى عنــه نحــو قولــه تعــالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا﴾[1].

أي المكنوزات التي بعضها الذهب والفضة.

الاستغناء عنه بكله. فقد يكـون المرجـع المـضمر – المـستغنى عنـه جـزءا مـن مـدلول اللفـظ المذكور نحو قولـه تعـالى: ﴿وَلَن تَسۡتَطِيعُوٓاْ أَن تَعۡدِلُواْ بَيۡنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوۡ حَرَصۡتُمۡۖ فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلۡمَيۡلِ فَتَذَرُوهَا كَٱلۡمُعَلَّقَةِ﴾[2].

يعود الضمير في هذه الآية على الزوجـة الـتي هـي بعـض النـساء، ومنـه قولـه تعـالى: ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ﴾[3].

والأصل:

6.أ- اعدلوا فالعدل أقرب للتقوى.

إلا أن المثال (6) أكثر مقبولية وتداولا من المثال (6 أ).

الاستغناء عنه بنظيره. نحو: عندي درهم ونصفه

أي ونصف درهم، والتقدير هو:

7.أ- عندي درهم ونصف درهم.

---

(1) سورة التوبة، الآية 34.

(2) سورة النساء، الآية 128.

(3) سورة المائدة، الآية 9.

ومن صور مرجع الضمير كذلك، أن الضمير العائد قد يرجع إلى اسم مذكور في الكلام قبله أو بعده كما تبينه الأمثلة التالية:

9- ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾[1].

10- ﴿فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾[2].

11- ﴿وَلَا يُسْـَٔلُ عَن ذُنُوبِهِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾[3].

نلاحظ أن الضمير العائد في المثال (8) يعود على اسم مذكور متقدم لفظا لا رتبة، بينما الضمير العائد في المثال (9 و10) يعود على اسم مذكور في الكلام متأخر لفظا لا رتبة، لأنه فاعل في (9) ونائب فاعل في

(10). وقد يعود الضمير العائد على اسم يلزمه التفسير بجملة[4] نحو:

﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾.

4.1: في المطابقة بين الضمير ومرجعه:

يشكل الضمير العائد ومرجعه سلسلة إحالية يمثل المرجع رأسها والضمير ذيلها. وتقتضي هذه السلسلة أن يحمل الذيل: (الضمير) السمات نفسها التي يحملها رأس السلسلة. وبمعنى آخر إن سمات الاسم تتسرب إلى الذيل (الضمير)، من هنا فالغالب أن يتطابق الضمير العائد مع مرجعه في النوع والعدد، ففي أسلوب القرآن الكريم يتطابق الضمير العائد مع مرجعه في الإفراد والتذكير كقوله تعالى:

﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ﴾[5].

---

(1) سورة البقرة آية 124.

(2) سورة طه، اية 67.

(3) سورة القصص آية 78.

(4) السيوطي، الهمع، ج1ص62.

(5) سورة يوسف آية 4.

أو في الإفراد والتأنيث كقوله تعالى:

﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَنٰهَا﴾[1].

أو في الجمع كقوله تعالى في نفس السورة:

﴿وَجَآءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُواْ عَلَيْهِ فَعَرَفَهُمْ﴾[2].

إلا اننا نجد أمثلة لم تتحقق فيها المطابقة لأسباب منها:

- الحمل على المعنى.
- طبيعة اللغة تجاه بعض الألفاظ من حيث المطابقة أو عدمها. ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾.

ففي هذه الآية مرجعان هما: الله ورسوله فكان من المنتظر أن يأتي الضمير في "يرضوه" مثنى مذكر ولكن أتى به مفردا حملا على المعنى. فالضمير عائد إلى الرسول ﷺ فقط إما لأن رضى رسول الله رضا لله، لأن الدائرة الإيمانية واحدة مصداقا لقوله تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾.

أو لأن الله تعالى ذكر مع الرسول (ص) تعظيما وتشريفا والمعنى للرسول (ص)[3].

ومن الأمثلة التي لم يتطابق فيها الضمير مع مرجعه حملا على المعنى قوله تعالى:

﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[4].

ففي هذه الآية مرجعان هما: الذهب والفضة. وقد جاء الضمير في ينفقونها مفردا مؤنثا والسبب في ذلك الذهاب إلى المعنى دون اللفظ لأن كل واحد منهما جملة وعدة كثيرة ودنانير ودراهم. فهو كقوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ﴾[5].

---

(1) نفس السورة آية 30.

(2) سورة يوسف: الآية 58.

(3) انظر معاني القرآن، ج1، ص: 34-48.

(4) سورة التوبة: الآية 31.

(5) سورة الحجرات آية: 9.

إن عدم التطابق بين الضمير والمرجع في أسلوب القرآن له أغراض بلاغية، وكأن الله تعالى يريد أن يحرك عقول عباده ليفكروا ويتدبروا آياته.

وعلى العموم فالأصل في الضمير العائد أن يكون مطابقا للإسم المعود عليه كأن يتضمن أمارة أو علامة تدل على أن الاسم المضمر إما غائبا أو حاضرا، أي يجب أن يشاخص الضمير العائد مرجعه وأن يعادده بأن يتضمن أمارة أخرى تدل على كون المعود عليه مفردا أو مثنى أو جمعا. ويجانسه حيث يتطلب أمارة ثالثة تدل على جنس الاسم المضمر تذكيرا أو تأنيثا، إلا أن هذه العلامات قد تغيب لأسباب معنوية أو بلاغية، وسنرى أن المطابقة تعتبر أساسية بل ومن القواعد الضرورية الضابطة لتحديد المرجع عندما يكون متعددا وهذا ما سنعالجه في الفقرة الموالية.

5.1: الضمير العائد وتعدد المرجع:

هناك صعوبة تواجه الباحث عند دراسته للعائدية الضميرية ذلك أن المحال عليه- المرجع- قد يكون واحدا معينا وهذا لا غموض فيه. ولكن قد يكون المحال عليه متعددا وهنا تبرز المشكلة: على أي من هذه المراجع يعود الضمير؟

يقول جبر ضومط[1] أعلم أنه قد يتقدم في الكلام اسمان ظاهران أو عدة أسماء ثم يرد عليها الضمير. فإذا لم ينتبه الكاتب أو المتكلم لرد هذه الضمائر، اشتبه في المراد بالضمير من هو، ووقع الاختلال بسبب ذلك في فهم المقصود من الجملة. فقد يسبق الضمير العائد مرجعان أو أكثر ويجوز أن يعود الضمير على كل واحد منها كما هو في قوله تعالى:

1- ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾[2].

(1) الخواطر الحسان في المعاني والبيان، مطبعة الوفاء بيروت ط2، 1930، ص:145

(2) سورة الرعد آية 1.

فهناك من يرى أن الضمير في ترونها عائد إلى السماوات. وهناك من يرى أن الضمير يعود على عمد. أي بغير عمد مرئية[1].

ولنتامل قوله تعالى:

2- ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّـٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾[2].

في هذه الآية يحتمل عود ضمير الفاعل في (يرفعه) إلى ما عاد عليه ضمير (إليه) وهو الله تعالى، ويحتمل عوده على العمل الصالح، والمعنى أن العمل الصالح هو الذي يرفعه الكلم الطيب، ويحتمل عوده على الكلم الطيب، وهو أن التوحيد يرفع العمل الصالح. وبما أن المحافظة على المعنى والإفهام تقتضي أن يعود الضمير إلى ما هوله فإن النحاة والمفسرين واللسانيين حاولوا صياغة جملة من القواعد تساعد على تحديد مرجع الضمير وهذا ما سنبينه في الفقرة الموالية:

6.1: قواعد لسانية لتحديد مرجع الضمير العائد:

1.6.1: عود الضمير على أقرب مذكور:

اعتمد النحاة على قاعدة نحوية شهيرة لتحديد مرجع الضمير عندما يكون متعددا وهي أن يعود الضمير على أقرب مذكور أو ما يسميه سيبويه بقيد الأقرب، ويعادل هذا المبدأ في اللسانيات الحديثة مبدأ المسافة الدنيا[3](Minimal distance principale) ويشترط هذا المبدأ في مراقب العائد أن يكون العنصر الأقرب إليه. وهو ما يعبر عنه الفاسي الفهري بمبدإ القرب ويصونه كالتالي: سابق المربوط هو السابق الأقرب[4] ويسمى هذا القيد في البرنامج الأدنوي بالربط الأدنى (minimal binding)[5].

---

(1) انظر على سبيل المثال: الزمخشري محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ضبط وترتيب مصطفى حسن احمد، دار الكتاب العربي، لبنان، ط3، 1987، ج2،ص: 34. وانظر أيضا: البحر، ج 5،ص: 350.

(2) سورة فاطر، الآية:10.

(3) اقترح هذا المبدأ روزنبوم (1967) انظر: اللسانيات واللغة العربية ج2 ص: 131.

(4) انظر الفاسي الفهري:اللسانيات واللغة العربية، ج2، ص:131

(5) عن هذا البرنامج انظر: الفاسي الفهري المقارنة والتخطيط في البحث اللساني، 1994، ص:2-20.

ومن بين الأمثلة التي يعود فيها الضمير على أقرب مذكور قوله تعالى:

3- ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾[1].

فقد أخر المفعول الأول (شياطين الإنس والجن) على المفعول الثاني (لكل نبي) ليعود الضمير في بعضهم على أقرب مذكور وهو شياطين الإنس والجن[2]. ومن ذلك قوله تعالى:

4- ﴿وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُ﴾[3].

يعود الضمير في هذه الآية على الزرع لكونه أقرب مذكور[4] أو أقرب سابق. فكلما تعدد الضمير ولم تتم المطابقة بين أحد هذه المراجع وبين الضمير العائد فإنه سيعود إلى الأقرب منه[5]. غير أننا نجد أمثلة تخرق مبدأ قيد القرب حيث لا يعود الضمير فيها على أقرب مذكور وإنما يعود على أول مذكور، من ذلك قوله تعالى:

5- ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾[6].

في هذه الآية عاد الضمير في (إليها) على التجارة وهي الأبعد والدليل على ذلك المطابقة بين الضمير ومرجعه.وفي هذه الحالة تعتبر المطابقة رائزا يمكننا من تحديد مرجع الضمير.

كما يعود الضمير على الأبعد في حالة ما إذا كان المرجع مضافا ومنه قوله تعالى:

6- ﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي عَذَابِ جَهَنَّمَ خَالِدُونَ ﴿٧٤﴾ لَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ﴾[7].

---

(1) سورة الأنعام، الآية 112.

(2) الإتقان ج1، ص:508.

(3) سورة الأنعام، الآية 141.

(4) انظر البحر ج 4 ص 808 وهناك رأي آخر يرى أن الضمير يعود على النخل والزرع.

(5) عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، 1961. ج 1 ص 261.

(6) سورة الجمعة الآية 11.

(7) الزخرف، الآية،74-75.

في هذا المثال عاد الضمير المتصل بحرف الجر (فيه) على (عذاب) وهو الأبعد. ولنتأمل قوله تعالى:

7- ﴿ لَهُۥٓ إِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَجَعَلۡنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلۡكِتَٰبَ﴾.

إن الضمير في (ذريته) عائد على إبراهيم، وهو غير الأقرب لأنه المتحدث عنه في أول القصة[1].

بناء على المعطيات السابقة، يمكن أن نخلص إلى المبدأ التالي:

'المتحدث عنه الحقيقي هو الذي يستحق الضمير'

من خصائص هذا المبدأ أنه يرتكز على المقام التواصلي،خاصة إذا علمنا أن اللغة غير مستقلة عن الواقع وتجارب المتكلم.

هذا إذن عن الصور التي يأتي عليها مرجع الضمير العائد وبعض القواعد التي تمكننا من تحديده. وسنحاول في المحاور اللاحقة دراسة الضمير العائد من خلال مجموعة من القواعد التوليدية التي صيغت وكان المراد منها ضبط استعمال الضمير في علاقته بمرجعه.وهذا ما تهدف الفقرة الموالية توضيحه.

2: العائدية الضميرية من خلال مبادئ نظرية الربط العاملية

اهتم النحو التوليدي بالعائدية الضميرية من خلال ما يسمى بنظرية الربط العاملية، فما المقصود بهذه النظرية؟

تمثل نظرية الربط العاملية الطور الثالث الذي بلغه النحو التوليدي مع تشومسكي (chomsky) بعد النظرية المعيارية (théorie standard) التي تبلورت في الستينات، وبعد النظرية المعيارية الموسعة (théorie standard étendue) التي أقيمت أسسها في أوائل السبعينات. وقد ظهرت نظرية الربط العاملية مع مطلع الثمانينات، وهي نظرية تتميز

(1) انظر البرهان في علوم القرآن ج4 ص49.

بتداخل المبادئ والقوالب التي تشكل ما يسمى بالنحو الكوني الذي بهدف إلى دراسة اللغة باعتبارها خاصية للعقل البشري. وهي تتضمن كما يشير إلى ذلك اسمها شطرين:

1- العاملية: وتدرس العلاقة البنيوية بين رأس ما (فعل، حرف عامل... الخ) والعناصر الأخرى المتممة لذلك الرأس والتي تتصل به، وهذا المفهوم يوافق جزءا من مفهوم العامل النحوي، كما تبلور في التراث النحوي عند العرب، وفي الأنحاء الأوربية الكلاسيكية.

2- الرابطية (Binding) وتدرس قضية الإحالة أو العودة بمختلف أشكالها ومواطنها: الضمائر، أسماء الإشارة، الموصولات الاسمية، والعلاقة بين هذه العناصر وما تحيل عليه، وهما نظريتان على درجة كبيرة من التعقيد والتجريد، وتمثلان بابا آخر في المدرسة التوليدية يواصل البحث في محاولة ضبط نحو كوني (grammaire universelle)[1]. وقد تضمنت نظرية العاملية والربط مبادىء توليدية منها: مبدأ التحكم المكوني، مفهوم الربط، السبق السلسلي، نظرية المراقبة. فمبدأ التحكم المكوني اعتبر قيدا على الإضمار، وهو يقتضي أن يتحكم المرجع اللساني في الضمير دون العكس. أما بالنسبة لنظرية الربط فتهتم بربط المركبات الاسمية بما في ذلك الضمير بسوابقها، بينما تهتم نظرية المراقبة بتأويل وتوزيع الضمير العائد، وهي تختلف باختلاف طبيعة مفسر الضمير: فقد تكون مراقبة لغوية إذا كان مفسر الضمير داخل الجملة أو الخطاب. وقد تكون المراقبة تداولية إذا كان مفسر الضمير خارج الخطاب. وسننطلق في البداية من معالجة الضمير العائد من خلال مبدإ التحكم المكوني.

---

(1) La nouvelle syntaxe: concepts et conséquences de la théorie du gouvernement et de liage tr ; fr; (leila picabie) وقد تطورت هذه النظرية في السنين الأخيرة حيث حاول تشومسكي ابتداء من 1990 بناء نحو مبني على الاقتصاد والاختزال هو ما يسمى بالبرنامج الأدنوي. بخصوص مقدمة للبرنامج الأدنوي باللغة العربية، انظر الفاسي الفهري 1994: المقارنة والتخطيط في البحث اللساني. مرجع سابق.

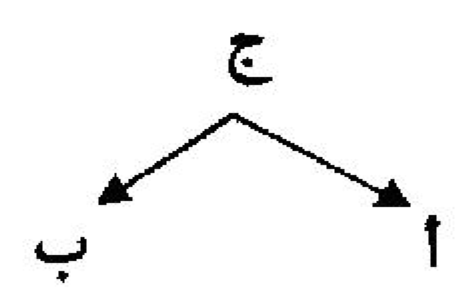
1.2: الضمير العائد ومبدأ التحكم المكوني.

التحكم المكوني علاقة بنيوية تقوم بين مكونات تمثل مواقع مختلفة في تشجيرة ما، ويمكن أن يفهم بشكل أفضل باعتباره وسيلة لتحديد المجال التركيبي لعجرة معينة، وقد اقترح أول ما اقترح قيدا على الإحالة.

تصوغ رينهارت (1976) مفهوم التحكم المكوني كالتالي:

تتحكم العجرة (أ) في العجرة (ب) إذا لم يكن أحدهما يشرف على الآخر، والعجرة (ج) التي تشرف مباشرة على (أ) تشرف كذلك على (ب) [(1)].

يعتمد تعريف رينهارت للتحكم أساسا على العجرة المفرعة، وهي التي لها أكثر من فرع واحد، فالمكون (أ) لا يتحكم مكونيا في (ب) إلا إذا كانت أول عجرة مفرعة تعلو (أ) تعلوا (ب) كما في الشجرة التالية:



حيث (أ) يتحكم مكونيا في (ب)، لكون أول عجرة تعلوه تعلو كذلك (ب).

أما عن علاقة التحكم المكوني بالضمير فيرى لنككر: أنه لا يمكن للضمير[(2)] أن يسبق الاسم الذي يعود عليه، وأن يتحكم فيه في نفس الوقت[(3)]، ويرى الفاسي الفهري أيضا أن الضمير لا يمكن أن يتحكم مكونيا (C.commond) في مفسره[(4)].

إن التحكم المكوني من بين المبادئ التي صيغت في اللسانيات لتقييد علاقة الضمير العائد بسابقه. وتعتبر من أبرز القيود الأساسية على العائدية الضميرية، فالمرجع اللساني،

---

(1) رينهارت (1976) ص80.

(2) عبر النحاة عن علاقة الاسم بالضمير بتعابير من قبيل: "لا إضمار قبل الذكر" ولا يكون الإضمار الا بعد تقدم الذكر الجمل ص147.

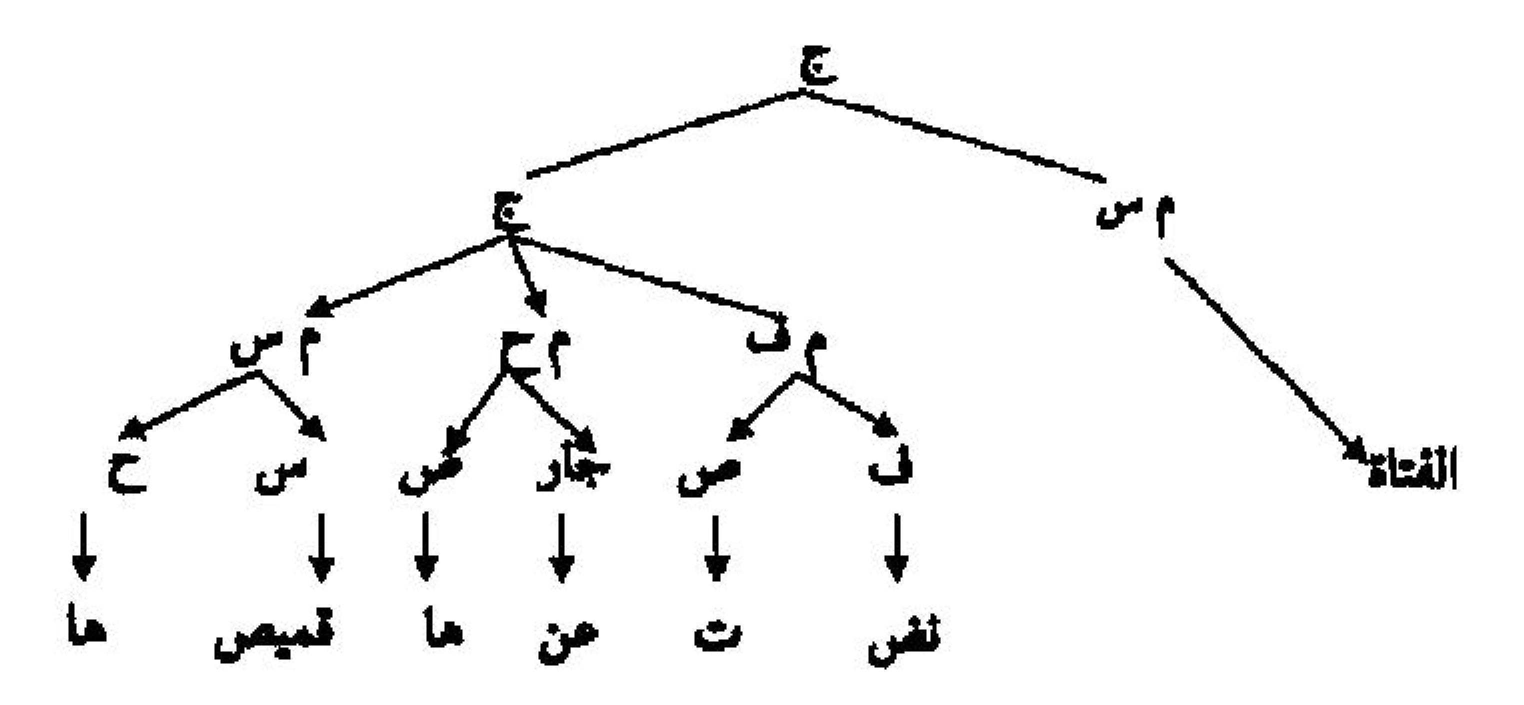
(3) عن عبد العزيز العماري: قضايا لسانية، ص8.

(4) في اللسانيات واللسانيات العربية: ص141.

باعتباره مفسرا للضمير ومزيلا لابهامه، يجب أن يتقدم عليه، أي يتحكم فيه. لنأخذ الجملة التالية:

1- الفتاة نضت عنها قميصها لصب ماء.

تأخذ هذه الجملة المشجر التالي:



يبين هذا المشجر أن (م س) [الفتاة] يتحكم في الضمائر التي تتضمنها هذه الجملة، فهو إذن مفسرها، ووجوده شرط ضروري في فهمها، وبناء على هذا صيغ شرط التحكم المكوني كالتالي:

يشترط وجوبا في كل ضمير أن يكون له مفسر مناسب يحكمه.

وينقسم الضمير العائد على ضوء مبدأ التحكم المكوني من حيث وجوده أو غيابه إلى قسمين:

1- ضمير عائد مربوط (Bond) وهو المضمر الذي يتوفر على مفسر يحكمه في الجملة.

2- ضمير عائد حر (Free) وهو ما كان خلاف الأول[1].

إن مبدأ التحكم المكوني صيغ لضبط سلوك الضمير العائد في علاقته بمفسره وهو يمكننا من مناقشة ما يسمى في النحو العربي بظاهرة التقديم والتأخير أو السابق واللاحق. والضمير الذي يعود على اسم ظاهر أو لا يعود عليه. لنأخذ الأمثلة التالية:

3- شكا الولد أبوه.

---

(1) انظر تشومكسي 1981 ص 198.

4- ابتلى ابراهيم ربه.

5- ضرب زيدا غلامه.

يمكننا مبدأ التحكم المكوني من تعليل سلامة هذه الجمل ومقبوليتها، حيث نلاحظ أنها تتوفر على مفسر يسبق الضمير العائد، ومن ثم فإنه يتحكم فيه مكونيا. كما يمكننا مبدأ التحكم المكوني من تعليل لحن التركيبين التاليين:

6- *شكا أبوه الولد.

7- *نزع هو من اعتقاد زيد أن يكون فعلت هذا.

نلاحظ في (4) أن الضمير يسبق مفسره دون أن يكون العكس وهذا يعني أن (4) تخرق مبدأ التحكم المكوني. واعتمادا على هذا المبدأ نفسه نستطيع أيضا أن نوضح لماذا لا يمكن أن نقبل جملا كبرى من نوع (5)، ذلك أن الضمير (هو) أي سابق على 'زيد' وفي الوقت نفسه يتحكم فيه مكونيا دون العكس. ومن خلال هذا يتضح أن مبدأ التحكم المكوني يساعدنا على تحليل ومناقشة بعض التراكيب التي خضعت لما يسمى بالتقديم والتأخير في النحو العربي. بيد أن هذا المبدأ تواجهه بعض الصعوبات. لنتأمل الأمثلة التالية:

8- ضرب تلميذه هذا المدرس.

9- وصل مكتبه مدير المؤسسة.

10- ضرب غلامه زيد

إذا دققنا النظر في هذه التراكيب فإننا نلاحظ أن الضمير يسبق مفسره أي يتحكم فيه مكونيا دون أن يكون العكس. ومع ذلك فهذه الجمل مقبولة وسليمة، فما يتنبأ به هذا القيد هو أن تكون هذه الجمل غير مقبولة لأن الضمير هو الذي يتحكم مكونيا في المرجع وليس العكس، ومع ذلك فهذه الجمل مقبولة وذلك لان الاسم الظاهر في نية التقديم، ولأن من حق الفاعل أن يكون قبل المفعول[1].

ومن بين الصعوبات التي واجهت مبدأ التحكم المكوني تلك التي تتعلق بتحديد دلالة الضمائر المنفصلة إحاليا عن سوابقها التي تحيل إلى طرف آخر كما في المثال الموالي:

---

(1)

11- ظن زيد أنه قادم.

ففي هذا المثال لايحيل الضمير بالضرورة على (زيد) وإن كان هذا الأخير يتحكم مكونيا في الضمير.

إلا أن الإشكال الأول الذي واجه مبدأ التحكم المكوني والمتمثل في إيجاد تراكيب يتحكم فيها الضمير في مفسره دون العكس، يمكن مواجهته إذا تبنينا مفهوم السبق السلسلي التوليدي المقترح في الفاسي (1990 و 1993) وهذا ما تهدف الفقرة الموالية توضيحه:

2.2: الضمير العائد ومبدأ السبق السلسلي:

تنبه الفهري إلى قصور مبدأ التحكم المكوني فاقترح ما يسميه بقيد السبق السلسلي الذي يصوغه كالتالي[1]:

تسبق سلسلة (س$_1$) سلسليا سلسلة (س$_2$) في البنية المكونية إذا وفقط إذا كان كل عضو في (س$_1$) يسبق كل عضو في (س$_2$).

بناء على هذا القيد يفترض الفاسي الفهري أن الضمائر لا تسبق سلسليا مفسراتها. تمكننا هذه المعطيات من تحليل الجمل التالية:

1- الولد أبوه

2- ابتلى إبراهيمَ ربُّه

3- ضرب زيدا غلامُه

4- ضرب تلميذَه هذا المدرس.

5- وصل مكتبه مدير المؤسسة.

تبين الأمثلة: (1-2-3) أن الضمير ينتمي إلى سلسلة مكونة من مركبين اسميين لا يسبق إلا عضو واحد منهما المفسر. وعليه فإن الضمير لا يسبق سلسليا مفسره الجملة رقم (1) مثلا). أما في (4-5) فإن الضمير يسبق مفسره خطيا ولكنه لا يسبقه سلسليا، على افتراض أن الأثر الذي يمثل رأس السلسلة،التي يوجد ضمنها المركب الاسمي الفاعل

(1) بخصوص هذا المبدأ انظر البناء الموازي، ص56-57 و الفاسي الفهري:1993، ص12-20.

المزحلق، يسبق المركب الاسمي الذي يتضمن الضمير.وربما هذا هو ما أشار اليه الزجاجي سابقا حين قال: ألا تراك تقول ضرب غلامه زيد، لان الغلام في المعنى مؤخر والفاعل في الحقيقة قبل المفعول"[1]. أي لإعادة هذا المثال إلى توزيعه الأصلي نكتفي باللجوء إلى التقدير[2]. وهذا الإجراء التركيبي يكون ممكنا كذلك عندما يرتبط الضمير بمركب حرفي يعبر عن ظرف مكان مثلا نحو:

6- لقيت في داره خالدا.

ذلك أن الظرف في الأصل مؤخر تركيبيا عن المفعول وهذا يعني أن هذه الجملة محولة عن الجملة التالية:

6.أ - لقيت خالدا في داره.

3: نظام اللغة العربية العائدي ومبادئ نظرية الربط

إن البحث في كيفية وصل عنصر مبهم بآخر متمكن ليصير الأول مثل الثاني حمل تشومسكي على وضع قالب خاص بهذه المهمة سماه بنظرية الربط (binding theory) فعن طريق الربط أو الرابط يتسرب معنى الاسم المتمكن إلى الملتبس (الضمير) فيرتفع إبهامه. وتميز نظرية الربط (تشومسكي 1981) بين ثلاثة أنماط من التعابير اللسانية على مستوى العلاقات التي تربطها في حدود جملتها. وتتحدد هذه الأنماط الثلاثة من خلال مبادئ ربط ثلاثة:

أ- العوائد تكون مربوطة في مقولتها العاملية.

ب- الضمائر تكون حرة في مقولتها العاملية

ج- التعابير المحيلة تكون حرة في أي مكان.

(1) ابن السراج،الأصول في النحو:تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة،بيروت 1985 ج2، ص:238.

(2) نقصد بالتقدير هنا إعادة كل عنصر إلى موقعه الأصلي.

وتصنف العناصر المعجمية عامة داخل هذه النظرية إلى سمتين [+ عائدي] و[+ ضميري]. وأول قيد على العائدية مخصص في مصطلح مربوط ويمكن صياغة[1] مفهوم الربط كما في (2):

2: أ تربط ب إذا:

أ- أ تتحكم مكونيا في ب.

ب- أ مقترنة ب ب.

ويرتبط الربط بالمقولة العاملية ارتباطا وثيقا. وهي تشكل المجال المحلي (local) الذي يربط العائد بسابقه أو يفصله عنه. ويمكن صياغة مفهوم المقولة العاملية كالتالي:

1-أ مقولة عاملية ل: ب إذا وفقط إذا:

(أ) أدنى مقولة تتضمن (ب) وعامل (ب)

و(أ) = ج أو م س.

وحتى نخرج من حيز التنظير ننطلق من أمثلة ملموسة محاولين الإجابة عن الأسئلة التالية:

- أيشمل الربط في هذه النظرية جميع الضمائر كما صنفها النحاة: متصلة ومنفصلة مستترة وبارزة؟ أم أن الربط يقتصر على بعض هذه الضمائر فقط؟
- هل الضمائر كلها حرة كما ينص على ذلك (ب) من نظرية الربط العاملي، أو أن هناك بعض المعطيات التي يكون فيها الضمير العائد غير مربوط؟

لننطلق من الأمثلة التالية:

1- دخل زيد منزله.

2- ظن علي أنه على صواب.

3- هلك زيد نفسه.

4- أعجبني انتقاده الحكومة نفسها.

(1) انظر شومسكي، 1981.وانظر بناء الموازي ص:29

بناء على المبدأ (ب) من نظرية الربط، نلاحظ في (1) أن الضمير حر داخل مقولته العاملية المركب الاسمي (منزل) بينما نجد في (2) أن الضمير المتصل بالمصدري (أن) حر داخل مقولته العاملية وهي (ج) المدمجة. في حين أتى الضمير العائد المنعكس في (3) و(4) مربوطا بسابقه (م س) زيد داخل أصغر مقولة عاملية وهي (ج) المدمجة، في المثال الثالث و(م س) في المثال الرابع. وهذا يتلاءم والمبدأ (أ) من نظرية الربط. فما يتميز به الضمير في نظرية الربط أنه غير مربوط إحاليا بخلاف المنعكس كما تظهره الأمثلة الموالية:

1- ظن علي أنه على صواب.

2- أصر القاضي على بقائه في القاعة.

إلا أن اللغة العربية تقدم بعض المعطيات التي تجعلها لا تتلاءم ومبادئ نظرية الربط بشكل صرف إذ هناك أمثلة مضادة تستدعي إعادة صياغة هذه النظرية بشكل صرف يتلاءم وهذه اللغة. ويظهر قصور هذه النظرية فيما يلي:

- مشكل الربط في حد ذاته: ذلك أن نظرية الربط تقر أن الضمير حر، بينما نجد أمثلة يكون فيها الضمير مربوطا كما يتضح من الجمل التالية:

- جاء زيد فأكرمته.

- دخل محمد مكتبه.

- هذا هو الطالب الذي نجحت أخته في الامتحان.

نلاحظ من خلال هذه الأمثلة أن الضمير مربوط داخل الجملة، وهي أمثلة تبين عدم كفاية المبدأ (ب) في تحديد الضمائر. فسلوك هذه الضمائر لا يتلاءم والمبدأ (ب) من نظرية الربط. ويعزز هذا الكلام الجمل التالية:

- حسبتني ذكيا.

- ظننتني قويا.

- وجدتني غارقا في المشاكل.

- ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾[1].

ففي هذه الأمثلة أتى ضمير المتكلم مربوطا في مقولته العاملية مثل الضمير المنعكس.

- خاصية عدم التوزيع التكاملي بين الضمير والعائد:

تقر نظرية الربط أن الضمائر والعوائد توجد في توزيع تكاملي[2]. وبمعنى آخر إن الضمير لا يقع في الموضع الذي يظهر فيه المنعكس أو العكس،إلا أن الواقع خلاف ذلك. فهناك جمل تطعن في هذا المبدأ كما يتبين من الأمثلة الموالية:

14.أ- فلما سمع جعفر كلام الشاب وما أبداه من الخطاب فرح بخلاص نفسه.

14. ب- فلما سمع جعفر كلام الشاب وما أبداه من الخطاب فرح بخلاصه.

15.أ- صار عندي هم عظيم من شدة الخوف على نفسي.

15. ب- صار عندي هم عظيم من شدة الخوف علي.

16. أ- لا يعمل زيد إلا لصالح نفسه.

16. ب- لا يعمل زيد إلا لصالحه.

ففي كل هذه التراكيب لا نجد توزيعا تكامليا بين العوائد والضمائر، عكس ما تذهب إليه نظرية الربط، حيث يظهر من هذه الأمثلة أن المنعكس (نفسه، نفسي) يظهر في الموقع نفسه الذي يظهر فيه الضمير.

والملاحظ كذلك أن نظرية الربط تميل إلى الربط بواسطة الضمير، وهي بهذا تختلف عن النحو العربي كما سنرى في الفصل الموالي، حيث يقر النحاة أن الربط يتم بالضمير وبوسائل أخرى، فقد ذكر ابن هشام تحت عنوان «روابط الجملة بما هي خبر عنه» عدة روابط منها الضمير وهو الأصل، والإشارة وإعادة المبتدإ بلفظه وإعادته بمعناه والعطف بالفاء..."[3].

---

(1) سورة يوسف: الآية 36.

(2) انظر مثلا الفاسي الفهري، البناء الموازي،ص:103.

(3) ابن هشام، مغني اللبيب، ص641-652.

وإلى جانب ما سبق لا بد أن نشير إلى أن ما يميز نظرية الربط التوليدية هو أنها نظرية موغلة في التجريد، ويصعب أحيانا أن نخضعها للتطبيق على اللغة العربية.

4: الضمير العائد ونظرية المراقبة

تهتم نظرية المراقبة (controle) بتوزيع الضمير العائد وتأويله داخل الجملة أو الخطاب (discourse) وذلك بربطه مع سابقه الذي يحيل عليه وتحديد أنواع العلاقات التي تربط بين الضمير العائد ومرجعه. وقد اهتمت اللسانيات بكل التجليات اللغوية لمفسر الضمير ويكاد يكون هذا الاهتمام مشغلا عاما عند أغلب اللسانيين الذين اعتنوا بالعائدية الضميرية، ويمكن أن نمثل لذلك بلاينز (Lyons) (1977)[1] الذي اعتبر مفسر الضمير إشارة نصية، واشترط تساوقه مع الضمير داخل مجال الخطاب. أما بالنسبة إلى النحو التوليدي فقد ميز بين نوعين من المراقبة: فقد لاحظ الفاسي الفهري مثلا أن مفسر الضمير إذا كان داخل الخطاب تكون المراقبة لغوية، أما إذا كان خارجه فإن المراقبة تغدو تداولية[2]، إلا أنه ركز في بحثه على المراقبة الوظيفية التي تقوم على خاصية أساسية تنص على ضرورة ظهور المراقب والمراقب داخل الخطاب نفسه. وعموما يمكن أن نميز بين نوعين من المراقبة: مراقبة لغوية ومراقبة مقامية أو ما عبر عنه الفاسي الفهري بالمراقبة التداولية.

1.4: المراقبة اللغوية

تكون المراقبة لغوية عندما يظهر مراقب الضمير ومفسره داخل نفس الجملة كما في الأمثلة الموالية:

1- أراد زيد أن يسافر

2- زيد مريض هو لا أخوه

---

(1) Lyons.J (1977) semantics, combridge, univercity

(2) الفاسي الفهري عبد القادر (1981): الدلالة النظرية لبعض الظواهر الاحالية في اللغة العربية.، اللسانيات في خدمة اللغة العربية،عدد: 5، تونس ص:15.

3- التقيت برجل وسلمت عليه.

في هذه الجمل يتبين أن مراقب الضمير العائد يوجد داخل الجملة. ففي المثال الأول يعتبر "زيد" هو المراقب للضمير الفارغ، بينما في المثال الثاني يعتبر "زيد" مراقبا للضمير العائد المنفصل (هو)، ومراقبا كذلك للضمير المتصل بالمركب الاسمي أخوه. وفي المثال الثالث فإن مراقب الضمير المتصل بحرف الجر هو (زيد).

وتجدر الإشارة إلى أن المراقبة اللغوية تخضع لضوابط نحوية كالمطابقة بين المراقب والعائد كما في الأمثلة الموالية:

4- طلب زيد من فاطمة أن تلبسه المعطف

5- طلبت فاطمة من زيد أن يقرضها المعطف.

ففي المثال الأول نلاحظ رغم توفر هذه الجملة على أكثر من مرجع يبقى أن مراقب الضمير العائد هو "زيد" بدليل المطابقة، وهذا يعني أن "زيد" هو الذي أضمر وأعيد في شكل ضمير عائد، بينما في المثال (5) فإن مراقب الضمير العائد هو "فاطمة" لتطابقها مع الضمير العائد، ومن ثم فهي الكلمة التي خضعت لعملية الإضمار حيث حذفت واستبدلت بضمير عائد. إلا أن ما يجب الانتباه إليه هو أن التطابق قد يحصل فقط بين رأس المركب الاسمي والضمير، ولا يقع بين المركب الاسمي برمته والضمير كما يتضح من المقارنة بين (6 و7):

6- *أم زيد لم أراه.

7- أم زيد لم أراها.

يتبين من خلال المقارنة بين (6) و(7) أن الضمير العائد يجب أن يتطابق مع رأس المركب الاسمي – المضاف – لا المضاف إليه كما يتضح من سلامة (7) ولحن (6).

ومهما يكن، فإن المراقبة اللغوية تربط بين الضمير العائد ومراقب سبق التلفظ به في الجملة نفسها وهي بهذا تختلف عن المراقبة التداولية أو المقامية فما المقصود بهذا النوع؟

2.4: المراقبة المقامية (التداولية).

يكون الضمير العائد في هذه المراقبة غير مربوط إحاليا داخل الجملة نفسها كما تعبر عن ذلك الأمثلة التالية:

8- ظن زيد أنه موقوف عن العمل.

9- حسب زيد أنه مسافر.

10- اعتقد خالد أنه قادم.

تظهر هذه الأمثلة أن الضمير العائد يحيل بشكل عام وبطريقة حرة دون أن يربط أو يراقب من قبل أي مركب اسمي محدد، ففي (8 و9) مثلا لا يحيل الضمير بالضرورة على المركب الاسمي 'زيد' وإنما يحيل على ذات غير موجودة في الخطاب، والشيء نفسه يصدق على المثال (10). إن الضمير العائد في هذا النوع من التراكيب لا يقبل تأويلا واحدا، ومن ثم، فإن تأويله يقتضي الأخذ بعين الاعتبار مختلف العمليات الذهنية التي تتحكم في جريان الكلام وتأويله مما يعطي لهذا النوع من المراقبة صبغة تأويلية تداولية. وهذا يقتضي معرفة السياق اللغوي (context linguistic) والسياق الاجتماعي المحيط بالضمير العائد في هذا النوع من التراكيب حتى نتمكن من معرفة المرجع الذي يعود إليه الضمير. وبمعنى آخر إن الباحث يولي أهمية قصوى للشروط الخارج لغوية (extra languistic)، المتعلقة بالسياق والمقام والمتكلمين ومقاصدهم.

ومن الملاحظ أن الضمير العائد في المراقبة التداولية يقبل أكثر من قراءة واحدة ويمكن أن نوضح ذلك من خلال المثال الموالي:

11- أ- اعتقد زيد أنه مريض

11.ب- اعتقد زيد أن (x) مريض.

ففي قراءة أولى يمكن أن يحيل الضمير العائد على (زيد)، وفي هذه الحالة سيكون لهما المؤشر نفسه كما في (11.أ)، بينما في (11.ب) لا يحيل الضمير على (زيد) وإنما يحيل على ذات مجهولة وفي هذه الحالة لا يكون لهما المؤشر نفسه.

وسنفصل القول أكثر في هذين النوعين من المراقبة من خلال مناقشتنا لأنواع العلاقات العائدية التي تربط بين الضمير العائد ومرجعه. وهذا ما سنتناوله في الفقرة الموالية.

5: العائدية الضميرية وأنواع العلاقات التركيبية والدلالية الممكنة

يرتبط الضمير العائد مع مرجعه بواسطة علاقات مرجعية ودلالية، حيث لا يمكن تأويله إلا من خلال هذه العلاقات ومن بينها[1]: العائدية (anaphorie) وعلاقة الإرجاع المشترك (coreference)، ثم علاقة الإرجاع المنفصل (disjoint reference) التي تدخل ضمن العلاقة الثانية. وما يطبع هذه العلاقات هو تداخلها وتشابهها إلى درجة يصعب أحيانا التمييز بينها.

1.5: علاقة الإرجاع المشترك (التحاول)

تعتبر علاقة الإرجاع المشترك العلاقة التي تربط بين الضمير العائد وسابقه داخل الجملة على المستوى الدلالي، وهي أساسية لعمل قاعدة الإضمار من خلال تطبيقها على عنصرين لهما نفس الإحالة، أي القيمة الدلالية نفسها من حيث إحالتها إلى نفس المرجع في الواقع[2]. وتتحقق هذه العلاقة إما بتكرار المركبات الاسمية أو ما يقابلها من صفات، وإما بالضمائر من خلال أشكالها الفارغة والمحققة صواتيا، التي تستبدل المركبات الاسمية المكررة، وذلك بمراعاة السابق الذي يعتبر مصدر دلالة هذه الضمائر. ويمكن تمثيل تحققات هذه العلاقة الدلالية كما يلي:

1- دخل المدير$_1$ إلى القسم فأمر المدير$_1$ الأستاذ بالانصراف.

2- دخل المدير$_1$ إلى القسم فأمر المسؤول$_1$ الأستاذ بالانصراف.

3- دخل المدير$_1$ إلى القسم فأمر$_1$ الأستاذ بالانصراف.

(1) Gueron.J Relation de coréférence dans la phrase et dans le discours L.Fn 44, 1979, p 44.

(2) نفس المرجع والصفحة.

ففي المثال الأول تتحقق علاقة الإرجاع المشترك بين (م س) الأول "المدير" والثاني (م س) "المدير" الذي هو عين الأول وفي المثال الثاني تتحقق هذه العلاقة بين (م س) الأول "المدير" ومركب الصفة (م ص) "المسؤول".

بينما في المثال الثالث تتحقق بين المركب الاسمي الأول "المدير" والضمير المستتر(الفارغ) في فعل (أمر).

ويجب أن نميز بين نوعين من التحاول أو الإرجاع المشترك: إجباري (Obligatoire) واختياري (optional)[1]: يتحقق الأول بين الضمير وسابقه كما هو الحال في المثال الموالي:

4- أحبت خديجة زوجها

حيث يتحاول الضمير والمركب الاسمي "خديجة" إجباريا ولا يمكن للضمير العائد أنه يحيل إلى طرف آخر غير خديجة، وهذا يختلف عن المثال الموالي:

5- اعتقد زيد أنه مسافر.

يبين هذا المثال أن كلا من (م س) "زيد" والضمير (الهاء) المتصل بالمصدري "أن" اختياري الإحالة: فقد يحيل الضمير على السابق (م س) "زيد" وقد يحيل على طرف آخر، ويدخل هذا النوع من التحاول في باب الإرجاع المنفصل (référence disjoint) ويدعى هذا التحاول أيضا بانعدام الإرجاع المشترك[2].

2.5: العائدية:

لا يمكن أن توجد علاقة عائدية بين "آ" و "ب" إلا إذا كان تأويل "ب" يتوقف على تأويل "آ" ويسمى (ب) بالضمير العائد المبهم الذي يتطلب مركبا اسميا سابقا يوضح إبهامه، باعتباره عنصرا فارغا دلاليا وغير مستقل مرجعيا، إذ لا تتم دلالته إلا عند استعماله من خلال

---

(1) Fauconnier, La coréférence: syntaxe ou sémantique ? seuil 1974. p8.

(2) Chomsky 1987 p15.

العلاقة الخطية التي تربطه بالمركب الاسمي المتقدم عليه في الرتبة[1]. ويمكن أن نمثل لذلك بالجملة التالية:

6- اتهم زيد نفسه.

ففي هذا المثال توجد علاقة عائدية بين (م س) 'زيد' والضمير المنعكس 'نفس' وهي هنا إجبارية لكون الضمير العائد لا يحتمل أية إحالة أخرى سوى الرجوع إلى سابقه داخل البنية نفسها. فعلاقة العائدية تتميز بإجبارية عود الضمير على سابقه الذي يتقدم عليه داخل نفس البنية، دون أن يحيل إلى طرف آخر.

وهذا يعني أن العائدية تستجيب للمبدإ (أ) من نظرية الربط العاملي الذي يقر أن العائد المنعكس مربوط داخل مقولته العاملية، وهو ما نلاحظه في المثال السابق.

3.5: علاقات عائدية ممنوعة:

بينا في الفقرة السابقة أن العلاقة بين الضمير ومفسره قد تكون إجبارية يعود فيها الضمير على مرجع محدد. وقد تكون هذه العلاقة اختيارية: كأن يحيل الضمير على طرف آخر خارج الخطاب. إلا أن ما يجب الانتباه إليه هو وجود بعض التراكيب التي تكون فيها العلاقة بين الضمير ومفسره علاقة ممنوعة، لنتأمل الأمثلة الموالية:

7- اعتقد زيد أن عمرا ضر به.

8- ضربه زيد

9- كلمته أم زيد

نلاحظ في المثال الأول أنه لا يمكن للضمير المتصل ب 'ضرب' أن يربط علاقة عائدية مع فاعل الجملة المدمجة أي 'عمرا' إذ أن هذه العلاقة غير مسموح بها. فلو افترضنا أن الضمير يحيل على 'عمر' مثلا، فإن أصل هذه الجملة سيكون هو (8.أ):

8.أ - اعتقد زيد أن عمرا ضر ب عمرا،

---

(1) Milnor 1982 p18-20.

وفي هذه الحالة سيكون الفاعل هو المفعول، وهذا يشترط إضمارا من نوع خاص أشرنا إليه في الباب الأول[1]. حيث ان المركب الاسمي 'عمر' رقم (2) يعوض بضمير انعكاسي على التوالي:

- اعتقد زيد أن عمر ضرب نفسه.

من هنا نستنتج أن الضمير في (8) لا يحيل على عمر وإنما يحيل على ذات أخرى غير موجودة في الجملة. فقد يكون أصل (8) هو كالتالي:

8.ب- اعتقد زيد أن عمرا ضرب خالدا.

ثم أضمر خالد بواسطة ضمير عادي. أما في (9) فالضمير لا يمكن أن يربط علاقة مع زيد لأن ذلك سيؤدي حتما إلى خرق قيد الإضمار، والفاعل لا يمكن أن يكون هو المفعول. أما في المثال رقم (10) فلا يمكن أن يربط الضمير علاقة مرجعية مع (أم زيد) بدليل غياب المطابقة. ففي كل هذه الأمثلة نلاحظ أن الضمير لا يمكن أن يربط علاقة مع المفسر داخل الجملة نفسها.

يظهر مما تقدم أن الضمير يقيم علاقات عائدية مختلفة مع المفسر، فقد تكون هذه العلاقة إجبارية. وقد تكون علاقات اختيارية كما يمكن أن تكون هذه العلاقات ممنوعة. ويمكن رصد هذه العلاقات العائدية والتعبير عنها باللجوء إلى مفهومي الربط والحرية المصاغين في (1) و(2) على التوالي:

1- (أ) تربط ب إذا:

أ - يتحكم مكونيا في (ب)

ب- (أ) مقترن ب (ب)

2- يكون (أ) حرا إذا كان غير مربوط.

---

(1) انظر ص من هذا البحث.111.

6: خاتمة

حاولنا في هذا الفصل توضيح مجموعة من القضايا التي تتعلق بالضمير العائد: مفهومه، خصائصه، علاقته بمفسره. وقد تبين لنا أن الضمائر العائدة عناصر غير مستقلة عن مراجعها وأن دراسة هذه الطبقة من الضمائر يقتضي الإلمام بمجموعة من القواعد والمبادئ التي تضبط استعمالها في علاقتها بمراجعها تلافيا للبس وسوء الإفهام. وقد لاحظنا أن النظرية التوليدية صاغت مجموعة من القواعد لضبط سلوك استعمال الضمير منها: التحكم المكوني، المراقبة، الربط...الخ، وهي مبادئ توضح مدى ترابط الدلالة بالتركيب، غير أنه تبين في آخر التحليل أن اللغة العربية تخرق معظم هذه القواعد ولا سيما المتعلقة بالربط.

الفصل الثاني

العائدية الضميرية في أنماط جملية مختلفة

0: تمهيد

تبرز أهمية هذا الفصل في كون الضمير العائد يظهر في مجموعة من التراكيب الجملية منها: جملة الخبر، الجملة الحالية، جملة الصلة...الخ، وهذا يقتضي تحديد الطبيعة المقولية لهذا الضمير من جهة، و إبراز علاقته بالإضمار من جهة أخرى. وسنبين أن هذا الضمير يؤدي في هذه الجمل وظيفتين: تركيبية تتمثل في الربط بين السابق واللاحق، وأسلوبية تتمثل في اجتناب التكرار، الفصل منظم على الشكل التالي: في الفقرة الأولى تناولنا الضمير العائد في جملة الخبر وبينا طبيعته المقولية ووظيفته التركيبية والأسلوبية. بينما في الفقرة الثانية تناولنا استراتيجية الضمير العائد في جملتي الحال والصفة. في الفقرة الثالثة وضحنا وظيفة الضمير العائد في جملة الصلة وبينا أنواع العلاقات الممكنة بين الضمير العائد ومرجعه من جهة، وبين الضمير العائد واسم الموصول من جهة ثانية. أما في الفقرة الرابعة فتناولنا فيها جملا أخرى تعتمد أيضا على الضمير العائد. كما ختمنا الفصل بفقرة أخيرة وضحنا فيها الطبيعة المقولية لما يعرف في النحو العربي بضمير الفصل.

1: وظيفة الضمير العائد في الجملة الخبرية

1.1: مستوى الجملة وأصنافها عند ابن هشام:نحو تحليل لساني

قدم ابن هشام تصنيفات مختلفة للجملة العربية، حيث قسمها[1] من حيث الصدر إلى اسمية وفعلية، كما قسمها إلى كبرى وصغرى، وعرف الكبرى بكونها جملة اسمية يكون فيها الخبر عبارة عن جملة، وقد مثل لذلك بما يلي[2]:

---

(1) انظر: ابن هشام: مغني اللبيب، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ص:497.

(2) نفسه، ص:497.

1- زيد قام أبوه

2- زيد أبوه قائم

أما الجملة الصغرى فهي المبنية على المبتدأ، كالجملة المخبر بها في المثالين[1] السابقين. وقد لاحظ ابن هشام أيضا أن الجملة قد تكون صغرى وكبرى باعتبارين نحو: "زيد أبوه غلامه منطلق" فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، و "غلامه منطلق" جملة صغرى لكونها خبرا. (وأبوه غلامه منطلق) جملة كبرى باعتبار: غلامه منطلق. وصغرى باعتبار جملة الكلام[2].

وفي اللسانيات الحديثة يعتبر الفاسي الفهري جملة من قبيل (1و2) جملا مفككة[3]، بينما يعتبرها عبد العزيز العماري جملا مركبة[4]، لكونها تتوفر على إسنادين أي على جملتين يتكون الإسناد الأول في الجملة الأولى من مسند إليه: "زيد" ومسند: (قام زيد) أما الإسناد الثاني في الجملة نفسها فيتكون بدوره من مسند (قام)، ومسند إليه "أبوه".

وقبل تحديد طبيعة الضمير المقولية في هذه الجمل نطلق من الأمثلة التالية:

3- الرجل خالد ضربه

4- السيارة سافرت فيها

5- الرجل رأى خالد داره

تبعا للفاسي الفهري نعتبر هذه التراكيب بنى تفكيكية (DISLOCATED CONSTRUCTION) وليست بنيات مبأرة (FOCUSED CONSTRUCTION) ونفترض أنها تتضمن الخصائص التالية:

أ- يحتل المبتدأ (م س) الموقع الأول في الجملة (مفكك).

---

(1) نفس المرجع والصفحة

(2) نفسه.

(3) انظر الفاسي الفهري، في اللسانيات واللسانيات العربية واللسانيات، مرجع سابق.

(4) عبد العزيز العماري: النحو العربي قدراته التنظيرية والتطبيقية، ص:258، وانظر كذلك كتابه: الجملة دراسة لسانية، ص195

ب- يشترك المبتدأ (المفكك) والضمير في نفس الدور المحوري،وبمعنى آخر إن الضمير مربوط مع المفكك إحاليا (REFERENTIALLY BOUND) ففي الجملة (5) على سبيل المثال يسند دور الضحية إلى الهاء و(الرجل) في الوقت نفسه.

ت- لاتحترم العلاقة بين المفكك والضمير قيد التحتية (SUBJACENCY).

ومما تجدر الإشارة إليه أن المفكك قد يرتبط بعنصر ضميري يعمل فيه حرف جر كما في المثال (4).

إن ما يهمنا من هذه التركيب الجملية (1-5) هو توفرها على ضمير عائد أو مربوط يمكن أن نرمز إليه ب (ض ع) ويعادل هذا الضمير (س) أي الاسم، ويعتبر عنصرا أساسيا ولا تستقيم هذه الجمل بدونه، ويجد موقعه التركيبي في الجملة الصغرى، بتعبير ابن هشام، التي تمثل الجملة الخبرية، وهي عبارة عن بنية تركيبية تتحقق داخل المجال التركيبي للمركب الاسمي الذي يسمى عادة بالمبتدإ، والذي تجمعه علاقة ربط عائدي مع هذا الضمير، لنتأمل المثالين(1و2) من جديد:

1- زيد قام أبوه

2 - زيد أبوه قائم

تتوفر هاتين الجملتين على ضمير يربط بين المبتدإ والجملة الخبرية التي تليه. وهذا الضمير يحمله المسند إليه في الجملة الصغرى ويحيل بالضرورة على المسند إليه في الجملة الكبرى. وبمعنى آخر إن المركب الاسمي الموجود في بداية الجملتين أعيد ذكره في شكل ضمير عائد. ويرى عبد العزيز العماري[1] أن هذا الضمير له قيمة تركيبية، فهو شاهد على أن كلا من الجملتين خضع لعمليات

تحويلية. وهذا يعني أن أصل المثالين السابقين هو كالتالي:

1.أ- زيد قام أبو زيد

2أ- زيد أبو زيد قائم

---

(1) انظر عبد العزيز العماري الجملة دراسة لسانية ص:198

ثم عوض المركب الاسمي الثاني المكرر بواسطة ضمير عائد

ويعتبر هذا الضمير الأداة الشكلية الرابطة بين الجملة الخبرية والمبتدإ، يقول الرضي الاستربادي في هذا الشأن موضحا وظيفة الضمير العائد الذي تشتمل عليه الجملة الخبرية: "وإنما احتاجت إلى ضمير لأن الجملة في الأصل كلام مستقل، فإذا قصدت جعلها جزء الكلام، فلا بد من واسطة تربطها بالجزء الآخر، وتلك الرابطة هي الضمير، إذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض"[1].

إن الجملة الخبرية تصف المبتدأ وتوضحه، ولكي ترتبط به تحتاج إلى رابط. يحمله المسند إليه في الجملة الخبرية ويعود بالضرورة إلى المبتدإ يتبين مما تقدم أن الضمير العائد في الجملة الخبرية أصله مركب اسمي، كما يتضح أيضا أنه يقوم بوظيفة أساسية تتجلى في الربط بين الجملة الخبرية والمبتدإ، ويعتبر عنصرا أساسيا لمنع التكرار. يقول ابن جني مبينا دوره في اجتناب التكرار: "فلأنك إذا قلت: العبيثران شممته وجعلت موضع التسعة حرفا واحدا كان أمثل من أن تعيد التسعة كلها فتقول: العبيثران شممت العبيثران، وينضاف إلى الطول قبح التكرار المملول"[2].

يظهر من كلام ابن جني أن الضمير العائد يساهم بشكل وافر في اجتناب التكرار، ولولاه لكانت الجمل والنصوص مليئة بالحشو والركاكة، إذ بواسطته تسمح لنا اللغة بتكثيف رسائلنا متقين بذلك هم التعبير المكرر عن الأفكار المعادة.

وقد تتوفر الجملة الخبرية على أكثر من رابط واحد كما نلاحظ ذلك في المثال التالي:

6- زيد ضارب أبوه غلامه.

نلاحظ أن الضمير العائد اتصل بعامله وهو يحيل على (زيد)، ويقوم بوظيفة الربط بين الجملة الخبرية (ضارب أبوه غلامه) وبين المبتدأ (زيد) وبدونه لا تستقيم الجملة. أما الضمير الثاني المتصل ب(غلام)، فيحتمل تأويلين: إما أن يحيل إلى (زيد) سابقه الأصلي، أو

---

(1) الاسترابادي، شرح الكافية ج،.ص:91.

(2) ابن جني: الخصائص، ج2 ص 193.

يحيل إلى طرف آخر قد يحدده المقام ومقاصد المتكلم، وهو بهذا شبيه بالضمير العائد في الجملة التالية:

7- ضرب زيد غلامه.

يتضح مما تقدم أن الجملة الكبرى تحتاج إلى ضمير عائد يجد موقعه التركيبي في الجملة الصغرى الخبرية – عندنا- وبدونه تصبح هذه الجملة أجنبية عن المبتدإ. وهنا نختلف مع أحمد المتوكل[1] وكذا الفاسي الفهري: ذلك أن الأول يرى أن الضمير ليس ضروريا بدليل أن هناك بعض التراكيب ينعدم فيها الضمير، ويمثل لذلك بالجملة التالية:

8- السمن منوان بدرهم.

وأول ما يثير الانتباه بالنسبة إلى هذا المثال أنه مثال قديم لا يقاس عليه، ومع ذلك فانه، وإن لم يكن يتوفر على ضمير في بنيته السطحية، فإنه يتضمنه في بنيته العميقة فأصله هو كالتالي:

8.أ – السمن منوان منه بدرهم.

فلا يجب إذن أن نتعامل مع الجملة بطريقة صورية محضة. وهناك أمثلة عديدة تشبه الجملة السابقة التي اعتمد عليها أحمد المتوكل من ذلك على سبيل المثال:

9- اعتقادنا الله واحد ومحمد رسول. وأصلها هو:

9.أ- اعتقادنا هو الله واحد ومحمد رسول.

10- أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله[2].

وأصله هو:

10أ- أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي: هو لا إله إلا الله.

أما بالنسبة إلى الفاسي الفهري[3]، فيستدل على أن الضمير ليس ضروريا بالمثال التالي:

---

(1) في اللسانيات واللسانيات العربية، ص:104.

(2) رواه الإمام مالك في الموطإ في كتاب النداء للصلاة.

(3) في اللسانيات واللسانيات العربية،ص:75.

11- أما الحياء فذلك ما ينقصهم.

إن اعتماد الفاسي الفهري على نظرية الربط التوليدية،التي تميل إلى الربط بواسطة الضمير فقط، جعله يرى أن الجملة السابقة لا تتوفر على رابط، إلا أن ما يجب الانتباه إليه، هو أن الرابط لا يكون بالضرورة ضميرا فقط، فقد يتحقق بوسائل أخرى، وهذا ما أشار إليه ابن هشام الذي ذكر تحت عنوان "روابط الجملة بما هي خبر عنه" عدة روابط منها: الضمير واسم الإشارة وإعادة المبتدإ بلفظه[1]...الخ). والمثال الذي قدمه الفاسي الفهري يعتمد على عنصر الإشارة (ذلك) وهو يقوم بالوظيفة نفسها التي يؤديها الضمير. وهذا موضوع سنعالجه بدقة في موضع لاحق (المبحث 2.3.4) من الفصل الأخير من هذا البحث.

هذا إذن عن موقع الضمير العائد ووظيفته في الجملة الخبرية، وفي الفقرة الموالية سنبين العلاقة بين الضمير العائد والسابق (المبتدأ) ولاسيما من الناحية الإحالية لنرى ما إذا كان الضمير هو المسؤول عن ضرورة تعريف المبتدأ.

2.1: الضمير العائد والمبتدأ: قيود احالية

يشترط في المبتدأ من الناحية الدلالية والتداولية أن يكون معرفا كما يدل على ذلك لحن الجمل الآتية (باعتبارها جملا يبدأ بها الخطاب):

1- *ولد رأيت أباه

2- *فتاة خطبها خالد

3- *امرأة رأيت أباها

في مقابل سلامة الجمل الموالية:

4- خالد ضربته

5- الطالب أعرفه

(1) ابن هشام، المغني ص649 - 652.

ويميز بعض اللسانيين كأحمد المتوكل[1] بين التعريف والإحالة، إذ لاحظ أن بعض التراكيب يكون فيها المبتدأ معرفا ولكنه غير محيل ويمثل لذلك بالجملة التالية:

6- الشجرة تساقطت أوراقها.

لاحظ أن كلمة (الشجرة) غير محيلة رغم كونها معرفة من وجهة نظر صورية – تحليها بالألف واللام – وذلك إذا كان المخاطب غير متمكن من الاهتداء إلى الشجرة المعينة المقصودة، من هنا يعتمد على ما يسميه بالإحالة ويقصد بها: أن يكون المخاطب قادرا على التعرف على ما تحيل عليه العبارة أي إذا كانت المعلومات التي تحملها العبارة كفيلة بجعل المخاطب يهتدي إلى المحال عليه[2].

أما بالنسبة إلى النحو التوليدي،فنشير إلى أن الضمير، كما يرى الفاسي الفهري، هو الذي يتحكم في المبتدإ، حيث لاحظ أن كون الضمير معرفة يقتضي أن لا يعود إلا على معرفة و يضع القيد التالي[3]:

"سابق الضمير يجب أن يكون معرفة".

ما أشرنا إليه سابقا يتعلق بموقع الضمير العائد وتوزيعه والقيود الإحالية التي تشترط في هذه البنيات المتضمنة للضمير المرتبط بالمبتدإ، وفيما تبقى من هذه الفقرة سنحاول توضيح ما إذا كان هذا الضمير مولدا أصلا في المكان الذي يسطح فيه، أم أنه ناتج عن عملية تحويلية.

لقد اعتبر بعض اللسانيين كأحمد عقال[4] الضمير في مثل هذه التراكيب أثرا متغيرا مصوتا (Trace variable Phonétisée).

---

(1) احمد المتوكل في اللسانيات واللسانيات العربية،إشراف إدريس السغروشني وعبد القادر الفاسي الفهري، جمعية الفلسفة بالمغرب تكامل المعرفة،ص:101-

(2) نفس المرجع السابق ص:101-102

(3) fassi fehri.a(1993),Issuses,in the structure of arabic clauses and words klwer accadfmic piblisher;dordrecht p,32.

(4) احمد عقال، النقل أو عدم النقل: نحو نظرية للتبئير في العربية المعيار، مقال ضمن منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية،عين الشق الدار البيضاء ص:221-

ناتج عن عملية نقل. ويرى الفهري كذلك أن البنى التفكيكية شأنها شأن البنى التبئيرية تولد في الأنحاء التوليدية عن طريق نقل، ينقل العنصر المفكك من موقع داخلي إلى موقع خارجي ويترك مكانه أثرا ضميريا[1] غير أن هذا الاعتبار لا يمكنه أن يقوم لأن الآثار المتغيرة، سواء ما صوت منها أو ما لم يصوت، يجب أن يخضع لما يعرف بالربط الصوري (Liage par opération)[2]، وشرط هذا النمط من الربط أن يكون محليا (Local)، أي أن يحترم بصرامة قيد التحتية (Sous jacent) غير أن ربط الضمير العائد في مثل التراكيب السابقة يمكنه أن يكون على المدى أو المسافة البعيدة (Longue distance) والتي يمكن أن تتجاوز أكثر من عجرتين حاجزتين كما تبين ذلك الأمثلة الآتية:

7- الحديقة ظن زيد أن عمرا لم يقم بالتجول فيها.

8- خالد علمت هند أن زيدا هو الذي قام بتمزيق رسالته

إن صحة هذه الأمثلة تبين بوضوح أن الضمير لا يمكنه أن يربط إلى سابقه بواسطة عملية تحويلية، فالعلاقة لا يمكنها أن تكون إلا تأويلية (interprétative)، لأن الضمير في (7) و(8) تفصله عن سابقه حواجز متعددة، ومع ذلك فالتراكيب تبقى سليمة. إن وجود هذا العدد من الحواجز (مركبات اسمية وحرفية) فاصلة بين الضمير وسابقه، لايجوز إطلاق إمكان قيام عملية تحويلية أو علاقة تسويرية (سور – متغير) بين الضمير والسابق، وعليه فالسابق أو مفسر الضمير العائد في مثل هذه التراكيب لم يخضع لأي عملية تحويلية، وإنما هو مولد قاعديا في موقع سطحي، ومن هنا فإن الضمير العائد ناتج عن عملية إضمار حل فيها الضمير محل اسم مكرر اجتنابا لتكراره.

كان همنا في هذه الفقرة هو: أن نبين الموقع التركيبي الذي يحتله الضمير العائد في التراكيب المتضمنة للمبتدأ ذي الخبر الجملة، وقد بينا كيف أن هذا الضمير يجد موقعه

---

(1) الفاسي الفهري، في اللسانيات واللسانيات العربية، مرجع سابق ص:72

(2) يجب على كل أثر متغير صوت أو لم يصوت، أن يربط إلى عامل سوري ربطا محليا. انظر: سبورتيش وكويمن:1984 ص:31.

التركيبي داخل الجملة الخبرية، ويقوم بوظيفة تركيبية تتمثل في الربط من جهة ومن جهة أخرى فإنه يؤدي وظيفة أسلوبية حيث يحل محل المبتدإ لاجتناب التكرار، وقد بينا أيضا أن ربط الجملة الخبرية بالمبتدأ لا يقتصر فقط على الضمير، وإنما تم هذه العملية أيضا بواسطة عناصر أخرى تؤدي الوظيفة نفسها. وقد لاحظنا في آخر هذه الفقرة أن هذه التراكيب تخضع لضغوط تركيبية وإحالية. ولاحظنا كذلك أن هذا الضمير لا تربطه مع سابقه علاقة تحويلية وإنما العلاقة بينهما علاقة تأويلية.

2: الجملة الحالية ووظيفة الضمير العائد

1.2: بنية الجملة الحالية:

تتشكل الجملة الحالية من أبنية مختلفة: الفعل والفاعل مثلا عند اللزوم، والمفعول عند التعدي. كما تتشكل من المبتدإ والخبر أو الظرف ومن الجار والمجرور[1]، وهذا ما توضحه الأمثلة التالية:

1- جاء زيد يضحك.

2- جاء زيد يضرب غلامه.

3- رأيت المسكين يده ممدودة.

4- ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾[2].

إذا تأملنا هذه الأمثلة، فإننا نلاحظ أن هذه الجمل لا تخلو من ضمير عائد يتحقق في شكله الظاهر مثلما في (3 و 4)، أو مستتر كما في (1 و 2) مطابقا لسابقه صاحب الحال داخل الجملة الرئيسية كباقي الجمل المدمجة في مجالات كبرى، والعائد في (1) واجب الاستتار منعدم في اللفظ، موجود في النية والتقدير. فلو ثنيته ظهرت علامته. أما الجملة (2) فتتوفر على عائدين: حيث أتى الأول مستترا في (ضرب) مطابقا للفاعل "زيدٌ" بينما أتى العائد الثاني

(1) مغني اللبيب، ص600.

(2) سورة القصص الآية 79.

ظاهرا متصلا (بغلام)، يحتمل أكثر من تأويل: فقد يربط بسابقه (زيد)، وقد يحيل إلى طرف آخر غير (زيد)، ويتجلى ذلك عندما نستبدل الضمير باسم ظاهر مثل (عمرو)، كما في المثال التالي:

5- جاء زيد يضرب غلام عمرو

ويبقى أن العائد الأساسي الذي يربط جملة الحال بصاحبها هو العائد المستتر في 'ضرب'.

إن ما يثير الانتباه هو:أن بعض الجمل الحالية تقبل أن تعامل معاملة الجمل الصغرى، لنتأمل المثال الموالي:

6- جاء زيد يضرب غلامه.

فهذه الجملة تتكون من جملتين:

6.أ- جاء زيد.

6.ب- يضرب زيد غلامه.

وقد ارتبطت الجملتان بواسطة الضمير العائد (ه) الذي يحيل على 'زيد' ويجد هذا الضمير موقعه التركيبي في الجملة الثانية في موقع المضاف إليه: (غلامه)، وهذا يعني أن (6ب) أصلها (6ج):

6.ج- يضرب زيد غلام زيد.

ثم خضع (زيد) الأول لعملية الإضمار، حيث استبدل بضمير فارغ. بينما عوض 'زيد' المكرر بواسطة ضمير متصل عائد، وتختلف الجملة الصغرى في هذه الأمثلة عن الجملة الصغرى العادية في كونها تقع موقع الحال، أي أنها واقعة في موقع غير وظيفي، بخلاف الجملة الصغرى المرتبطة بالجملة الكبرى، فهي تكون واقعة في موقع وظيفي.

إن التحليل نفسه الذي قدمناه بالنسبة للجملة الحالية الفعلية ينطبق كذلك على الجملة الحالية الاسمية كما يوضح ذلك المثال التالي:

7- رايت المسكين يده ممدودة.

فهذه الجملة تتكون بدورها من جملتين هما:

7.أ- رأيت المسكين.

7.ب- يده ممدودة.

ثم ارتبطت الجملتان بواسطة الضمير العائد (ه) الذي حل محل الاسم المكرر – المسكين – أي أن أصل (7 ب) هو (7 ج)

7. ج – يد المسكين ممدودة.

ومن الملاحظ أيضا أن الضمير العائد في (7) لا تقتصر وظيفته على إحلاله محل اسم مكرر، وإنما يقوم بوظيفة الربط حيث يربط جملة الحال: (يده ممدودة) بصاحب الحال (المسكين)، فهو ضمير مزدوج الوظيفة.

وقد يتحقق الربط بين جملة الحال وصاحبها، بعناصر أخرى تؤدي الوظيفة[1] نفسها، وهنا يختلف النحو العربي عن نظرية الربط العاملي التوليدية، التي تميل إلى الربط بواسطة الضمير فقط، والروابط الأخرى التي تعتمد عليها الجملة الحالية هي: (الضمير، الواو، الضمير والواو) ونمثل لهذه الحالات بالجمل التالية:

8- أقبل المسكين يده ممدودة.

9- أقبل المسكين ويده ممدودة.

10- وصل زيد وعمر ضاحكا.

11- أقبل بكر وخالد يقرأ.

ففي (8) و(9) جاءت الضمائر العائدة ظاهرة مرتبطة بسوابقها، أما في (10) و(11)، فيصعب القول بأن الضمير العائد المستتر في (ضاحكا) و(يقرأ) مربوط بالفاعل (زيد) أو (بكر) لأنه يعود إلى الأقرب وهو (عمر) و(خالد)، لتوزيعهما داخل مجالين تركيبيين مختلفين. ويتم الربط بينهما بالواو دون الضمير الذي يكون في هذه الحالة مستغنى عنه كما عبر عن ذلك ابن يعيش بقوله: "وإنما جاز استغناء هذه الجملة عن ضمير يعود منها إلى صاحب الحال من قبل أن الواو أغنت عن ذلك بربطها ما بعدها لما قبلها، فلم تحتج إلى

---

(1) انظر شرح المفصل،ج 3،ص: 65.

ضمير مع وجودها. فإن جئت بالضمير معها فجيد لأن في ذلك تأكيد ربط الجملة بسابقها[1] فوجود الضمير داخل بنية الحال يزكي وظيفتها الأساسية وهي الوصف والتوضيح، ويؤكد ربط الجملة بما قبلها أي بصاحب الحال.

إن وظيفة الضمير العائد في الجملة الحالية لا تنحصر في إحلاله محل اسم ظاهر فقط، ذلك أنه يقوم بوظيفة تركيبية تتمثل في الربط بين صاحب الحال والجملة الحالية التي تليه، وهي وظيفة تركيبية إضافة إلى وظيفته الأولى الأسلوبية – إحلاله محل اسم مكرر – قصد اجتناب التكرار.

3: الضمير العائد في جملة الصفة: قضايا تركيبية ودلالية

من المعلوم أن هناك قاعدة نحوية شهيرة للتمييز بين الجملة الحالية وجملة الصفة وهي: الجمل بعد المعارف أحوال وبعد النكرات صفات. ولابد فيها من ضمير عائد يربطها بالموصوف، وقد يحذف للدلالة عليه، مثل قوله تعالى:

1- ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمًا لَّا تَجۡزِى نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٍ شَيۡـًٔا﴾[2].

والتقدير:

1.أ- واتقوا يوما لا تجزي فيه[3] نفس عن نفس شيئا.

إلا أن الأصل في هذا الضمير العائد أن يكون بارزا نحو:

2- مررت برجل قام أبوه.

ففي هذا المثال يتبين أن (الهاء) هي الضمير العائد الذي يربط بين الجملة النعتية: (قام أبوه) والاسم الموصوف (رجل). ويمكن أن يكون الضمير العائد مستترا (فارغا) نحو:

3- جاء رجل يضحك.

---

(1) نفس المرجع السابق، ج1،ص:91.

(2) سورة البقرة آية 48.

(3) حول جواز حذف الضمير العائد في الصفة ينظر ابن أبي الربيع: البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج 2، ص: 1089.

إن الفعل (يضحك) يتضمن ضميرا مستترا تقديره (هو) يعتبر رابطا بين الجملة الصفة وموصوفها.

وقد اعتبر الفاسي الفهري الضمير العائد في الصفة قيدا لسلامة البناء، ويقتضي هذا القيد في كل تركيب يعمل كحال أو نعت لرأس اسمي أن يتضمن عنصرا عائديا مربوطا بسابق خارج الحمل الذي يوجد ضمنه[1].

لقد حاولنا تقديم مجموعة من التراكيب الجملية التي تعتمد على الضمير العائد، وناقشنا ذلك في علاقته بالإضمار، وبينا كيف أن هذا الضمير أصله مركب اسمي. ويقوم بوظيفتين:

- الأولى أسلوبية تتمثل في اجتناب التكرار، لكون الضمير العائد حل أصلا محل اسم مكرر.
- أما الثانية فذات طبيعة تركيبية تتمثل في عملية الربط بين السابق واللاحق. وفي الفقرة الموالية، سنتناول الضمير العائد في تركيب جملي من نوع خاص، ويتعلق الأمر بالجملة الصلوية، فما هي خصوصيات الضمير لعائد في هذا لنوع من التراكيب؟

4: الضمير العائد في جملة الصلة

0: تمهيد:

سنحاول في هذا المحور معالجة الضمير العائد في جملة الصلة. ونظرا لكون هذا الضمير تربطه علاقة مرجعية مع عناصر أخرى منها: مرجع الصلة والاسم الموصول فإننا سنتناول كل عنصر على حدة. فهذه العناصر الثلاثة تتفاعل فيما بينها لتشكل علاقة عائدية داخل البنيات الموصولية، وتخضع هذه العلاقة لقواعد مضبوطة كمبدإ التحكم المكوني، ونظرية المراقبة. في الفقرة الأولى سنتناول الاسم الموصوف. بينما في الفقرة الثانية سنتعامل مع الاسم الموصول من حيث موقعه ووظيفته، وسيتضح أن هناك ما يوحد بينه وبين الضمير العادي. وفي الفقرة الثالثة سنتناول الضمير العائد في جملة الصلة.

---

(1) اللسانيات واللغة العربية ص 51.

1.4: المرجع في الصلة أو الاسم الموصوف[1]:

نقصد بالاسم الموصوف المركب الاسمي الذي يتقدم جملة الصلة بجميع عناصرها، بما فيها اسم الموصول والعائد. ويتوزع هذا المرجع (الاسم الموصوف) في موقع يسبق فيه باقي العناصر الأخرى في شكل خطي وبرتبة محفوظة كما يظهر في المثال التالي:

1- المدير الذي راسل النائب أعرفه.

يظهر هذا المثال أن الاسم الموصوف (المدير) يتقدم كلا من الاسم الموصول (الذي) وجملة الصلة.

ويرتبط الاسم الموصوف والاسم الموصول والعائد ارتباطا وثيقا تتولد عنه علاقة عائدية، وهي العلاقة نفسها التي تجمع الضمائر والعوائد بسوابقها داخل البنيات العادية. ويمكن تشبيه العلاقة التي توجد بين مرجع الصلة (الاسم الموصوف) وبين باقي العناصر الأخرى، بتلك العلاقة التي توجد بين الأم وابنتها، لأن الموصول يرث سماته من سابقه مما يجعله نسخة (Copie) لسابقه الذي يعلوه. لننطلق من المثالين التاليين:

2- الكتاب الذي قرأته مفيد.

3- جاءت المرأة التي انتظرت ابنها طويلا.

يتبين في هذين المثالين أن الاسم الموصول (الذي، التي) يرث سماته من الاسم الموصوف. وبمعنى آخر يطابق الاسم الموصول الاسم الموصوف (الكتاب، المرأة) في الجنس والعدد. كما أن الاسم الموصوف يتوزع في موقع تركيبي أعلى من اسم الموصول ومن العائد، مما يؤهله بأن يتحكم مكونيا فيهما. ولا يمكن أن توجد صلة بجميع مكوناتها إلا بوجود مرجعها الذي يؤدي وظائف متعددة: فقد يأتي فاعلا كما في (4) أو مفعولا كما في (5).

4- وصل الطفل الذي كنا ننتظره.

5- عرفت الفتاة التي نجحت في الامتحان.

---

(1) أخذنا هذه التسمية عن العماري عبد العزيز، الجملة: دراسة لسانية ص:243. وفي مقابل هذا يسمي الفهري والمتوكل الاسم الموصوف بالرأس الاسمي. أنظر اللسانيات واللغة العربية ج2 ص:80 و الجملة المركبة ص89

ويمكن القول بصفة عامة: إن مرجع الصلة من الناحية الدلالية تدور حوله جميع العلاقات الإحالية داخل جملة الصلة. وتنحصر وظيفة الصلة في وصف الاسم الموصوف وتوضيحه، من خلال علاقة الربط بينه وبين اسم الموصول، وبينه وبين العائد الذي يربط على جهتين: محليا مع اسم الموصول، وعلى مسافة بعيدة عبر الصلة.

2.4: اسم الموصول: موقعه التركيبي ووظيفته الدلالية:

أشرنا في بداية البحث (الفقرة 1-2 من الباب الأول) إلى أن هناك من النحاة من وسع مدلول الضمير ليشمل اسم الموصول واسم الإشارة. في هذه الفقرة سنبين أن هناك ما يوحد بين اسم الموصول والضمير العادي، مما يعطي للأول بعدا ضميريا. أما عن العلاقة بين الضمير واسم الإشارة فستتناوله في محور لاحق من هذا البحث (فقرة 2.3.4). ولننطلق في البداية من الأمثلة التالية:

6- جاء الرجل الذي راسل خالدا

7- قرأت الرسالة التي أخبرتني بنجاحي

8- جاء من ننتظره

9- ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾.

10- من فتح مدرسة أغلق سجنا

11- ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾.

تتضمن هذه الجمل رابطا (الذي، التي، من، ما) يسمى في النحو العربي بالموصول[1] - ويعرف في اللسانيات عموما والتوليدية خصوصا بالمصدري. ويختصر في (مص)[2] (Comp) لنتأمل الجملة الأولى. تجدر الإشارة إلى أن أصل هذه الجملة هو كالتالي:

---

(1) انظر على سبيل المثال ابن يعيش، ج3 ص:138-140

(2) للمزيد من التفاصيل انظر الفاسي الفهري:في اللسانيات و اللسانيات العربية ص:138.

6.أ– جاء الرجل.

6 ب– الرجل راسل خالدا.

يظهر من خلال هاتين الجملتين المتكاملتين أن هناك علاقة معنوية تربط بينهما، فهما متكاملتان من الناحية الدلالية: إذ من خلالهما نعلم بأن (الرجل) الذي جاء هو الرجل نفسه الذي راسل (خالدا). ولهذا كان لزاما علينا أن نربط بينهما برابط نحوي هو اسم الموصول الذي يحل محل الاسم الظاهر (الرجل)، مثلما يحل الضمير العادي محل اسم ظاهر. وهذا يعني وجود تشابه وتماثل بين الضمير والاسم الموصول من حيث النيابة والتعويض. إلا أن وظيفة الاسم الموصول لا تقتصر على التعويض فقط، وإنما يقوم بالربط بين الجملتين (6.أ – 6.ب).

وإذا تأملنا المثال الأول دائما نلاحظ أن الاسم الموصوف أضمر مرتين: في المرحلة الأولى أضمر بواسطة الاسم الموصول. والدليل على ذلك أنه يحمل السمات نفسها التي يحملها الاسم الموصوف (الجنس والعدد) مما يعطيه بعدا ضميريا[1]، وفي المرحلة الثانية أضمر بواسطة الضمير العائد المتصل بالفعل (راسل).

إن التحليل السابق الذي قدمناه بالنسبة إلى الجملة الأولى يفرض نفسه بالنسبة إلى الجملة الثانية التي حل فيها الاسم الموصول محل الاسم المكرر (الرسالة). وهذا يعني أن أصل المثال السابق هو كالتالي:

7. أ – قرأت الرسالة

7. ب– أخبرتني الرسالة بنجاحي

ثم ارتبطت الجملتان بواسطة الاسم الموصول (التي) عن طريق حذف الاسم المكرر (الرسالة) وإحلال الاسم الموصول محله. وهذا يعني أنه يقوم بالإضافة إلى الربط بوظيفة التعويض شأنه في ذلك شأن الضمير.

---

(1) يرى الفهري كذلك أن (الذي) يتضمن عنصرا ضميريا مربوطا بالسابق الاسمي وبالضمير العائد. اللسانيات واللغة العربية ج2 ص:82-83

وهناك أمثلة عديدة في القرآن الكريم حل فيها الاسم الموصول محل اسم ظاهر من جهة، ومن جهة أخرى قام بالربط بين السابق واللاحق منها ما يلي:

12- ﴿ تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ ﴾[1].

13- ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا﴾[2].

نلاحظ في المثال الأول أن الاسم الموصول (الذي) حل محل لفظ الجلالة مثلما يحل الضمير العادي محل اسم ظاهر كما يقوم بالربط بين السابق واللاحق.

أما في المثال الثاني فقد حل اسم الموصول (الذي) محل اسم الجلالة (الله) الوارد في الآية الأولى، من السورة نفسها، كما ربط بين السابق واللاحق، وهذا يعني أن اسم الموصول يجري مجرى الضمير من حيث الوظيفة: الربط والتعويض.

ولنتأمل الأمثلة المتبقية (8-9-10). يرى عبد العزيز العماري[3] أن (من) تعادل (الشخص الذي) وأن العنصر (ما) يعادل العبارة: (الشيء الذي). ونستنتج من هذه المعادلة الدلالية أن اسمي الموصول (من وما) حلتا محل اسم ظاهر مع فارق بينهما أن (من) للعاقل و(ما) لغير العاقل.

وهكذا يتضح مما سبق أن هناك ما يوحد بين الاسم الموصول و الضمير العادي. فهما يشتركان في النيابة عن الاسم الظاهر، كما يقومان بوظيفة الربط بين السابق واللاحق. أضف إلى هذا أن هناك عناصر تجمع بينهما ومنها ما يلي:

- إنهما من المبنيات.
- إنهما يفتقران إلى القرائن للدلالة على معين: فالضمير قرينته الحضور (ضمير المتكلم والمخاطب)، أو المرجع المتقدم لفظا أو رتبة بالنسبة لضمير الغائب. أما بالنسبة إلى اسم الموصول فقرينته جملة الصلة التي تشرح المقصود منه، وترتبط به بواسطة ضمير فيها يعود عليه وهو ما يسمى بالضمير العائد في جملة الصلة، وهذا ما سنتناوله في الفقرة الموالية.

---

(1) سورة الملك آية 1

(2) سورة الأنعام، آية:2.

(3) للمزيد من التفصيل ينظر عبد العزيز العماري الجملة العربية دراسة لسانية ص:249-253

3.4: الضمير العائد:

العائد هو الضمير الذي يجيء في جملة الصلة، ويمثل العنصر الثالث في البنيات الموصولية. يقول السيوطي: "لابد في جملة الصلة من ضمير يعود إلى الموصول يربطها به"[1]. ونشير إلى أن بعض اللسانيين لاحظ أن الضمير الوارد في جملة الصلة لا يعود إلى اسم الموصول، وإنما يعود على الاسم الموصوف وهذا ما فطن إليه عبد العززيز[2] العماري. بينما لاحظ الفاسي[3] الفهري أن (الذي) يتضمن عنصرا ضميريا مربوطا بالسابق الاسمي وبالضمير العائد. غير أننا نرى أن الضمير في جملة الصلة يعود على الاسم الموصوف والاسم الموصول معا بدليل أنه يتطابق معهما معا تطابقا تاما كما يتضح من الأمثلة آلاتية:

1- وصل الزوار الذين حدثتك عنهم.

2- أغلى البقاع البقعة التي ولدت فيها.

بمعاينة هذين المثالين نلاحظ أن الضمير في جملة الصلة يتطابق مع الاسم الموصول والاسم الموصوف.ففي المثال الأول هناك تطابق تام بين (الزوار) (الاسم الموصوف) والاسم الموصول (الذين) والضمير العائد (هم). بينما في المثال الثاني نلاحظ تطابقا تاما أيضا بين الاسم الموصوف (البقعة) والاسم الموصول (التي) والضمير العائد المتصل بحرف الجر.

ويقوم الضمير العائد أيضا بربط جملة الصلة باسم الموصل ليؤدي الاثنان معا المعنى المقصود.وبما أن الضمير العائد يحمل معنى اسم الموصول، فإنه يجب أن يطابقه في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث.

والأصل في العائد أن يكون مذكورا لفظا في جملة الصلة، وقد يغيب إذا فهم من مقام الخطاب[4] نحو:

3- الناس رجلان، رجل أكرمت ورجل أهنت

والمراد: أكرمته وأهنته

---

(1) الهمع: ج 1، ص: 86

(2) للمزيد من التفاصيل حول الأدلة التي قدمها عبد العزيز العماري انظر: الجملة دراسة لسانية ص:244.

(3) اللسانيات واللغة العربية ج 2 ص:82-83.

(4) انظر شرح المفصل، ج 6، ص: 89 – 90

ويقول طرفة بن العبد:

4- ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلا ويأتيك بالأخبار ما لم تزود.

والتقدير: ما كنت جاهله. إلا أن هناك تراكيب يمتنع فيها حذفه لاسيما إذا كان متصلا بالعماد (إيا) أو محصورا (بإلا) نحو:

5- حضر الذي إياه قابلت.

6- وصل الذي ما في الدار إلا هو.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الضمير العائد يربط جملة الصلة إما محليا، أو على مسافة بعيدة، من خلال علاقة العائدية التي تربطه مع اسم الموصول أو مع مرجع الصلة.

هذا فيما يتعلق بخصائصه التركيبية، أما فيما يخص علاقة الضمير العائد بالإضمار، فإنه يمثل إضمارا ثانيا في البنيات الموصولية، ذلك أن مرجع الصلة يضمر في مرحلة أولى بواسطة اسم الموصول،بينما في مرحلة ثانية، فإنه يضمر بواسطة الضمير العائد. وهذا يعني أن العائد واسم الموصول ومرجع الصلة عناصر تحيل على الشيء نفسه في الواقع، لأن المرجع واسم الموصول والعائد مركبات اسمية لها المعنى الدلالي نفسه.

4.4: ربط الضمير العائد من جملة الصلة بسابقه:

من خلال العناصر المكونة لجملة الصلة، يمكن استنتاج ثلاث علاقات ربط عائدية وذلك على النحو التالي:

1- الربط بين العائد في جملة الصلة واسم الموصول

2- الربط بين اسم الموصول وسابق الصلة.

3- الربط بين عائد الصلة ومرجعها.

- العلاقة الأولى تتحقق مباشرة إذ تأتي إجبارية لوجود علاقة عائدية بين العائد من جملة الصلة وسابق اسم الموصول، الذي يتحكم فيه ويطابقه في سمات الجنس والعدد لوقوعه داخل مجاله التركيبي. ويمكن أن نمثل لذلك بالجملة التالية:

4- جاء الرجل الذي سافر.

فاعتمادا على العلاقة الأولى يعتبر اسم الموصول "الذي" السابق الأقرب بالنسبة للضمير العائد الفارغ.

- العلاقة الثانية تتحقق بين مرجع الصلة واسم الموصول.
- أما العلاقة الثالثة فتتم بطريقة غير مباشرة بين الضمير العائد من جملة الصلة، ومرجع الصلة عبر اسم الموصول، وتأتي العلاقة الثالثة غير مباشرة لما يلي:
- لأن سابق الصلة يتوزع خارج مجال الصلة.
- لأن العائد يعود إلى الأقرب وهو اسم الموصول.
- لكون سابق الصلة قد يتقدم على جملة الصلة وقد يتأخر عنها باعتباره موضعا (Topicalisé) كما يظهر من خلال المقارنة بين (2 و 3).

5- زيد الذي ضربته.

6- الذي ضربته زيد.

ففي (2) نلاحظ أن الربط تم بصورة طبيعية من اليمين إلى اليسار بين الضمير وسابقه. بينما الربط في (3) عكسيا وغير عادي.

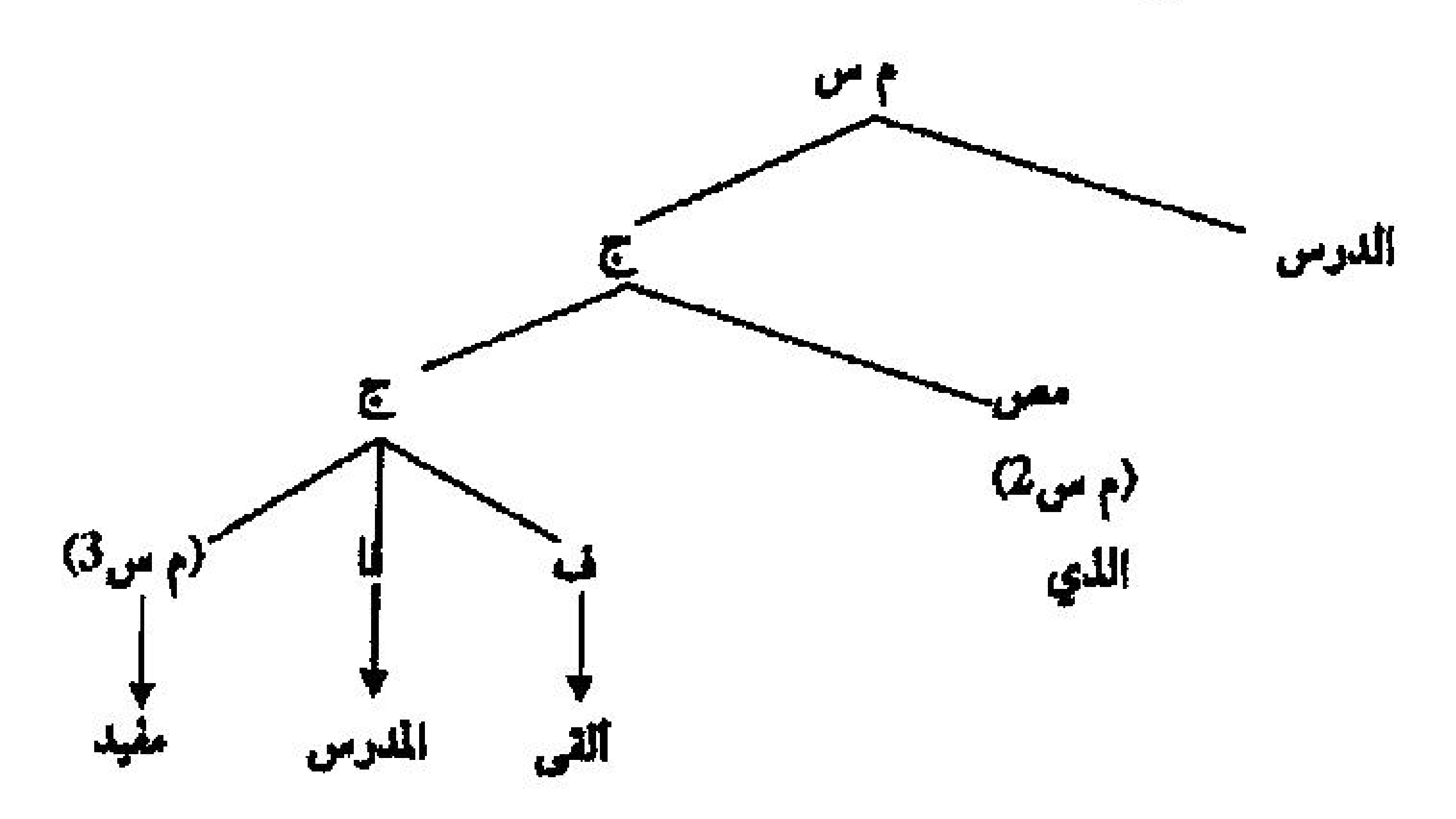
وإجمالا نقول: إن علاقة الربط قد تأتي محلية بين الضمير العائد داخل جملة الصلة واسم الموصول، أو على مسافة بعيدة بين عائد الصلة وسابقها.

هذه إذن مكونات العائدية وعناصرها في جملة الصلة. ومن خلال هذه العناصر، يتضح أن جملة الصلة تتضمن مكونات مجتمعة في علاقات بنيوية ودلالية: بنيوية من خلال قاعدة التحكم المكوني، ذلك أن مرجع الصلة يجب أن يتحكم مكونيا في اسم الموصول، الذي يجب أن يتحكم بدوره في العائد، ودلالية من خلال الإحالة إلى المرجع نفسه، إذ أن مرجع الصلة والعائد واسم الموصول عبارة عن مركبات اسمية، الأمر الذي يجعل إضمارها شيئا ممكنا بواسطة حذفها واستبدالها بالضمائر العائدة عليها، اعتمادا على المركب الاسمي مرجع الصلة، الذي يشكل راس السلسلة الاسمية، ويشترط في هذا الرأس أن يكون من نفس المركبات الاسمية المضمرة كما نجد في المثال الموالي:

4- الدرس الذي ألقاه المدرس مفيد

حيث تتضمن الجملة ثلاثة مركبات اسمية متعادلة: (الدرس$_1$)، (الذي$_2$ و(العائد$_3$)، فاضمر (م س 1) بواسطة اسم الموصول ثم بواسطة الضمير العائد.

والأصل في مرجع الصلة كما أشرنا إلى ذلك سابقا أن يكون متحكما مكونيا في باقي العناصر كما يتضح من المشجر التالي:



في هذا المشجر يمثل (م س) (الدرس) مرجع الصلة بينما (مص) يمثل اسم الموصول، أما (ج) فتتضمن صلة الموصول التي تحتوي العائد. ويتضح من هذا المشجر أن مرجع الصلة يعلو المصدر (اسم الموصول) الذي يعلو بدوره الجملة المتضمنة للعائد. وهذا يعني أن عناصر العائدية في البنيات الموصولية تخضع أساسا لمبدإ التحكم المكوني. أما عن علاقة الربط، فيمكن القول إجمالا أنها قد تأتي محلية بين العائد داخل جملة الصلة، وبين اسم الموصول، وقد تكون علاقة ربط على مسافة بعيدة بين عائد الصلة وسابقه.

5: جمل أخرى تعتمد عل الضمير العائد

قد ترتبط الجمل فيما بينها بطريقة أخرى، وهذا ما نلاحظه من خلال مثالين قدمهما عبد العزيز العماري وهما كالتالي[1]:

1- أكرم زيدا أعطه مالا.

2- زيد شجاع يخيف أعداءه.

تتوفر الجملتان معا على ضمير عائد حل محل زيد. فالجملة الأولى من الناحية التركيبية تتكون من جملتين هما:

1.أ- أكرم زيدا.

1.ب- أعط زيدا مالا.

ثم ارتبطت الجملتان بواسطة الضمير العائد فحصلنا على (1):

- أكرم زيدا أعطه مالا

وأصلها:

- أكرم زيدا أعط زيدا مالا.

وعوض الاسم المكرر بواسطة الضمير العائد المتصل بالفعل أعطى. وتعتبر الجملة (ب) مفسرة للجملة (أ) والتقدير هو:

أكرم زيدا أي أعطه مالا.

أما الجملة (2) فأصلها هو:

2.أ- زيد شجاع.

2.ب- زيد يخيف أعداءه.

وبعد الربط بين الجملتين حصلنا على شكل غير مستعمل هو:

2ج-*زيد شجاع يخيف زيد أعداء زيد.

---

(1) انظر عبدالعزيز العماري: الـ العربي قدراته التنظيرية والتطبيقية ص 563.

في المرحلة الأولى من التحويلات حذف المركب الاسمي الثاني المكرر وترك وراءه أثرا صفريا، وهو ما يسمى في النحو العربي بالضمير المستتر أو ما عبرنا عنه بالضمير الفارغ، ثم حذف المركب الاسمي الثالث المكرر وعوض بضمير متصل فحصلنا على الجملة (2) ويؤدي الضميران البارز والمستتر دور الرابط، حيث تم الربط بين (أ) و (ب) بواسطتهما.

ومن الملاحظ كذلك أن جملة العطف تعتمد في بعض السياقات هي الأخرى على الضمير العائد، لنتأمل المثال الموالي:

3- محمد مريض وأخوه كئيب

فهذه الجملة تتركب بدورها من جملتين هما:

3. أ- محمد مريض.

3.ب-أخو محمد كئيب.

ثم أضمر المركب الاسمي الثاني المكرر بواسطة الضمير العائد. ومن أمثلة ذلك:

4- توكل على الله واستعن به

وأصلها:

4. أ- توكل على الله

4. ب-استعن بالله

ثم حل الضمير محل الاسم المكرر.

6: ضمير الفصل والاسم الظاهر قبله أية علاقة؟

1.6: ضمير الفصل عند النحاة وسيلة للربط بين المبتدإ والخبر.

يقدم البصريون تفسيرا شكليا لضمير الفصل فهم يطلقون عليه ضمير الفصل، لكونه فصل بين المبتدإ والخبر. جاء في الهمع: "وفائدة الفصل عند الجمهور إعلام السامع بأن ما بعده خبر لا نعت"[1].

(1) همع الهوامع، ج 1،ص: 241

أما الكوفيون، فيسمونه عمادا لأنه يعتمد عليه في الفائدة، إذ به يتبين أن الثاني خبر لاتابع[1]. وبعض الكوفيين يسميه دعامة لأنه يدعم به الكلام، أي يقوى به ويؤكد، والتأكيد من فوائد مجيئه وهي قيمة تداولية. وقد اشترطوا في ضمير الفصل ثلاثة شروط هي:

1- أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع.

2- أن يكون بين المبتدأ والخبر أو ما بمنزلتهما.

3- أن يكون بين معرفتين أوما أصلهما معرفتان، أو ما ينزل منزلة المعرفة[2]. فلا يمكن أن يكون ما قبله نكرة كما يظهر من لحن المثال التالي:

1- *رجل هو العالم.

هذا إذن عن معنى ضمير الفصل ووظيفته عند النحاة. ونشير إلى أن هناك من أجاز حذف ضمير الفصل. فقد نص الفراء[3] على ذلك في تفسير قوله تعالى:

2- ﴿وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾

فقد قرأت هذه الآية كالتالي:

1.2- ذلك الفوز العظيم

كما أجازوا حذفه في قوله تعالى:

3- ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾[4].

وهي قراءة نافع وابن عامر[5]. غير أننا نرى أنه لا يمكن حذف ضمير الفصل أو الاستغناء عنه، ولتوضيح ذلك نأخذ الجملة التالية:

4- خالد هو الشجاع.

فلو قلنا:

---

(1) ابن يعيش،ج 3،ص: 110.

(2) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ص:707

(3) انظر الفراء،ج3 ص:133 ثم 156

(4) سورة الحديد الآية: 24.

(5) الفراء نفس المرجع والصفحة

4.أ- خالد الشجاع

فإننا نلاحظ أن عملية الإسناد لم تتم من جهة، ومن جهة ثانية فقد يظن المستمع أن الشجاع نعت (لخالد) وأنك ستتم الجملة.أما إذا قلنا:

4.ب- خالد هو الشجاع

أيقن السامع أن الخبر هو: الشجاع. وهذا يعني أن ضمير الفصل ليس لغوا أو حشوا، وإنما هو ضمير يقوم بوظائف منها:

- إنه وسيلة من وسائل الربط بين المبتدأ والخبر.
- إنه رائز يتبين بواسطته أن الاسم الذي يليه خبرلا تابع ولعل هذا ما دفع الكوفيين إلى تسميته بالعماد لأنه يعتمد عليه في الفائدة.
- إنه أداة فيها معنى التوكيد والاختصاص، وبمعنى آخر إنه تكرار للاسم قبله في صيغة ضميره للتوكيد وهي وظيفة دلالية تداولية. ومن يدعم هذا الافتراض الرضي الذي لاحظ أن الضمير في مثل هذه التراكيب حل محل كلمة (نفسه) التي هي للتوكيد المعنوي يقول: "لأن معنى زيد هو القائم، زيد نفسه القائم"[1]. إلا أن الرضي سرعان ما يشده منهج التراكيب اللغوية في ضوء نظرية العامل وقسرية القاعدة النحوية، فيتراجع قائلا: "لكنه ليس للتوكيد لأنه يجيء بعد الظاهر، والضمير لا يؤكد به الظاهر"[2]. فكأن الرضي يقر ويقرر أن الضمير للتوكيد، ولكن القاعدة النحوية تمنعه من اعتماد ذلك نحوا فيعود ليقرر أن الضمير لا يؤكد به الظاهر. ويفهم من كلامه أن (هو) توكيد في المستوى الدلالي، وليس توكيدا في المستوى النحوي التركيبي، وهنا يظهر خضوعه لسلطوية وقسرية القاعدة النحوية. وقد أشرنا سابقا إلى أن الضمير في حقيقة أمره هو الاسم من حيث الدلالة ويعود عليه، وأن الضمائر ما هي إلا معوضات للأسماء. فما كان الضمير في قولنا:

---

(1) شرح الكافية ج 2 ص 24.

(2) نفس المرجع والصفحة

5- خالد هو القائم.

إلا توكيدا وتكرارا للاسم الظاهر قبله في شكل ضميره.

إن اعتبار ما يسمى بضمير الفصل تكرارا لما قبله يعطيه بعدا اسميا من الناحية المقولية. وليس بعدا حرفيا كما ذهب إلى ذلك بعض النحاة.

لاشك أن هذا الافتراض الذي ينبني على أساس أن ضمير الفصل هو توكيد وتكرار لما قبله، افتراض يمكننا من تجاوز مجموعة من الاختلافات والإشكالات منها:

- الاختلاف حول أسميته أو حرفيته.
- الاختلاف حول ما إذا كان لهذا الضمير إعرابا أو ليس له إعرابا.

7: خاتمة:

كان همنا في هذا الفصل معالجة مجموعة من التراكيب الجملية التي تعتمد على الضمير العائد (الجملة الخبرية،الجملة الحالية، جملة الصفة، جملة الصلة...الخ). وقد لاحظنا أن الضمير العائد في هذه الجمل أصله مركب اسمي ويؤدي وظيفتين: الأولى أسلوبية تتمثل في الإيجاز ومنع التكرار. أما الوظيفة الثانية فذات طبيعة تركيبية تتجلى في عملية الربط: فقد يربط الضمير العائد بين المبتدإ والجملة التي تليه أو بين صاحب الحال والجملة الحالية بعده، كما يربط بين الاسم الموصوف وجملة الصفة بعده.

وتناولنا في هذا الفصل أيضا جملا أخرى تعتمد على الضمير العائد ولا يمكنها أن تستغني عنه.كما وضحنا وظيفة الضمير العائد في جملة الصلة وهو ضمير تربطه علاقات مرجعية مع عناصر أخرى وقد ناقشنا هذه المعطيات في علاقتها بالإضمار. وفي آخر هذا الفصل تناولنا ما يعرف في الأدبيات النحوية بضمير الفصل ووضحنا وظيفته التركيبية والدلالية وبينا أن اللغة العربية لا يمكنها الاستغناء عن هذا الضمير.

الفصل الثالث

العائدية الضميرية ودورها في تماسك أجزاء الخطاب (النص)

0: تمهيد

يتوخى هذا الفصل إيضاح دور العائدية الضميرية في تماسك أجزاء النص. فإذا كان النص يتشكل من متوالية من الجمل، فإن كل جملة تحتوي - على الأقل - على رابط يربطها بالجملة قبلها أو بعدها. ويأتي على رأس هذه الروابط الضمائر العائدة، حيث بواسطتها يحدث الترابط النصي. الفصل منظم على الشكل التالي: في الفقرة الأولى بينا كيف تم الانتقال من الجملة إلى النص. ووضحنا في هذه الفقرة كذلك الفرق بين النص والخطاب، والعلاقة بينهما. في الفقرة الثانية، تناولنا النص باعتباره متوالية من الجمل المترابطة بواسطة عناصر تركيبية وعائدية. وفي الفقرة الثالثة حللنا مجموعة من النصوص تحليلا نصيا، مستفيدين مما يسمى بلسانيات النص أو علم اللغة النصي (text linguistic). وأنهينا هذا الفصل بفقرة أخيرة أبرزنا فيها أن العائدية الضميرية ظاهرة أسلوبية لا يمكن الاستغناء عنها.

1: من الجملة إلى النص: نحو تحليل لساني.

إذا كان الدرس اللساني وقف في بدايته عند حدود الجملة، فبين مكوناتها ومختلف القواعد التي تحكمها، فإنه بعد فترة أخرى أعار الاهتمام إلى النص، فنقل إجراءات تحليل الجملة إلى الخطاب/ النص. وقد انطلق من افتراض أن المناهج التحليلية المستعملة في لسانيات الجملة، يمكن أن تطبق بكيفية مباشرة على النص الأدبي كذلك. من هنا لم تعد الجملة هي أعلى وحدة لغوية يمكن أن يطالها التحليل والوصف، وإنما يمكن أن يمتد التحليل إلى وحدات أكبر من الجملة هي النص (الخطاب).

وهكذا انتقلت بعض الاتجاهات من مجال الجملة إلى مجال أوسع هو النص. فقد انتقل النحو الوظيفي مثلا من مجال الجملة إلى مجال الخطاب. وقد ورد التنبيه إلى ذلك في

كتابات متعددة (المتوكل 1973 ب، وديك 1997) اللذان أكدا على ضرورة تعدي مجال الجملة، لأن مستعمل اللغة الطبيعية لا يتواصلون كما يقول ديك بجمل مفردة منعزلة، بل بقطع خطابية متكاملة. يقول ديك في هذا الشأن: إذا أرادت نظرية النحو الوظيفي أن ترقى إلى مستوى معايير الكفاية التي اشترطتها على نفسها، تحتم عليها على المدى البعيد أن تضع نحوا وظيفيا للخطاب"[1].

أما بالنسبة إلى النظرية التوليدية فقد فتحت، في آخر ما وصلت إليه من مبادئ،أبوابا أخرى أمام نحو النصوص. وتبين ذلك من خلال مبدإ العمل والربط النحويين (نظرية العاملية والربط) وهما يعملان في مستوى الجملة ومستوى النص، وإن لم يهتم أبرز أعلامها -شومسكي- بالنص، إلا أننا نجد كثيرا من الباحثين في هذا الإطار النظري عمل على ولوج النص من خلال المبادئ التي قامت عليها تلك النظرية مثل العمل والربط. فتعددت بذلك الدراسات المهتمة بالعائدية (Anaphora).

وقد ساهم التقدم المعرفي في ظهور ما يسمى بلسانيات النص أو علم اللغة النصي، الذي يهدف إلى دراسة النص باعتباره الوحدة اللغوية الكبرى، وذلك بدراسة جوانب عديدة أهمها: الترابط، التماسك (C0HESION)...الخ. وقد انطلق هذا العلم في البداية من تحليل الفرق بين النص والخطاب، فما المقصود بهذين المفهومين وما العلاقة بينهما؟

2: النص والخطاب: أية علاقة؟

1.2: مفهوم النص من الناحية اللغوية:

من الملاحظ أن معنى النص من الناحية اللغوية يدور حول المحاور التالية: الرفع، الإظهار، ضم الشيء إلى الشيء، أقصى الشيء ومنتهاه. وتتضح هاته المعاني من خلال كلام ابن منظور حيث يقول: "النص: رفعك الشيء، نص الحديث ينص نصا: رفعه. وكل ما أظهر فقد نص، ونصت الظبية جيدها: رفعته. ونص كل شيء منتهاه"[2].

---

(1) ديك، 1997 ص409.

(2) ابن منظور: لسان العرب، دار المعارف مصر، مادة نص.

وفي المعجم الوسيط نجد ما يلي: ألنص أصله منتهى الأشياء، ومبلغ أقصاها... والنص هو صيغة الكلام الأصلية[1].

والمقصود بالرفع والإظهار أن المتحدث أو الكاتب لا بد له من رفع وإظهار نصه كي يدركه المتلقي والمستمع أو القارئ. أما ضم الشيء، فمرده إلى أن النص في كثير من تعريفاته، هو ضم الجملة إلى الجملة بالعديد من الروابط كما سنرى. وكون النص أقصى الشيء ومنتهاه، فهو تمثيل لكونه أكبر وحدة لغوية يمكن الوصول إليها.

أما بالنسبة للنص عند علماء اللغة، أو ما يعرف بلسانيات النص، فيرى "هالي داي" و"رقية حسن" أن كلمة "نص" تستخدم في علم اللغة للإشارة إلى أي فقرة (any passage)، منطوقة أو مكتوبة، مهما طالت أو امتدت. والنص هو وحدة اللغة المستعملة وليس محددا بحجمه[2].

ويذهب البعض إلى اعتبار كل ملفوظ مهما كان حجمه، نصا، فيكون اللفظ المفرد، وما هو في حدود الجملة وما تجاوزها نصا. إذ تتفق كلها في تركبها من سلسلة من الوحدات التي تقبل التحليل إلى وحدات أصغر، ويواصل هذا التقسيم حتى يستوفي جميع الأقسام الممكنة[3].

2.2: مفهوم الخطاب:

لم يحظ مفهوم الخطاب (Discourse) على الرغم من كثرة استعماله بتعريف شاف وقار. حيث يستعمل غالبا مرادفا للنص (Text) ويرى أحمد المتوكل أن مصطلح خطاب أكثر تداولا واستعمالا من مصطلح نص، لكون الخطاب يوحي أكثر من مصطلح النص بأن المقصود ليس مجرد سلسلة لفظية: (عبارة أو مجموعة من العبارات تحكمها قوانين الاتساق

---

(1) المعجم الوسيط، د-ت 2/ 926.

(2) Halli dy; M.A. k. and Ruquia hassan ;1976; cohesion in english; longman ;London P11-12.

(3) هذا ما اثبته هيا لمسليف (Hjelmslev) انظر كتابه: Prolégomènes à un e théorie du langage P 20-21 et 138.

الداخلي الصوتية والتركيبية والدلالية)، بل كل إنتاج لغوي يربط فيه ربط تبعية بين بنيته الداخلية وظروفه المقامية بالمعنى الواسع[1].

وقد استعمل المتوكل عبارة كل إنتاج لغوي على وجه الإطلاق دون تحديد لحجم الخطاب، لكي تحيل على الجملة أو جزء الجملة أو على مجموعة من الجمل، فالخطاب حسب هذا التقريب العام هو كل تعبير لغوي أيا كان حجمه[2]. وبهذا المعنى يمكن أن نعتبر خطابا أو نصا مجموعة من الجمل أو جملة أو جزءا من جملة.

أما عن العلاقة بين النص والخطاب فنلاحظ أن هناك من يرى أنهما شيء واحد. وهناك من لاحظ أن النص أعم من الخطاب، واتجاه ثالث يفترض أن الخطاب أشمل من النص. في هذا الأطروحة سنعتبر النص مرادفا للخطاب وأن هذا الأخير كوحدة دلالية يمكن أن يكون جملة بسيطة أو جملة معقدة (مركبة) أو مجموعة جمل. وسيتضح أن الخطاب يخضع لقوانين الاتساق التي تجعل من الجملة كلا تواصليا متناسقا ومتكاملا، وبهذا المعنى يتم إقصاء مجموعة من الجمل التي لا يجمع بينها سوى رصف عشوائي.

3: النص باعتباره متوالية من الجمل المترابطة:

أشرنا في الفقرة السابقة إلى أن النص يتشكل من متوالية من الجمل شريطة أن يكون بينها علاقات. ذلك أن الجملة تمثل في غالب الأحيان بنية غير مكتفية بنفسها، بمعنى أن الجملة المجردة تحتاج إلى جاراتها من الجمل حتى تتضح دلالتها وضوحا كاملا.

إن الكلمة تتضام مع الأخرى لتنتج الجملة، والجملة ترتبط بجملة أخرى ليتولد النص. غير أنه إذا كان النص عبارة عن متوالية من الجمل، فإن كل جملة تملك بعض أشكال الاتساق والتماسك (cohesion) عادة مع السابقة، من جهة ومن جهة أخرى، إن كل جملة

(1) انظر: أحمد المتوكل، قضايا اللغة في النحو الوظيفي، ص16.

(2) يربط النحو الوظيفي الخطاب كذلك بظروفه المقامية وبالوظيفة التواصلية. انظر في هذا الشأن سيمون ديك: 1997، ج2 ص408. وانظر كذلك: أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في النحو الوظيفي، من الجملة إلى النص.

تحتوي - على الأقل - على رابطة واحدة تربطها بما حدث مقدما، وبعض الجمل تحتوي على رابطة تربطها بما سيأتي.

وإذا خلا النص من الروابط، سواء أكانت شكلية أم دلالية، فإنه يصبح جملا متراصة لا يربط بينها رابط. ويصبح النص حينئذ جسدا بلا روح. ومن بين الروابط التي تربط بين هذه الجمل نجد الضمائر العائدة. فهي تكتسب أهمية بالغة بصفتها نائبة عن الأسماء والأفعال والعبارات والمتتاليات من الجمل. ولا تقف أهميتها عند هذا الحد، بل تتعداه إلى كونها تربط بين أجزاء النص المختلفة شكلا ودلالة، داخليا وخارجيا، سابقيا وبعديا. وهذا ما سنوضحه أكثر في الفقرة الموالية.

1.3: أنواع العائدية الضميرية داخل النص.

قبل بيان الكيفية التي تساهم بها العائدية الضميرية في تماسك النص نشير إلى أن العائدية نوعان: فقد تكون خارجية (تداولية). وقد تكون داخلية (نصية). والمقصود بالنوع الأول أن الضمير يعود على مرجع خارج الجملة أو النص. ونمثل ذلك بقوله تعالى:

1- ﴿ تَبَٰرَكَ ٱلَّذِي بِيَدِهِ ٱلۡمُلۡكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾[1].

إن العائدية الضميرية في هذا المثال خارجية حيث تعود الضمائر الواردة فيه على اسم الجلالة وهو غير موجود في النص.وفي هذا النوع يولي الباحث أهمية قصوى للشروط الخارج لغوية المتعلقة بالسياق والمقام والمتكلم ومقاصده.

أما العائدية النصية فنقصد بها أن الضمير يعود على مرجع موجود في النص. وتتفرع إلى قسمين: قبلية وبعدية: ففي العائدية القبلية يعود الضمير على مرجع سبق التلفظ به كان من المفروض أن يظهر حيث يرد المضمر. ويمكن أن نمثل لهذا النوع بالمثال التالي:

2- التقيت برجل طويل وسلمت عليه.

---

(1) سورة الملك، الآية 1.

إن العائدية في هذا المثال قبلية، إذ يحيل الضمير على اسم سبق التلفظ به سابقا أو قبليا.

أما العائدية البعدية فهي إحالة على اللاحق، وفيها يعود الضمير على عنصر إشاري مذكور بعده في النص. ومن الضمائر التي تعبر عن هذا النوع من العائدية، ما يعرف في الأدبيات النحوية بضمير الشأن والقصة كما في قوله تعالى:

3- ﴿إِنَّهَا لَا تَعۡمَى ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾.

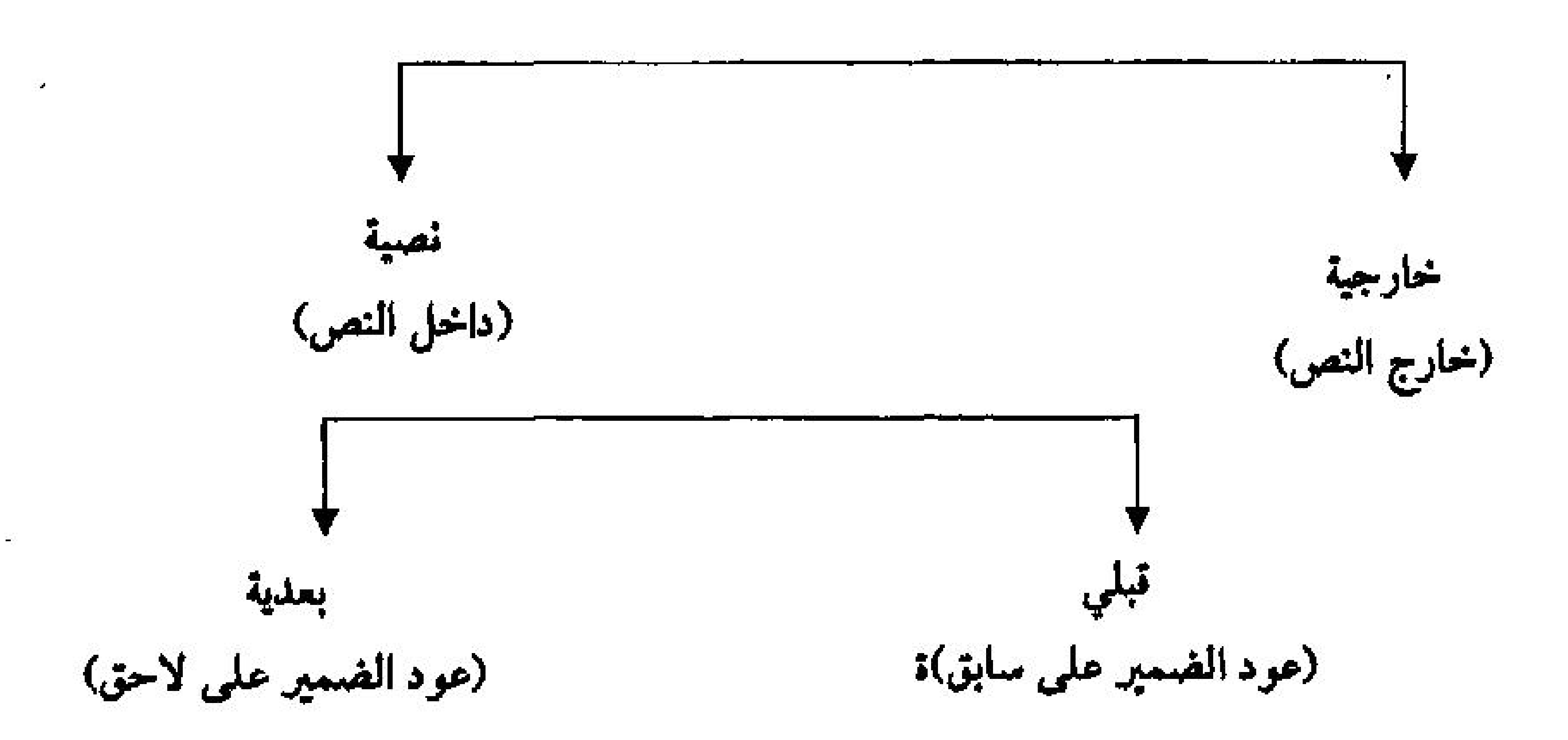
أو غيره من الأساليب من قبيل:

1- من تونس نقدم إليكم نشرة الظهيرة للأخبار وهذا موجزها.

يظهر من هذا المثال أن الضمير "ها" يحيل على نص/ خطاب لاحق.

ويمكن التمثيل لأنواع العائدية الضميرية بالمشجر التالي:

العائدية



لنرى الآن كيف تساهم العائدية إذن في تماسك الجمل المشكلة للنص، ولننطلق من المثال الموالي:

2- خذ الفاكهة ونظفها وضعها في الثلاجة.

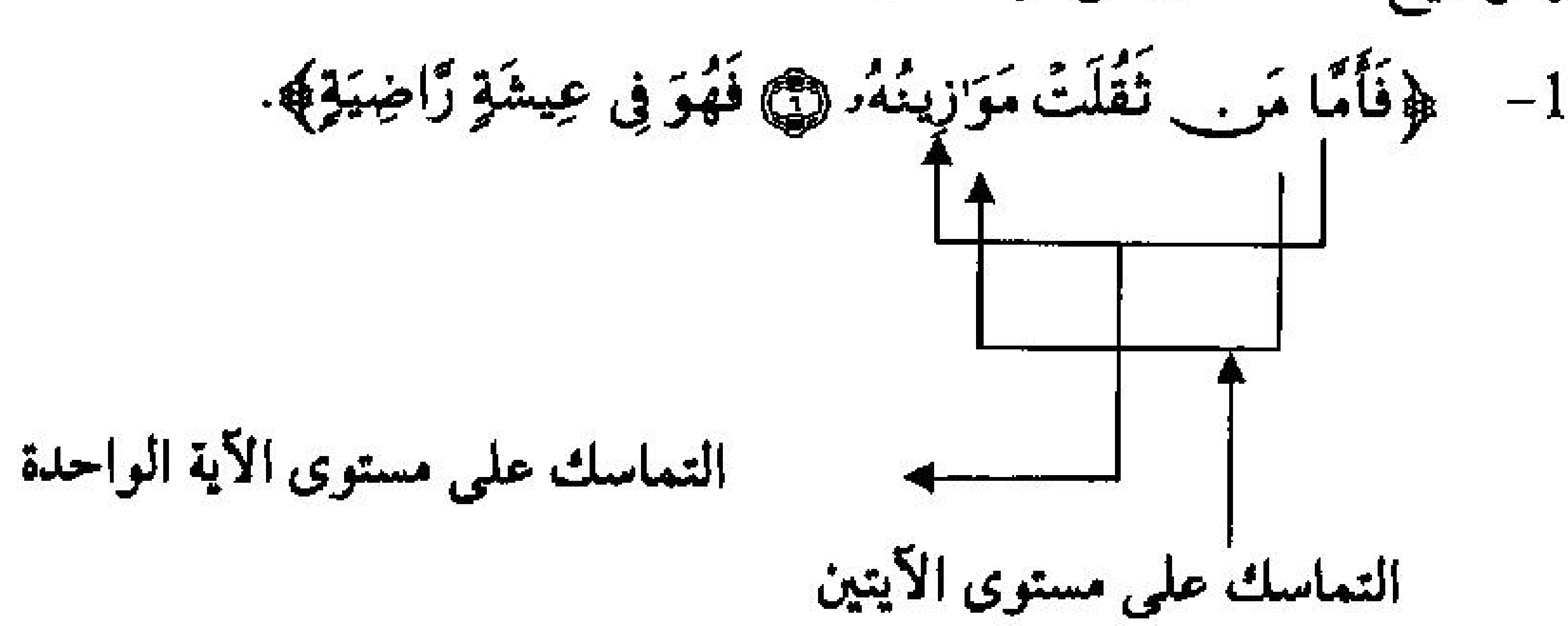
غني عن البيان أن الضمير في الجملة الثالثة -ضعها- يحيل قبليا على الفاكهة في الجملة الأولى. وما جعل هذه الجمل متسقة ومترابطة هو وظيفة الإحالة القبلية للضمير "ها". وبالتالي أمكننا النظر إلى الجمل الثلاثة باعتبارها وحدة متماسكة، ومن ثم أصبحت تشكل نصا، أو بالأحرى جزءا من النص. فعلاقة الاتساق القائمة بين "الفاكهة" والضمير "ها" في (وضعها) هي التي هيأت النصية. فقد يتكون النص من ثلاث جمل مثلا، فتتضمن الجملة الثانية أو الثالثة عنصرا عائديا (ضمير عائد)، لا يأخذ معناه ومحتواه إلا بعودته على الجملة الأولى، مما يجعل هذه الجمل مرتبطة ارتباطا وثيقا، حيث تشكل بكاملها لحمة متماسكة يطلق عليها "نص" أو "جزء من نص".

4: دور العائدية الضميرية والإشارية في اتساق أجزاء الخطاب القرآني: نماذج تطبيقية

1.4: دور العائدية الضميرية:

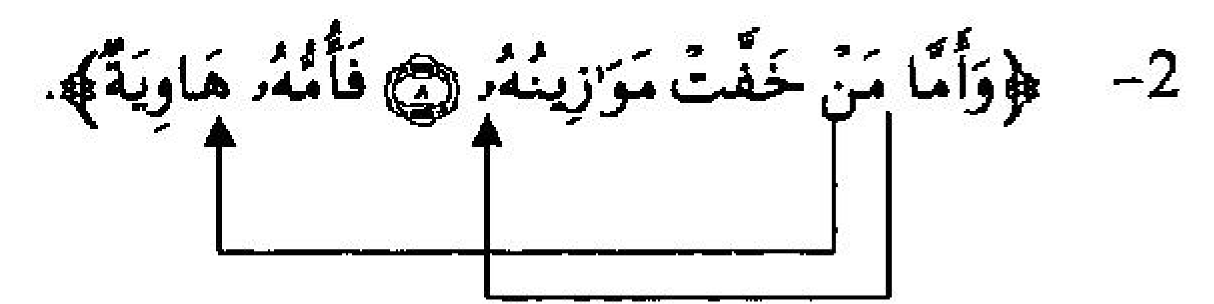
في هذه الفقرة سنبين دور العائدية الضميرية في تماسك أجزاء النص وقبل تحليل نصوص (سور) من القرآن الكريم تحليلا نصيا نشير إلى أن دور العائدية الضميرية في التماسك النصي قد يكون على مستوى الآية الواحدة، وقد يتحقق على مستوى الآيتين. ولتوضيح ذلك ننطلق من قوله تعالى:

1- ﴿فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُۥ ۝ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾.



نلاحظ من خلال هذا المشجر ترابط داخلي على مستوى الآية الواحدة حيث تم الربط بين (من) التي تشير إلى (الناس عامة)، وبين الضمير المتصل، وهي مرجعية داخلية قبلية. كما نلاحظ أيضا ترابط داخلي على مستوى الآيتين من خلال الربط بين (من) في الآية الأولى والضمير المنفصل (هو) في الآية الانية مما جعل الآيتين متماسكتين إلى درجة يصعب الفصل بينهما.

وينطبق التحليل السابق نفسه على قوله تعالى:



ولنتأمل قوله تعالى:

3- ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ ٱلنَّاسُ وَٱلْأَنْعَٰمُ﴾[1].

تمثل هذه الآيات نصا بسيطا يتشكل من جمل مترابطة ومتسقة فيما بينها بواسطة روابط تركيبية، كالفاء السببية المتصلة بالفعل "اختلط" التي ربطت بين هذه الجملة ﴿ٱخْتَلَطَ﴾ والجملة قبلها ﴿أَنزَلْنَٰهُ﴾ ربطا منطقيا. كما تضمنت هذه الآية -النص- روابط عائدية إحالية، على رأسها الضمير العائد المتصل بالفعل ﴿أَنزَلْنَٰهُ﴾ والضمير المتصل بحرف الجر "به". وهي عناصر عائدية لا يفهم معناها إلا بعودتها إلى ما تحيل عليه في الجملة السابقة. أي إلا إذا ربط الضمير العائد بمفسره "الماء" الوارد في الجملة الأولى. مما جعل هذه الجمل مترابطة ومتماسكة، تشكل وحدة منسجمة يعبر عنها بالنص.

إن الضمائر العائدة بواسطتها يتم توليد علاقات بين جمل سابقة وأخرى لاحقة، لننظر في قوله تعالى أيضا:

---

(1) سورة يونس، الآية 24.

4- ﴿وَمَا تَسۡقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعۡلَمُهَا﴾

نلاحظ في هذه الآية أن الضمير العائد "ها" في الجملة الثانية يحيل على كلمة "ورقة" في الجملة الأولى، مما يجعل الجملتين متسقتين مترابطتين. والارتباط ينطلق من الجملة الثانية المحتوية على الضمير العائد "ها" الذي لا يفهم معناه إلا بعودته إلى مفسره ومزيل إبهامه "ورقة" وهذا يعني أن العائدية الضميرية تساهم في خلق وحدة أو نص متكون من جملتين مترابطتين ارتباطا وثيقا، يتولد عنه ما يسمى بالنص أو جزء من النص.

يتضح مما سبق، أن العائدية الضميرية تساهم بشكل فعال في اتساق أجزاء النص القرآني. وذلك باستحضار عنصر متقدم في خطاب سابق، أو استحضار مجموع خطاب في علاقته بخطاب لاحق. ولتوضيح ذلك أكثر، سنحاول في الفقرة الموالية تحليل سورتين قصيرتين من القرآن الكريم تحليلا نصيا ولننطلق من سورة (الفيل).

2.4: دور العائدية الضمير في تماسك النص القرآني.

1.2.4: (سورة الفيل)

نص سورة الفيل عبارة عن متوالية من الجمل يمكن كتابتها كالتالي:

ج1 – ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل؟

ج2 – ألم يجعل كيدهم في تضليل؟

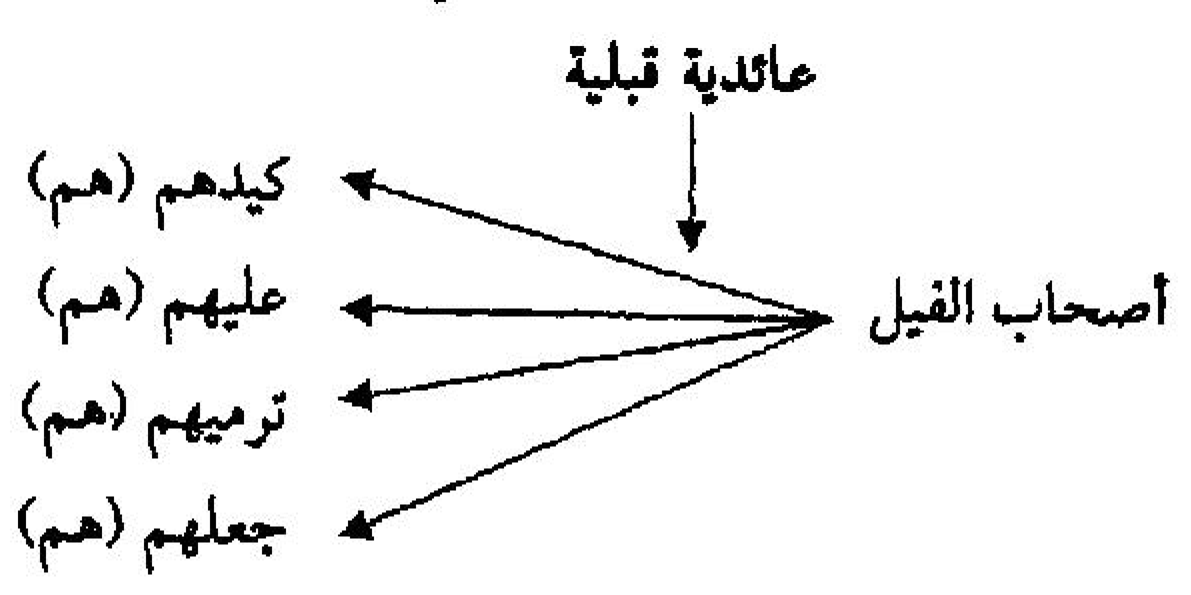
ج3 – وأرسل عليهم طيرا أبابيل ترميهم بحجارة من سجيل.

ج4 – فجعلهم كعصف ماكول.

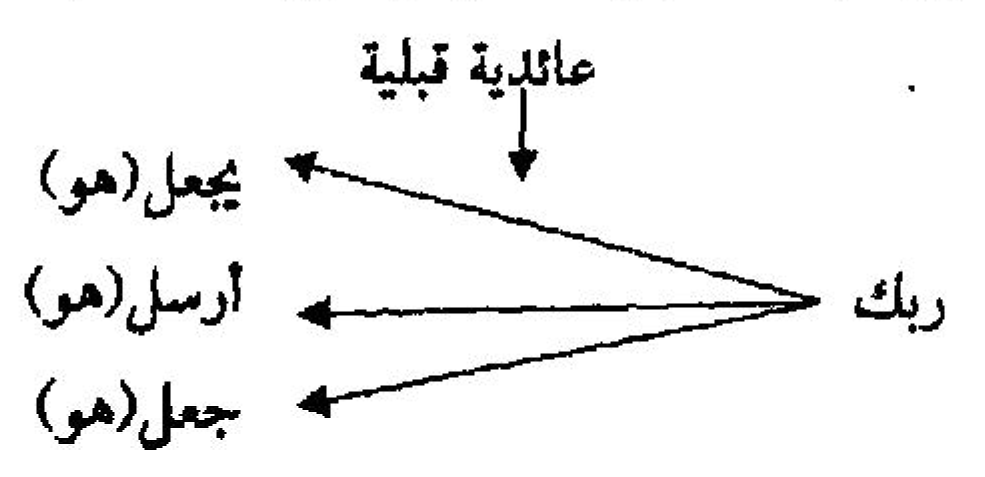
تعتبر الجملة الأولى نواتا للنص لأن الجمل الأخرى تفسير وتوضيح لها.

ونلاحظ أن الجمل (2-3-4) تتضمن ضمائر متصلة تعود على مفسر (أصحاب الفيل) ورد في الجملة الأولى، وهو يشكل مرجعها الذي يشبع دلالتها.فنحن هنا أمام عائدية قبلية ودورها في التماسك النصي يظهر في كون الضمائر المتصلة في الجمل (3-4) لا تملك دلالتها إلا بعودتها إلى عنصر سبق التلفظ به في الجملة الأولى مما جعل هذه الجمل مرتبطة

ارتباطا قويا أدى إلى خلق وحدة متماسكة. ويمكن توضيح علاقة الضمائر في الجمل (2-3-4) بالجملة الأولى على الشكل التالي:



كما تضمنت الجمل السابقة (2-3-4) ضمائر مستترة (فارغة) لا تفهم إلا بعودتها إلى الجملة الأولى. ويمكن توضيح ذلك على الشكل التالي:



ففي الجمل (2-3-4) من سورة الفيل وردت مجموعة من الضمائر المستترة لا تأخذ دلالتها ومحتواها إلا بعودتها إلى مرجعها: اسم الجلالة (رب) الوارد في الجملة الأولى، وهو ما يجعل هذه الضمائر تساهم بالإضافة إلى الضمائر السابقة (المتصلة) في الربط بين الآيات، مما نتج عنه وحدة متكاملة يعبر عنها بالنص.

2.2.4: (سورة قريش)

تضمنت سورة قريش أربع جمل هي على الشكل التالي:

-لايلاف قريش.

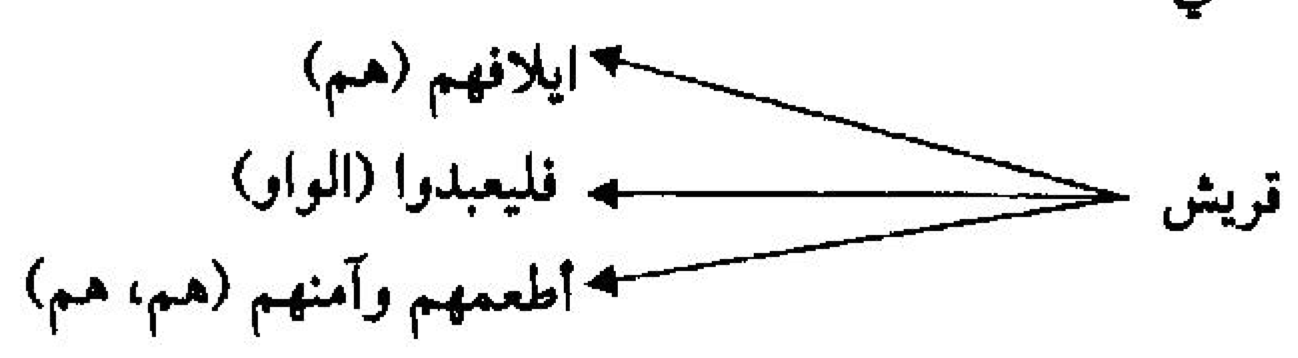
1- إيلفهم رحلة الشتاء والصيف.

2- فليعبدوا رب هذا البيت.

3- الذي أطعمهم من جوع.

4- آمنهم من خوف.

ارتبطت هذه الجمل بواسطة روابط من بينها الضمائر، حيث نلاحظ في الجمل (2-3-4) ضمائر متصلة (إيلافهم، فليعبدوا، أطعمهم، آمنهم). وهذه الضمائر لاتفهم إلا بعودتها إلى مرجعها (قريش)، في الجملة الأولى، الذي يشبع دلالتها. وهذا يعني أن بين الجمل (2-3-4) والجملة الأولى عائدية ضميرية قبلية[1] يمكن توضيحها على الشكل التالي:



إن دور العائدية الضميرية في التماسك النصي في سورة (قريش) يظهر انطلاقا من أن الضمائر العائدة الواردة في الآيات (2-3-4) مرتبطة بمرجعها في الآية الأولى مما جعل هاته الآيات جميعها تشكل وحدة متماسكة يعبر عنها بالنص.

وهكذا يتبين كيف تساهم العائدية الضميرية في تماسك وارتباط الآيات المشكلة للسورة. يتضح من خلال تحليلنا للنصين السابقين (سورة الفيل وقريش) ما يلي:

1- إن كل جملة تملك بعض أشكال التماسك عادة مع الجملة السابقة من جهة، ومن جهة أخرى، إن كل جملة تحتوي -على الأقل- على رابطة واحدة، تربطها بما حدث مقدما. وبعض الجمل تحتوي على رابطة تربطها بما يلحقها.

2- إذا خلا النص من هذه الأدوات أو الروابط، سواء أ كانت شكلية، أم دلالية، فإنه يصبح جملا متراصة لا يربط بينها رابط. ويصبح النص، إذا أعددناه حينئذ نصا، جسدا بلا روح.

---

(1) تضمنت سورة قريش كذلك عائدية بعدية بين اسم الإشارة (هذا) ومرجعه(البيت) في قوله تعالى: "فليعبدوا رب هذا البيت".

3.4: العائدية الإشارية ودورها في الربط بين أجزاء النص.

1.3.4: في مفهوم الإشارة.

أسماء الإشارة أسماء وضعت لمسمى يشار بها إليه مبهمة لوقوعها على كل شيء معرف، لحضور ما يقع عليه والإشارة إليه[1].

ومفهوم الإشارة مفهوم لساني يجمع كل العناصر اللغوية التي تحيل مباشرة على المقام من حيث وجود الذات المتكلمة أو الزمن أو المكان. ومنها: هناك، ذلك، هذا...الخ.

وهذه العناصر تلتقي في مفهوم التعيين أو توجيه الانتباه إلى موضوعها بالإشارة إليه[2].

وتتعلق دلالة هذه العناصر بالمقام الإشاري، لأنها غير ذات معنى، ما لم يتعين ما تشير إليه، فهي أشكال فارغة في المعجم الذي يمثل المقام الصفر.

2.3.4: نحو علاقة تبادل بين الضمير واسم الإشارة.

أشرنا في بداية هذا البحث (فقرة 1-2) إلى أن هناك من النحاة من وسع مدلول الضمير ليشمل الإشارة. في هذه الفقرة،وقبل توضيح دور العائدية الإشارية في التماسك النصي، سنبين أن هناك علاقة تبادل تركيبية دلالية بين الضمير واسم الإشارة. وسيتضح أن اسم الإشارة يجري مجرى الضمير مما يعطي لاسم الإشارة بعدا ضميريا. ذلك ما توضحه الأمثلة التالية:

1. ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ﴾[3]
2. ﴿كَلَّآ إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ﴾[4]

---

(1) انظر الهمع، ج1، ص74. وانظر كذلك البسيط في شرح جمل الزجاجي، ج1،ص308.

(2) Lyons 1987. P37.

(3) سورة البروج، آية:21.

(4) سورة عبس آية:11.

3. ﴿وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾[1]

4. هو زيد قائم.

5. هم الجنود خرجوا للمعركة.

6. هي الحياة أتعبتنا.

نلاحظ أن الضمير في هذه الأمثلة يمكن تعويضه باسم الإشارة على الشكل التالي:

1.أ- بل هذا قرآن مجيد.

2.أ-كلا إن هذه تذكرة.

3.أ- ولاتتبدلوا الخبيث بالطيب ولاتأكلوا أموالهم إلي أموالكم إن ذلك كان حوبا كبيرا.

4.أ- هذا زيد قائم.

5.أ- هؤلاء الجنود خرجوا للمعركة.

6.أ- هذه الحياة أتعبتنا.

يتبين من خلال هذه الأمثلة أن هناك علاقة تبادل تركيبية ودلالية بين الضمير واسم الإشارة. وقد تنبه سبويه[2] الى هذه العلاقة التبادلية سابقا حيث يقول: "وقد يكون هذا وصواحبه بمنزلة هو. تقول: هذا عبد الله وقد تقول: هو عبد الله".

وبالإضافة إلى علاقة التبادل بين الضمير واسم الإشارة، هناك ما يوحد بينهما من حيث ما يلي:

- من حيث المرجعية، ذلك أن اسم الإشارة يحيل، شأنه شأن الضمير العادي، على اسم سابق. وفي هذه الحالة نكون أمام مرجعية قبلية وهذا ما يوضحه المثال التالي:

7. ما أبعد العيب والنقصان عن شرفي   أنا الثريا وذان الشيب والهرم

(1) سورة النساء آية:3.

(2) الكتاب، ج2 ص:80

يرى العكبري[1] أن (ذان) إشارة إلى العيب والنقصان. وهي مرجعية قبلية.

كما قد تكون مرجعية الإشارة بعدية، شأنها شأن الضمير، كما يتضح من قوله تعالى:

8. ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ﴾[2].

ففي هذا المثال يعود اسم الإشارة على اسم لاحق هو: (البيت)، وهذا ما نلاحظه أيضا في قوله تعالى:

9. ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[3].

مما سبق يتضح أن هناك علاقة تبادل تركيبية و دلالية بين الضمير واسم الإشارة. ويبقى أن نبين كيف تساهم العائدية الإشارية أيضا في التماسك النصي وهذا ما سنوضحه في الفقرة الموالية.

3.3.4: العائدية الاشارية ودورها في التماسك النصي:

لا يخفى الدور الذي تقوم به العائدية الإشارية في ربط أجزاء خطاب معين. وقد اهتم المفسرون بذلك وهذا ماسنبينه من خلال النصوص التالية:

لننطلق من قوله تعالى:

10. ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾[4].

يرى الزمخشري أن: "ذلك إشارة إلى إحياء القتيل أو إلى جميع ما تقدم من الآيات المعدودة"[5].

---

(1) العكبري: شرح ديوان المتنبي المسمى بالتبيان، ضبط وتصحيح وفهرسة مصطفى السقا، عبد الحفيظ السلبي، بيروت ج3 ص 57-.

(2) سورة قريش آية:2.

(3) سورة المائدة الآية 119

(4) سورة البقرة،الآية 74

(5) الزمخشري، الكشاف، ج1،ص290.

يقدم الزمخشري احتمالين لاسم الإشارة (ذلك): فقد يحيل على (إحياء القتيل) فقط. وقد يحيل على الآيات المعدودات.ففي الاحتمال الأول نكون أمام إحالة عنصر إلى عنصر. وفي الاحتمال الثاني نكون أمام الإحالة إلى خطاب مكون من عدة آيات تتمحور حول ذبح البقرة. ولننظر في قوله تعالى:

11. ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً ۖ لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ ۝ يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرْعَ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلنَّخِيلَ وَٱلْأَعْنَـٰبَ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾[1].

يتضح في هذا النص أن اسم الإشارة (ذلك) يشير إلى النعم المذكورة كلها سابقا، حيث يحيل على نص بكامله، يتضمن جملا عديدة بواسطتها تم الربط. ومدلول اسم الإشارة (ذلك) في هذه الآية رهين باستحضار كل الجمل السابقة عليها، مما يجعلها تساهم في الربط بين السابق واللاحق شانها شأن العائدية الضميرية.

ولنتأمل قوله تعالى:

12. ﴿يَـٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَـٰتِى وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَـٰذَا ۚ قَالُوا۟ شَهِدْنَا عَلَىٰٓ أَنفُسِنَا ۖ وَغَرَّتْهُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَشَهِدُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا۟ كَـٰفِرِينَ ۝ ذَٰلِكَ أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَـٰفِلُونَ﴾[2].

تم الربط في هذا المثال بين دلالة الآيتين بواسطة اسم الإشارة (ذلك). فالله تعالى لا يهلك الناس دون أن يرسل إليهم رسلا مبشرين ومنذرين. فإذا كذبوهم حق عليهم العذاب. وبمعنى آخر فإن الآية الثانية تبين سبب الهلاك وهو تكذيبهم للرسول عليهم الصلاة

(1) سورة النحل، الآية 10-11.

(2) سورة الأنعام الآية 131 132

والسلام. وقد تم الربط بين الآيتين بواسطة (ذلك) ربط سابق بلاحق، مما جعل الآيتين تشكلان وحدة متماسكة.

وربما كان ابن عاشور المفسر الوحيد الذي التفت إلى نوع آخر من الإشارة وهو المسمى لدى - هاليداي ورقية حسن- بالإحالة المقامية، أو ما يمكن التعبير عنه بالإحالة التداولية، أي أن العنصر المحال عليه يكون حاضرا في الخطاب بالقوة، وليس بالفعل كما يظهر من قوله تعالى:

13. ﴿ الٓمٓ ۝ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾[1].

فقد فسر ابن عاشور هذه الإشارة (ذلك) بقوله: "وعلى الأظهر تكون الإشارة إلى القرآن المعروف لديهم يومئذ، واسم الإشارة مبتدأ و(الكتاب) بدل وخبرهما بعده"[2].

إن استخلاص ابن عاشور لما يشير إليه (ذلك) جعله يعتمد على قرينتين: نحوية، وهي اعتبار الكتاب بدلا من اسم الإشارة، وتداولية تجسدها إشارته أن المشار إليه معروف لديهم يومئذ. إذ المشار إليه حاضر في أذهان المخاطبين، أي معرفتهم للعالم رغم غيابه تصريحا.

مما تقدم نستنتج ما يلي:

- هناك علاقة تبادل تركيبية ودلالية بين الضمير واسم الإشارة، حيث يحل أحدهما محل الآخر.
- إن أسماء الإشارة تقوم بالوظيفة نفسها التي تقوم بها الضمائر العائدة من حيث الإشارة والمرجعية والربط. فالإشارة قد تكون إلى سابق أو لاحق كما يقع مع العائدية الضميرية.
- إن أسماء الإشارة تشير وتعين المشار إليه في المقام الإشاري، فهي غير ذات صلة بما يخرج عن مقام ورودها.
- ان العائدية الإشارية تساهم في التماسك النصي شأنها شأن العائدية الضميرية

---

(1) سورة البقرة آية:1

(2) ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير،الدار التونسية للنشر، تونس1984، ج1، ص219.

- إن أسماء الإشارة تعوض المشار إليه وترتبط به، وفهمها رهين باستحضار ذلك المشار إليه استحضار عهد أو إدراك، مما يجعلها تساهم في تماسك أجزاء النص (الخطاب).

5: العائدية الضميرية ودورها في تماسك الخطاب الحكائي

(الطائر الذي نسي ريشه لزياد علي نموذجا)

في هذا المحور سنحاول توضيح دور الضمائر العائدة في تماسك أجزاء النص وسنتناول نصا من نوع آخر، ويتعلق الأمر بالنص الحكائي من خلال تحليلنا لمجموعة حكائية تحت عنوان: 'الطائر الذي نسي ريشه للقاص الليبي زياد علي'.

يوظف علي زياد في مجموعته الحكائية: (الطائر الذي نسي ريشه) عدة وسائل لغوية تساهم بشكل كبير في ارتباط النص الحكائي. من بين هذه الوسائل نجد استراتيجية الضمائر العائدة، أسماء الإشارة، أدوات الربط والوصل....إلا أن عملنا وارتباطا بموضوع بحثنا سينصب حول الضمائر العائدة.

يستعمل علي زياد في مجموعته الحكائية (الطائر الذي نسي ريشه) نوعين من الضمائر العائدة: ضمائر عائدة منفصلة (أنا، أنت، هو، هي).

وتنتظم هذه الضمائر داخل عدة صفحات من هذه المجموعة الحكائية، ففي الصفحة (09) نجد قوله:

1- وشربت ماء لا هو من الأرض ولا هو من السماء.

إن الاتساق النصي ينطلق هنا من الجملة الثانية المحتوية على الضمير المنفصل (هو) الذي يحيل إلى الكلمة السابقة (ماء) الواردة في الجملة الأولى مما أدى إلى خلق وتوليد علاقة عائدية ضميرية، وهذه العلاقة تجعل الجملتين متسقتين نصيا وتمنع تكرار بعض الكلمات التي يعوضها الضمير المقيم في الجملة الثانية، وبذلك نقوم بتأويل الجملة الأولى والثانية باعتبارهما لحمة متحدة، تبني نصا أو جزءا منه تبعا للطول والقصر.

يواصل زياد علي بناء اتساق النص داخل مجموعته الحكائية (الطائر الذي نسي ريشه) بالضمائر المنفصلة عينها: وهكذا نصادف الجمل الآتية[1]:

2- "أما الماء الذي شرب وهو ليس من الأرض"

وفي الصفحة (21) نجد قوله:

3- وهو يحادثه في شأن "الأفراح"

وفي الصفحة (45) نجد توظيفه للضميرين المنفصلين: (أنا)، (أنت) من خلال المقابلة التالية:

4- أنا أفقرته وأنت تغنيه، أنا قتلته وأنت تحييه.

فهذه العلاقات اللغوية بين الجمل اللاحقة والسابقة قامت على الضمائر المذكورة آنفا، وهي التي ساعدت الكاتب على بناء خطاب حكائي متماسك.

يشترط الاتساق النصي إذن توافر بعض الضمائر العائدة صحبة الكلمات التي تعود عليها، فالعلاقة العائدية تكون تبادلية بين الضمائر والكلمات التي تحيل إليها، أي أن الاثنين يحيلان إلى الشيء نفسه. فالقاص الليبي علي زياد يبث رسالة لغوية محكمة إلى القارئ العربي لمجموعة "الطائر الذي نسي ريشه" من خلال ضمائر منفصلة عائدة تربط بين جمل لاحقة وأخرى سابقة. ومن ثم فالقارئ العربي لمجموعته الحكائية لا يستطيع الفصل بين الضمائر العائدة والكلمات التي تحيل إليها، وبمعنى آخر لن تقوم للاتساق النصي قائمة إذا ألغى القارئ الضمائر في الأمثلة السابقة قائلا:

5- شربت ماء لا ماء من الأرض ولا ماء من السماء.

إن عدم تعويض كلمة (ماء) في الجملة الثانية والثالثة بضمير عائد مناسب يقصي الاتساق ويخلق حالة من التفكك بين الجمل الثلاث.

وإذا كانت اللغات الأخرى كالفرنسية والإنجليزية مثلا ترصد الإحالة النصية اعتمادا على مفهومي الضمائر المنفصلة والعلاقات السابقة فقط، فإننا نجد في اللغة العربية علاوة على المفهومين السابقين، مفهومي الضمائر المتصلة والعلاقات اللاحقة. لذلك يعد

---

[1] من المجموعة الحكائية. ص 12

طرح الإحالة النصية داخل اللغة العربية أوسع مما هو عليه في اللغات الغربية الإنجليزية والفرنسية مثلا، لهذا نجد علي زياد في مجموعته الحكائية يوظف ضمائر عائدة متصلة. حيث ينسج المؤلف جملا ثانية وثالثة ورابعة... متماسكة نصيا ومرتبطة بالجمل الأولى، عن طريق بعض الضمائر المتصلة البانية للاتساق النصي. إذ يطالعنا في مجموعته الحكائية قوله:

6- شيخ وزوجته لم يخرجا من الدنيا إلا بولد عوضهما الله به عن الفقر وقسوة الزمان فعاهدا نفسيهما أن يهباه للعلم والمعرفة.

إن ضميري المثنى (الألف وهما) يجعلان الجمل اللاحقة تحيل إلى الجملة الأولى (شيخ وزوجته).

كما أن الضمير الدال على المثنى يربط علاقات وثيقة مع الجملة الأولى: شيخ وزوجته، وهي علاقات مرجعية تخلق اتساقا نصيا بين الجمل.

إن تأويلا عشوائيا يقصي ضمير المثنى العائد سينتج عنه حتما جملا حكائية غير أصلية. ويؤدي إلى تكرار بعض الكلمات التي تجعلنا الضمائر في غنى عنها.

إذا كانت العلاقات العائدية التي أشرنا إليها في نص: (الطائر الذي نسي ريشه) علاقات سابقية قبلية، فإننا نجد زياد علي ينتج بواسطة الضمائر المتصلة علاقات مرجعية لاحقة – بعدية – تخلق تماسكا متينا بين الجمل المتوالية المكونة للخطاب الحكائي عنده، إذ نجد مجموعة من العلاقات العائدية اللاحقة كقوله في ص (45):

7- أنا أفقرته، وأنت تغنيه.

8- أنا قتلته، وأنت تحييه.

إن الضميرين المنفصلين الابتدائيين (أنا وأنت) يحيلان إلى الأفعال اللاحقة: أفقرت ← تغني.

قتلت ← تحيي.

فالعلاقة بين الضميرين المنفصلين والفعل هي علاقة السابق باللاحق من حيث الدلالة والتركيب.

بناء على ما تقدم، نلاحظ أن زياد علي يبني نصه الحكائي موظفا ضمائر عائدية منفصلة وأخرى متصلة، تمكن من خلالها خلق ارتباط وثيق بين متتاليات من الجمل مشكلا نصه الحكائي إضافة إلى وسائل لغوية أخرى. وقد ارتبطت هذه الضمائر التي أشرنا إليها بالأفعال فقط، في حين نجد وسيلة أخرى للإحالة اللغوية عند زياد علي وهي توظيفه لبعض ضمائر الملكية والنسبة، وهذا النوع من الضمائر يرتبط ويتعلق بالأسماء فقط، وهي أسماء وظفها الكاتب في مجموعته الحكائية، ومن هذه الأسماء نجد: أصحابه، أهله، عزمهما، أصحابك، جسدها طبعه، أحواله، تجارته، جوعه، ريشه، صلاتكم.

يوظف زياد علي ضمائر الملكية والنسبة ليبني اتساق النصوص الحكائية التي تحملها مجموعة (الطائر الذي نسي ريشه) ويساعدنا هذا التوظيف على التمييز بين أدوار الكلام التي تنتمي إليها كل ضمائر الملكية والنسبة المتعلقة بالمتكلم: ولدي، أمي، أختي. والمخاطب: أصحابك، كأنك، قصتك، عملك... والغائب: أصحابه أهله، بفرسه... وتحيل ضمائر الملكية والنسبة السالفة إلى السياق المرتبط بالمتكلم والغائب والمخاطب. إنهما ضمائر يمكن اعتبارها بنيويا خارجة عن النص، وهو ما يمكن التعبير عنه بالإحالة المقامية.

لا تلج هذه الإحالة عالم النص الحكائي إلا في الكلام المستشهد به أو في خطابات مكتوبة متنوعة من ضمنها الخطاب السردي، وذلك لأن سياق المقام في الخطاب السردي يتضمن سياقا للإحالة، وهو تحييل ينبغي أن ينطلق من النص بحيث إن الإحالة داخله يجب أن تكون نصية[1].

والحقيقة أن الخطاب الحكائي الذي يوظفه زياد علي، لا يلغي الإحالة السياقية التي ترحل خارج النص: "الطائر الذي نسي ريشه". ويمكن اعتبار الضمائر التي يستعملها القاص: أنا، نحن، أو تلك التي تشير إلى القارئ العربي: أنت انتم، بأنها ضمائر سياقية وهي عملية لغوية تؤدي إلى تنوع أدوار الكلام في خطابات هذه المجموعة.

(1) محمد خطابي: لسانيات النص مرجع سابق ص 18.

6: العائدية الضميرية ودورها في الربط بين جمل النص الشعري

بعدما وضحنا دور العائدية الضميرية في تماسك أجزاء النص النثري، يبقى أن نبين كيف تساهم أيضا في الربط بين جمل النص الشعري. والأبيات التي سنحاول مناقشتها وتحليلها من قصيدة تحت عنوان: "حاشية على الجرح" للشاعر صالح الزهراني[1]، يقول الشاعر:

وفـــارس رجـــلاه في خفقهـــا	روائـــع الأنعـــام تـــستملح
مـا اهتـز حبـل الـسرج مـن تحتـه	ولا عرفنـــا مهـــره يجمـــح
فتوحـــه لغـــز، وصـــولاته	حـصن مـن الأسـرار لا يفـتح
محجـل مثـل صـباح الهـوى	مغـــرر مـــستو فـــز مفـــضح
فكيـــف تخبـــو النـــار في زنـــده	وزنـــده نزاعـــة تقـــدم

1.6: البنية التركيبية والدلالية للنص:

قبل تحديد وتوضيح دور العائدية الضميرية في تماسك هذه الأبيات الشعرية، سننطلق في البداية من تحديد الجمل التي يتكون منها هذا النص وتوضيح بنيته الدلالية.

تتكون هذه الأبيات الشعرية من الجمل التالية:

ج1- وفارس رجلاه في خفقها روائع الأنعام تستملح.

ج2- ما اهتز حبل السرج من تحته.

ج3- ولا عرفنا مهره يجمح.

ج4- فتوحه لغز.

ج5- وصولاته حصن من الأسرار لا يفتح.

ج6- محجل مثل صباح الهوى، معزز مستوفز مفصح.

ج7- فكيف تخبو النار في زنده، وزنده نزاعة تقدم.

---

(1) حاشية على الجرح، مجلة علامات، ج39، مجلد10 ذو الحجة / مارس.ص:46.

2.6: البنية الدلالية:

موضوع هذه الأبيات الشعرية هو الجرح العربي. فبعدما تحدث الشاعر في بداية القصيدة عن أمجاد العرب، اختار في هذه الأبيات، للحديث عن هذه الأمجاد، رمزا هو الفارس العربي، فتحدث عن سماته بأنها تشمل الإقدام والشجاعة والثبات والثقة في النفس والسيطرة على الأمور، وقد رمز إليها بالمهر. ثم تحدث الشاعر عن منجزات هذا الفارس ومنها: الفتوحات العظيمة. لذا حقق هذا الفارس شهرة عظيمة. ثم في آخر هذه الأبيات، تعجب الشاعر مما آل إليه الوضع العربي المعاصر، فتساءل قائلا: كيف يخبو الزند المثقل لهذا الفارس؟.

هذا إذن بشكل مختصر محتوى هذه الأبيات من الناحية الدلالية. وفيما تبقى من هذه الفقرة سنحاول توضيح الاتساق والترابط بين الجمل المكونة لهذه الأبيات، وسنركز أساسا على الربط بواسطة الضمير العائد.

لنتأمل إذن الكلمات المسطر تحتها في الأبيات الشعرية، نلاحظ أن ما تحته خط يتضمن ضميرا عائدا يحيل على (الفارس)، الذي تصدر الأبيات السابقة. ويتضح أيضا أنه تكرر عدة مرات. ويقوم هذا الضمير بالربط بين الأبيات المكونة لهذا النص الشعري. فوظيفته لا تقتصر على الإحلال وتعويض الفارس، وإنما تتعدى ذلك إلى الربط بين جمل النص، ذلك أن الضمير العائد في البيت الثاني يرتبط بالضرورة بمرجعه في البيت الأول. ولا يمكن أن يأخذ محتواه الدلالي إلا بعودته إلى كلمة (الفارس) في البيت الأول الذي يشبع دلالته، مما يجعل البيتين يشكلان وحدة دلالية متماسكة. وما قلناه عن البيت الثاني في علاقته بالبيت الأول ينسحب على البيت الثالث في علاقته بالبيت الأول. إن الضمير الوارد في (فتوحه، صولاته) يعود على (الفارس) في البيت الأول. والملاحظة نفسها تنطبق على البيت الأخير في علاقته بالبيت الأول، وهذا جعل أبيات هذه القصيدة تمثل وحدة دلالية متماسكة، وتحظى العائدية الضميرية بدور كبير في هذا التماسك النصي.

يتضح مما تقدم، أن النص الشعري السابق يتكون من أبيات، إلا أنها مترابطة فيما بينها بواسطة روابط يأتي في مقدمتها الضمير العائد، الذي يعتبر الجسر الرابط بينها، إذ بواسطته يحدث الترابط النصي.

إن الضمائر العائدة كما تبين من خلال هذه الأبيات تكتسب أهمية بالغة بصفتها تنوب عن الأسماء الظاهرة. إلا أن أهميتها لا تقف عند هذا الحد، وإنما تتعداه إلى كونها تربط بين أجزاء النص الشعري بكامله، شكلا ودلالة، إذ بها يحصل التلاحم والانسجام بين الأبيات المكونة للنص، وذلك من خلال الربط بين سابقها ولاحقها، مما جعلها تشكل وحدة عضوية يعبر عنها بالنص الشعري.

7: العائدية الضميرية ظاهرة أسلوبية لا يمكن الاستغناء عنها

الضمائر العائدة عناصر أساسية تكتسب أهمية بالغة بصفتها تنوب عن الأسماء الظاهرة اجتنابا للتكرار المملول. فهي تمكننا من اختزال أسماء كثيرة بعناصر صغرى قليلة مما يجعلها تساهم في إيصال المراد بأقل جهد ممكن.

فإذا تقدم في الكلام اسم ظاهر، ثم أعيد ذكره، لم يحتج إلى إعادة ذكر اسمه لتقدم ذكره، وفي هذه الحالة تفرض العائدية الضميرية نفسها، لكونها تقينا هم التكرار والركاكة. لنتأمل قوله تعالى:

1- ﴿وَٱشْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾.

ترتبط الجملة الأولى والثانية في هذه الآية بواسطة ضمير عائد منفصل (إياه)، مما جعلهما يشكلان بنية واحدة أو جزء من نص. والقارئ لهذه الآية لا يستطيع الفصل بين الضمير العائد المنفصل (إياه) والكلمة التي يحيل عليها. كما لا يمكنه أن يحذف الضمير العائد، ويحل مرجعه محله هذا ما يوضحه المثال التالي:

2- ﴿وَٱشْكُرُواْ لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾.

فعدم تعويض اسم الجلالة (الله) بضمير عائد مناسب يقصي الاتساق ويجعل الجملتين مفككتين وغير مترابطتين. كما أن إلغاء العائدية الضميرية يجعل الجملة أو النص أقل مقبولية.

إن العائدية الضميرية إذن ظاهرة أسلوبية (stylistic) لا يمكن الاستغناء عنها في النص. ولتوضيح ذلك أكثر، ننطلق من النص التالي:

3- "تزوج دريد بن الصمة امرأة فوجدها ثيبا، وكانوا قالوا له إنها بكر، فقام عنها قبل أن يصل إليها وأخذ سيفه فأقبل به إليها ليضربها، فتلقته أمها لتدفعه عنها فوقف يديها أي حزهما ولم يقطعهما"[1].

يتضمن هذا النص نوعين من الضمائر: ضمائر ذات إحالة خارجية تحيل على عناصر خارج النص، وهو ما عبرنا عنه سابقا بالإحالة الخارجية، كالضمير المتصل بفعل (كان) والضمير المتصل بفعل (قال) وضمائر أخرى ذات إحالة داخلية تحيل على ذات موجودة في النص. لنحاول إذن حذف هذا النوع الأخير من الضمائر واستبدالها بالأسماء العائدة عليها.

إن النص السابق سيتحول إلى النص الآتي:

2-.أ- "تزوج دريد بن الصمة امرأة فوجد امرأة ثيبا، وكانوا قالوا له إن المرأة بكر، فقام عن المرأة قبل أن يصل إلى المرأة وأخذ سيف دريد بن الصمة فأقبل بالسيف إلى المرأة ليضرب المرأة، فتلقت دريد بن الصمة أم المرأة لتدفع دريد بن الصمة عن المرأة فوقف يدي المرأة، أي حز يدي المرأة ولم يقطع اليدين".

لا شك أننا سنقف على نص مليء بالحشو والركاكة. والمتلقي لهذا النص، قارئا أو مستمعا، سوف يجد نفسه أمام جمل مفككة مليئة بالتكرار، ولا يمكن إنقاذه إلا بواسطة العائدية الضميرية التي تقينا هم إعادة ذكر مركبات اسمية مرات عديدة في النص، حيث تحل الضمائر العائدة محل الأسماء المكررة، التي كان من المفروض أن تظهر في موقعها لولا أن اللغة العربية المبنية على الإيجاز والاختصار تمنع تكرار هذه الأسماء مرات في النص. من هنا

---

(1) الأغاني، ج1،ص19.

نرى أن الضمائر العائدة تسمح لنا بتكثيف واختزال رسائلنا متقين بذلك التعبير المكرر كما تمكننا من إيصال مرادنا بأقل جهد ممكن.

8. خلاصة

لقد حاولنا في هذا الفصل توضيح دور العائدية الضميرية والإشارية في تماسك أجزاء الخطاب أو النص. وقد لاحظنا أن الضمائر العائدة وأسماء الإشارة تعوضان أسماء ظاهرة كما تقومان بوظيفة الربط بين السابق واللاحق، مما يجعلها تساهم في تماسك عناصر النص، وأن غيابها يؤدي حتما إلى تهلهله وتفكك أجزائه. فلا يكاد نص يخلو من ضمير عائد أو اسم إشارة، أو اسم موصول، أو غيرها من المعوضات. فهذه العناصر رغم صغر حجمها لا يمكن الاستغناء عنها، إذ بواسطتها يتم الربط بين جمل سابقة وأخرى لاحقة، وهي اختصار للمركبات الاسمية. فهي من أبرز العناصر التي توظفها اللغة العربية للتعبير عن المعنى الكثير باللفظ القليل. فهي تمكننا إذن من التعبير بأقل جهد ممكن وبوضوح تام. واللغة العربية باعتبارها مبنية على الإيجاز والاختصار لا يمكنها الاستغناء عن هذه الظاهرة.

الخاتمة

عالجنا في هذا الأطروحة موضوع الإضمار والقضايا التي يطرحها في اللغة العربية. وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج. وإذا كان من الصعب إجمالها من دون إخلال بقيمتها مفصلة، فإننا نورد بعضها كما يلي:

- إن أول استنتاج يمكن تسجيله بشأن موضوع الإضمار أنه ظاهرة تركيبية ودلالية، ويعتبر من القضايا الأساسية في النحو العربي، إذ تتمحور حوله عدد من الظواهر كالحذف والاستتار والنقل والمفاعيل...الخ.
- إن الإضمار يتم بواسطة الضمائر وقد صنفها النحاة تصنيفات مختلفة: منفصلة ومتصلة، بارزة ومستترة، ظاهرة ومقدرة، غير أننا لاحظنا أن هذه التصنيفات يمكن ردها جميعا إلى ضمائر متصلة ومنفصلة. كما يمكن النظر إلى الضمائر المتصلة باعتبارها أجزاء أو عناصر منحوتة من الضمائر المنفصلة، جعلها معيار الخفة والاختصار أكثر استعمالا وتداولا.
- إن الإضمار إجراء توليدي، فهو مسؤول عن توليد الضمائر في اللغة العربية من جهة، ومن جهة ثانية يساهم في توليد بنيات ورتب جديدة ومن ثم يعد من صور التوسع في اللغة العربية. وقد بينا أن انقسام الضمائر إلى متصلة ومنفصلة عملية مرتبطة باختلاف المواقع التركيبية للأسماء المضمرة.
- إن الانتقال من الأسماء الظاهرة إلى الضمائر عملية تقتضي المرور بمراحل تحويلية منها: الحذف، الاستبدال، التعويض، وقد تتطلب عملية النقل.
- بين لنا الإضمار أن هناك قرابة إن لم نقل معادلة دلالية بين الاسم الظاهر والضمير، ذلك أن الضمير يعادل الاسم الظاهر تركيبيا ودلاليا.
- لاحظنا أن الإضمار يمكننا من التمييز بين طبيعة الأفعال أهي لازمة أم متعدية، ومن ثم يعتبر رائزا تركيبيا ينضاف إلى روائز صرفية وتركيبية ودلالية أخرى وظفها عبد العزيز العماري للتمييز بين اللزوم والتعدية.

- إن الإضمار يمكننا كذلك من التمييز بين الاسم والصفة. فالأسماء تقبل الإضمار ولا تقبله الصفات.
- مكننا الإضمار من التمييز بين طائفة من المصطلحات التي اشتهرت في نحو اللغة العربية كالاستتار والحذف والضمائر والتقدير...الخ، وإذا كان الاستتار مرحلة إجبارية من مراحل الإضمار، و تقتصر على الفاعل فقط، فقد بينا لماذا يستتر الفاعل في اللغة العربية ولماذا هذه العملية إجبارية ومرتبطة أساسا بمنطق الخفة والثقل، حيث تنتقل اللغة العربية مما هو أثقل إلى ما هو أخف، ومن العناصر الأكثر تعقيدا من الناحية المقولية إلى العناصر الأقل تعقيدا. وهذا الواقع اللغوي جعلنا نعتبر اللغة العربية لغة انتقالية.
- بين لنا الإضمار كذلك، ولاسيما الإضمار الفاعل، أن اللغة العربية من اللغات التي تسقط الضمير، وهي مجموعة تضم الايطالية والاسبانية والدارجة المغربية. ففي اللغة العربية مثلا نقول:

أ. الأطفال ناموا

ب. هم ناموا

ج. ناموا

في مقابل هذا هناك لغات لا يمكنها أن تسقط الضمير كاللغة الفرنسية واللغة الانجليزية، حيث نقول:

- He works

ولا يمكن أن نقول:

- Works *

- بينا أن الإضمار لا يتم دائما بسهولة، فهو يخضع لضغوط تركيبية ودلالية تجعله ممكنا أحيانا وغير ممكن أحيانا أخرى، وقد قدمنا جملة من القيود التركيبية والدلالية التي تحكم في هذه الظاهرة.

- لاحظنا من خلال تعاملنا مع موضوع الإضمار أنه لا يتم دائما بواسطة الضمائر فقط، وإنما يتم كذلك بواسطة عناصر أخرى منها: أسماء الإشارة أو أسماء الموصول، فهناك علاقة تبادل تركيبية ودلالية بين الضمير من جهة وبين اسم الإشارة واسم الموصول من جهة ثانية. إذ تقوم هذه العناصر بالوظيفة نفسها التي يقوم بها الضمير: الإحلال محل الاسم الظاهر، والربط بين السابق واللاحق مما يمنح أسماء الإشارة وأسماء الموصول بعدا ضميريا. ويترتب على هذا ما يلي:

أ- إضافة نوع آخر من الضمائر إلى اللغة العربية. فعلاوة على الضمائر التقليدية العادية (أنا، أنت، هو، هي...) يمكننا الإضمار من إضافة نوع آخر من الضمائر منها: (أسماء الإشارة، أسماء الموصول).

ب- إن اعتبار أسماء الإشارة وأسماء الموصول نوعا آخر من الضمائر، يقتضي توسيع مدلول الضمير، وهذا أمر لا نعدم من يعتد به. وإذا ثبت أن هناك علاقة تبادل تركيبية ودلالية بين الضمير واسم الإشارة واسم الموصول أمكننا أن نصنف هذه الظواهر الثلاث في باب واحد هو باب المضمرات للأسباب التالية:

- اشتراكها في النيابة وتعويض الاسم الظاهر، والربط بين السابق واللاحق.
- إنها جميعا من المبنيات.
- إنها لا تفهم إلا بالتفطن إلى صلتها بما تعود عليه أو تحيل عليه. وهذا يعني افتقارها جميعا إلى قرائن للدلالة على معين، ذلك أن الضمير يحتاج إلى قرينة الحضور بالنسبة إلى (المتكلم والمخاطب) أو المرجع بالنسبة إلى الضمير (الغائب). أما بالنسبة إلى اسم الإشارة فيحتاج إلى مشار إليه يزيل إبهامه ويشبع دلالته. بينما يحتاج اسم الموصول إلى جملة الصلة التي تصفه وتوضحه.

- لا تحظنا أن معالجة موضوع الإضمار يستلزم مناقشة العائدية الضميرية، أي كل ما يتعلق بالضمير العائد في علاقته بمرجعه، وقد تبين لنا من خلال معالجتنا لهذه الظاهرة ما يلي:
  - تعتبر الضمائر العائدة معوضات للأسماء الظاهرة الغرض منها الإيجاز والاختصار، ولا يف دورها عند هذا الحد، بل تتجاوزه إلى الربط بين السابق واللاحق.
  - إن الجملة او النص تتضمن أسماء مفردة أو مركبات اسمية تذكر بأسمائها الصريحة، إلا أن هذه الأسماء وتوخيا للإيجاز والاختصار، سرعان ما يحال عليها في نفس الجملة أو النص بواسطة مضمرات عائدة كلما دعت الحاجة إلى ذكرها مرة أخرى.
  - إن الضمائر العائدة عناصر غير مستقلة تركيبيا ودلاليا عن مراجعها. فهي لا تفهم إلا بالتفطن إلى صلتها بما تحيل عليه (المرجع)، وهذا المحال عليه هو الذي يعطيها مدلولها ويشبع دلالتها.
- إذا كانت العائدية الضميرية تخضع لمبدإ التحكم المكوني، الذي يقضي تقديم المرجع على الضمير، فإن ذلك لا يعني انعدام حالات يتم فيها خرق هذه القاعدة.
- إن العائدية الضميرية لا يقتصر دورها على الربط بين السابق واللاحق داخل الجملة الواحدة، بل تتعداه إلى الربط بين الجمل المشكلة للنص. وهذا يعني أن الضمائر العائدة، لا يقتصر دورها على تعويض اسم ظاهر فقط، بل تتجاوزه إلى تحقيق ترابط جمل النص واتساقها. وبمعنى آخر يتم إنتاج نص متسق عن طريق متوالية من الجمل المترابطة بواسطة عناصر تركيبية على رأسها الضمائر العائدة.
- إن العائدية الضميرية ظاهرة تركيبية وأسلوبية لا يمكن أن يستغني عنها النص، وتتجلى ضرورتها في استحالة حذفها وإلا ترتب على ذلك جمل ونصوص مبتورة لا معنى لها.

- إن الضمائر العائدة علاوة على أنها تساهم في الربط بين السابق واللاحق، فإنها تقينا التكرار والركاكة في النص، فالضمير العائد يمكن أن يعوض جملة كاملة أو متوالية من الجمل، بل يمكن أن يعوض نصا أو خطابا بأكمله.
- إذا كان الإضمار عملية توليدية يساهم في توليد الضمائر في اللغة العربية فإن الضمائر العائدة تساهم أيضا في توليد علاقات بين الجمل المختلفة داخل النص.
- إن الضمائر العائدة تكتسب أهمية بالغة بصفتها نائبة عن الأسماء والأفعال والعبارات، والجمل المتتالية، ولا تقف أهميتها عند هذا الحد، بل تتعداه إلى كونها تربط بين أجزاء النص المختلفة، شكلا ودلالة، داخليا وخارجيا، قبليا وبعديا.
- إن ما يقال عن وظيفة الضمير العائد على مستوى الجملة يمكن أن ينسحب على مستوى النص. فليست وظيفة الضمائر العائدة هي الإحلال والتعويض فقط، بل الربط الذي يحقق التماسك النصي.
- إذا كانت الجملة هي نواة النص، فإنها ليست البنية الكبرى للتحليل اللغوي، ومن ثم كان من الواجب تخطي بنية الجملة إلى بنية النص. وقد بينا أن كل جملة تتضمن رابطا واحدا –على الأقل– يربطها بما حدث سابقا أو بما هو لاحق. وإذا خلا النص من أدوات الربط هذه، سواء كانت شكلية أو دلالية، فإنه يصبح جملا متراصة لا يربط بينها رابط، ويصبح النص – إذا أعددناه حينئذ نصا– جسدا بلا روح.
- إن الضمائر العائدة لا تقتصر على تعويض كلمات فقط، بل تعوض فقرات أو جملا، وقد بينا متوسلين بمعطيات واردة، أن هذه الظاهرة لا تقتصر على العربية، بل تشمل لغات طبيعية كاللغة الإنجليزية والفرنسية.
- بينا من خلال هذا البحث أن وظيفة الضمير ليست شكلية فقط، بل دلالية أيضا، لأن الدلالة في كثير من الأحيان تبقى غامضة، وتبقى الجمل متناثرة لا رابط يربطها، وهذه الجمل تحمل دلالات متناثرة إلى أن تظهر الضمائر لتمثل ذلك الجسر الذي يوصل بين هذه المتتاليات ويربط بينها.

- إن الإضمار استراتيجية تسكن في ذهن المتكلم. فمستعمل اللغة قد يختزل اسما ظـاهرا أو عدة أسماء بضمير واحد. وقد يختزل جملة أو نصا بكاملـه بواسـطة ضـمير للإيجـاز والاختصار، ومن هنا فإن الإضمار لا يعرقل التواصل، وإنما يمكننا من إيصال مبتغانـا ومرادنا بأقل جهد ممكن وبوضوح تام. وهي ظاهرة يفرضها مقـام الخطـاب ولا يمكـن للغة الاستغناء عنها.

هذه إذن بعض النتائج التي توصل إليها البحث، وهي نتائج لا تشكل حقائق مطلقـة ونهائية، بل حقائق بصدد البناء. ولذلك إن بدا في هذا البحث مـا يـستحق التقـدير، فالفـضل في ذلك من الله ثم من الأستاذ المشرف وأساتذتي الذين أرجو أن يجدوا فيـه مـا توسمـوه في، أما إن بدا غير ذلك، فإن عبئه أتحمله وحدي والله من وراء القصد و به نستعين وهـو الهـادي إلى الرشاد.

فهرس المصطلحات

(A)	
Absorption	امتصاص
Case absorption	امتصاص إعرابي
Acceptability	مقبولية
Affixation	إلصاق
AGR	تط
Ambiguity	غموض
Anaphor	عائد
Bound anaphor	عائد مربوط
Free anaphor	عائد حر
Anaphora	عائدية
Anaphoric	عائدي
Anaphorically	عائديا
Anaphorisé	معاد
Antécédent	سابق
Argument	موضوع
Symétrique	تماثل، تناظر
Relation symétrique	علاقة تماثل
Avoid pronoun	اجتناب الضمير
(B)	
Barrier	حاجز
Binder	رابط
Binding	ربط
Binding theory	نظرية الربط
Referentially bound	مربوط إحاليا

Bound pronominals	ضمائر مربوطة
Branching node	عجرة مفرعة
(C)	
Case	إعراب
Case filter	مصفاة إعراب
Category	مقولة
Major category	مقولة كبرى
C. command	تحكم مكوني
Clitic	متصل
Cliticisation	إلصاق
Coherence	إنسجام
Cohesion	تماسك
Communication	تواصل
Comp	مدري
Complementary distribution	توزيع تكاملي
Cntrol	مراقبة
Copie	نسخة
COREference	شركة إحالية أو إرجاع مشترك
(D)	
Diectic	إشاري
Diectic context	مقام إشاري
Discoure	خطاب
Disjoint	متفصل
Disjoint reference	إحالة منفصلة
Dislocated	مفكك
Left dislocation	تفكيك إلى اليسار
Dislocated construction	بنيات مفككة
DISTQNCE	مسافة

LONGUE DISTANCE	مسافة بعيدة
Domain	مجال
Prodrop	إسقاط ضم
(E)	
Empty category	مقولة فارغة
Empty category principls	مبدأ المقولة الفارغة
EQUATION	معادلة
Extraposition	زحلقة
(F)	
Filed	مملوء
Lexically filled	مملوء معجميا
Focalistaion	تبئير
Focused construction	بنيات مبأرة
Free	حر
Free anaphor	عائد حر
(G)	
Gap	ثغرة
Governed	معمول فيه
Governing category	مقولة عاملية
Government	عمل
Government binding theory	نظرية الربط العاملي
Grammaticality	نحوية
Grammar of the text	نحو النص
(H)	
Head	رأس
Heavy	ثقيل
Hierarchie	سلمية
(I)	
Identify	تعيين

Incorporation	دمج
Pronominal incopration	دمج ضميري
Interpretation	تأويل
Full interpretation	التأويل التام
(L)	
LIAGE PAR OPERATION	ربط صوري
Linear precedence	سبق خطي
Local	محلي
Minimal	أدنى
Minimal binding	ربط أدنى
Minimal distance	مسافة دنيا
Minimal program	إسقاط أدنى
Minimalisation	أدنوية
Minimalist program	برنامج أدنى
Movement	نقل
Moindre effort	جهد أدنى
(O)	
Obligatoire	إجباري
Optional	اختياري
Optimal design	تصميم أمثل
(P)	
Passage	فقرة
Phonetisée	مصوت
Pleonastic	مبهم
Possession	ملكية
PRECEDENCE	سبق
CHAIN PRECEDENCE	سبق سلسلي
Projection	إسقاط

Pronominal	مضمر
Pronoun	ضمير
Pronominalisé	أضمر
Pro	ضم
Pro drop	إسقاط ضم
Prodrop language	لغة تسقط ضم
(R)	
Redoundancy	حشو
Referencial expression	تعبير محيل
Reference	إحالة
Réduction	إختزال
Disjoint reference	إحالة منفصلة
Referencially bound	مربوط إحاليا
Reflexive	منعكس
Relatif	موصول
Relatif pronoun	ضمير موصول
Restricted	مقيد
(S)	
Semantic	دلالة
Semantic unit	وحدة دلالية
Symplicity	بساطة
Situation	مقام
Subcatégorisation	تفريع مقولي
Subjacency	تحتي
Substitution	إستبدال
Standard	معيار
Standard étendue	معيار موسعة
Strong	قوية

(T)	
Taxonomic	تصنيفي
Text	نص
Text analysi	تحليل النص
Text linguistics	لسانيات النص
Topic	موضع
Topicalistaion	موضعة
(U)	
Unbound	غير مربوط
Universe of discourse	مجال الخطاب
(V)	
Variable	متغير

المصادر والمراجع

بالعربية:

- القرآن الكريم برواية ورش.

-أ-

- ابن أبي الربيع، عبد الله بن أحمد بن عبد الله القرشي الإشبيلي السبتي،688ه: البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1986.
- ابن الأثير، ضياء الدين: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق أحمد الحوفي بدوي طبانة، دار نهضة مصر الفجالة، القاهرة.
- ابن جني أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية القاهرة،1952.
- ابن جني أبو الفتح عثمان: سر صناعة الإعراب.،تحقيق مصطفى السقا وآخرين، دار إحياء التراث القديم ط1،1954.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985.
- ابن عاشور، محمد الطاهر: تفسير التحرير والتنوير،الدار التونسية للنشر والتوزيع 1984.
- ابن عقيل، بهاء الدين بن عبد الله: شرح ألفية بن مالك،المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، 1964.
- ابن مضاء، القرطبي: كتاب الرد على النحاة، القاهرة، 1947.
- ابن منظور: لسان العرب دار لسان العرب، بيروت 1988.

- ابن هشام جمال الدين الأنصاري: شرح شذور الذهب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الثقافة، القاهرة.
- ابن هشام، جمال الدين الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق وتعليق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله دار الفكر، القاهرة..
- ابن يعيش، أبو البقاء: شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، بدون تاريخ.
- أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري: صحيح البخاري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان.
- الأزهر الزناد: نسيج النص، بحث بما يكون به الملفوظ نصا، المركز الثقافي العربي، بيروت لبنان.
- الأزهري خالد بن عبد الله: شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي، القاهرة 1312ه.
- أيوب عبد الرحمن: دراسات نقدية في النحو العربي، مكتبة الأنجلو القاهرة، 1957.
- أزييط، بنعيسى: المعنى المضمر في الخطاب اللغوي العربي، البنية والقيمة التنجيزية مقاربة تداولية لسانية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة.
- الاستراباذي، رضي الدين: شرح شافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت 1977.
- الأشموني،علي بن محمد، شرح ألفية ابن مالك، دار الفكر، القاهرة 1947.
- الأصبهاني، أبو الفرج: الأغاني، ج. 9، بيروت، 1957.

ب

- بحيري، سعيد: "من أشكال الربط في القرآن" مقال ضمن كتاب بعنوان: فولد فيد بيتريش فيشر: دراسة عربية وسامية مهداة من أصدقائه وتلاميذه بالجامعة المصرية، مركز اللغة العربية، كلية الآداب جامعة مصر 1947.

- البغدادي، عبد القادر بن عمر 1093هـ: خزانة الأدب ولب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة العامة، الخانجي، دار الرفاعي، الرياض،1979.

ت

- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب،1973

ج

- جبر ضومط: الخواطر الحسان في المعاني والبيان، مطبعة الوفاء، بيروت، ط2، 1930.
- الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز،تحقيق محمودمحمد شاكر، القاهرة،مكتبة الخانجي،1404هـ

ح

- الحناش، محمد: البناء المقلوب في اللغة العربية، مجلة دراسات أدبية ولسانية ع1السنة 1985.

خ

- خطابي، محمد: لسانيات النص، المركز الثقافي العربي، بيروت 1991.
- خليل،عمايرة: في التحليل اللغوي، منهج وصفي تحليلي وتطبيقي على التوكيد والنفي اللغوي وأسلوب الاستفهام، مكتبة المنار، الأردن الزرقاء ط1، 1987.
- الخوارزمي، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين (617هـ): شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي،ط1، 1990.

ر

- الرازي، فخر الدين: نهاية الإيجاز، تحقيق: بكـري شـيخ أمـين، دار العلـم للملايـين، ط1، 1985.
- روبرت دي بنجراد: النص و الخطاب والإجـراء، ترجمـة: تمـام حـسان، عـالم الكتـب القاهرة،ط1، 1989.

ز

- الزجاجي، أبو القاسم: الجمل في النحو، مؤسسة الرسالة، دار الأمل ط4، 1988.
- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله(494ه): البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر ط3، 1980.
- زكرياء، ميشال: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، الجملة البـسيطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1،1983.
- الزمخشري، محمود بن عمر(528ه): الكشاف عن حقـائق غـوامض التنزيـل وعيـون الأقاويل في وجوه التأويل، ضبط وترتيب، مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربـي، لبنان ط3، 1987.
- الزملكاني، كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الأنصاري: التبيان في علم البيان على إعجاز القرآن، تحقيق: محمد مطلب وخديجة الحـديثي، مطبعـة العـاني بغداد،1984.
- الزهرانـي، صـالح: "حاشـية علـى الجـرح" مجلـة علامـات ج39، مجلـد10 ذو الحجـة 1421/ مارس 2001.

س

- السيوطي، جلال الدين: الأشـباه والنظـائر في النحـو، دار الكتـاب العربـي، بـيروت 1984.

- السيوطي، جلال الدين: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علم العربية ط1، 1327 دار المعرفة والنشر بيروت.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، جامعة الكويت، 1984.

ص

- الصبان، محمد بن علي: حاشيته على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مطبعة الحلبي، القاهرة.

ع

- عبده داود: البنية الداخلية للجملة الفعلية في اللغة العربية(1983) الأبحاث عدد31.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين(616هـ): التبيان في إعراب القرآن، تحقيق محمد علي البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي القاهرة، 1979.
- العلوي، أحمد: المجالات العاملية وبعض تماثيل سيبويه وابن هشام.
- العماري، عبد العزيز: النحو العربي قدراته التنظيرية والتطبيبية، دكتوراه الدولة مكناس.
- العماري،عبد العزيز: أدوات الوصف والتفسير اللسانية، سلسلة من النحو إلى اللسانيات، مطبعة أنفوبرانت- فاس،ط2004،1
- العماري عبد العزيز: الجملة العربية: دراسة لسانية، سلسلة: من النحو إلى اللسانيات، مطبعة أنفو برانت- فاس.، ط1،2004
- العماري،عبد العزيز: قضايا لسانية، مطبعة سيندي مكناس.ط1، 2000

ف

- الفاسي الفهري، عبد القادر: الدلالة النظرية لبعض الظواهر الإحالة في اللغة العربية، اللسانيات في خدمة اللغة العربية، سلسلة اللسانيات عدد5 تونس.
- الفاسي الفهري، عبد القادر: اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية، دار توبقال للنشر 1985.
- الفاسي الفهري، عبد القادر: المعجم العربي، نماذج تحليلية جديدة، دار توبقال، البيضاء، ط1985،1
- الفاسي الفهري،عبد القادر: البناء الموازي، نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة دار توبقال للنشرط2، 1990.
- الفاسي الفهري،عبد القادر: المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، دار توبقال للنشر، ط1998،1
- الفراء، أبو بكر زكرياء يحيى بن زياد بن عبد الله: معاني القرآن، عالم الكتب بيروت 1980.
- فندريس: اللغة، ترجمة محمد القصاص، عبد الحميد الدواخلي، القاهرة 1950.

ق

- القرطبي، يحيى بن يحيى بن كثير الليثي الأندلسي: الموطأ، المكتبة العصرية، صيدا بيروت 2003.

م

- المبرد، أبو العباس: المقتضب، تحقيق عبد الخالق عظيمة، القاهرة 1963.
- المتوكل، أحمد: الجملة المركبة في اللغة العربي، منشورات عكاظ، المغرب ط1، 1988.
- المتوكل، أحمد: اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، منشورات عكاظ، ط1، 1989. الرباط.

- المتوكل، أحمد: المبتدأ في اللغة العربية، مقال ضمن كتاب: في اللسانيات واللسانيات العربية إشراف إدريس السغروشني وعبد القادر الفاسي الفهري جمعية الفلسفة بالمغرب، تكامل المعرفة، 1984.
- المتوكل، أحمد: الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، البيضاء،1985
- المتوكل، أحمد: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، البيضاء.1986.
- المتوكل، أحمد: من قضاياالرابط في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط 1987.
- المتوكل، أحمد: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب، من الجملة إلى النص، دار الأمان للنشر والتوزيع الرباط،2001.

و

الوعر، مازن: "النحو الكلي ومسائل بلا حلول" مجلة علامات، عدد472 محرم1424.

باللغة الأجنبية:

1- BIOOMFIELD. L(1933): Language, New York

2- Chomsky.N(1981): Lectures on government and bandin, Foris publications, dordrecht, holand.

3- Chomsky.N(1986B): Barriers, MIT Press, Cambridge mass.

4- Chomsky.N(1992): A mimimalist Program for syntactic Theory,MIT Occasional.

5- Chomsky.N(1995B): The mimimalist Program, The MIT Press Cambridge, mass.

6- Dic. S: .1997 B: The Theory of Functional Grammar, Part II complex And derived construction Berlin

7- Halli dy: M.A. k. and Ruquia hassan ;1976; cohesion in english; longman ;London

8- FAUCONIER.G,(1974): La coréférence: syntaxe ou sémantique ? seuil.

9- FASSI, FEHRI.A (1993): Issuses In the structure of arabic clauses and words, kluwer Academic Piblishers, Dordercht.

10- GUERON.JM(1979): Relation de coréférence dans la phrase et dans le discours L.Fn 44, 1979

11- JAKOBSON.R (1966): Essais de linguistique générale Paris. Minuit 1966.

12- MARTINET.A,(1980) ELEMENTS DE LINGUISTIQUE GENERALE, NOUVELLE édition REMANIée ET MISE A JOUR;

13- Milner.H.C:(1982) ordres et raison de langue. Seuil,Paris

14- LYONS.J (1977): Semantics, cambridge University.

15- RABINE: Ancienne West Arabiane, London Forigen, PreGss1951.

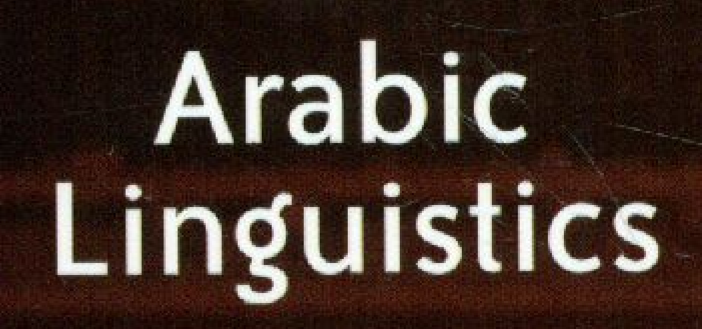
16- RECHARD(1993): Syntaxe et morphologie des pronoms clitiques étude de la cliticisation en arabe. Thèse de Doctorat.

17- TAHA. A (1979): Langage et philosophie, publication de la faculté des lettres Rabat.

الدكتور محمد الغريسي

أستاذ باحث في اللسانيات الكلية المتعددة التخصصات - الرشيدية - المغرب -
تخصص: اللسانيات العربية (تركيب، دلالة، نحو، صرف، معجم)

صدر له:
اللغة العربية والتواصل بأقل جهد ممكن: تحليل لساني
تكامل المستويات اللسانية في تفسير ظواهر اللغة - قيد الانجاز
وله أعمال أخرى منشورة في مقالات وطنية ودولية.



اللسانيات العربية والإضمار

دراسة تركيبية دلالية

يعتبر الإضمار من أهم الوسائل التي توظفها اللغة العربية للتواصل بأقل مجهود وبوضوح تام، من هنا يهدف هذا الكتاب في مرحلة أولى إلى معالجة هذا الموضوع في اللغة العربية من الناحية التركيبية والدلالية، وفي مرحلة ثانية يبرز الكتاب أهمية الإضمار في التحليل اللساني باعتباره رائزا لسانيا يساهم في تحليل الظواهر اللغوية، وفي مرحلة ثالثة يبرز الكتاب دور الإضمار في التماسك ... وأهميته في تحقيق التواصل بأقل ما يمكن انسجاما مع قانون الجهد الأدنى (le moindre effort)، الذي يهدف إلى الاقتصاد في الجهد العضلي وإيـ... بأقل ما يمكن من العناصر اللسانية.



ISBN 978-9957-70-733-0





جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع
الأردن - العبدلي مقابل عمارة جوهرة القدس

تلفون: ٧٢٧٢٢٧٢ ٢ ٠٠٩٦٢ / فاكس: ٧٢٦٩٩٠٩ ٢ ٠٠٩٦٢
الرمز البريدي: (٢١١١٠) / صندوق البريد: (٣٤٦٩)
almalktob@yahoo.com



عالم الكتب الحديث
Modern Book's world
للنشر والتوزيع
الأردن - اربد - شارع الجامعة
www.almalkotob.com

مطبعة حلاوة Halawa Printing Press